وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
الميدان :العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص :مالية و بنوك

المرجع: ...../2017

مذكرة بعنـــــوان :

تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2008-2015

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية وبنوك"

إعداد الطالبين:
- محمد الأمين بوزرزور
- وليد حسين

إشراف الأستاذة:
- فريدة كافي

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
فارس ركيمة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة	رئيسا
حمزة خوازم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة	مناقشا
فريدة كافي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:2017/2016

الملخص:

يعد النفط أحد أهم الركائز الأساسية في اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، ليس فقط كمصدر للطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي يستعمل في شتى المجالات، كما يعتبر كأكبر مصدر يحقق دخل مالي للدول، إذ تعدت أهميته الساحة الإقليمية والعالمية، كما أصبح أحد أهم العناصر في العلاقات السياسية والاقتصادية بين مختلف الدول.

إلا أن أسعار النفط تعرف بأنها الأكثر تقلبا من بين جميع السلع الرئيسية، هذا ما جعل معظم اقتصاديات الدول التي تعتمد عليه في صادراتها وتمويل اقتصادها بدرجة أولى عرضة للأزمات الخارجية، وهو حال الجزائر التي يعتبر اقتصادها ريعيا بامتياز، فنجدها عرضة لهذه التقلبات السعرية وما ينجر عنها من انعكاسات على موازينها بصفة عامة وميزانها التجاري بصفة خاصة.

حيث توصلت الدراسة إلى أن العوامل المحددة لأسعار النفط لا تقتصر فقط على الطلب والعرض العالميين، بل هناك مجموعة من العوامل الأخرى منها ما هي اقتصادية، سياسية، مناخية، كما أن تقلبات أسعار النفط تنعكس على الصادرات والواردات سواء في حالة الانخفاض أو الارتفاع في الاقتصاد الجزائري عكس اقتصاديات الدول المتقدمة، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن الميزان التجاري يعد أحد أهم مؤشرات ميزان المدفوعات، كما أن له علاقة طردية مع تقلبات أسعار النفط العالمية، إذ يحقق الميزان التجاري الجزائري فائض في الرصيد في حالة ارتفاع الأسعار، أما في حالة الانخفاض فيكون في حالة عجز، وهو ما لاحظناه خلال فترة دراستنا 2008 . 2015، أين كان رصيد الميزان التجاري فائض خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014، أما سنة 2015 ومع استمرار تراجع الأسعار فقد عرف عجزا.

الكلمات المفتاحية: النفط، أسعار النفط، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات.

Summary :

Petroleum is one of the most important pillars in both the economies of consuming and producing countries, not only as a source of energy but as a strategic economic resource used in various fields. It has also become one of the most important elements in the political and economic relations between different countries.

However, oil prices are known to be the most fluctuate of all major commodities. This is why most of the economies of the countries that depend on them for their exports and financing their economy are at first place exposed to external crises. This is the case of Algeria, whose economy is highly rental. Have implications for their balance sheets in general and their trade balance in particular.

The study concluded that the determinants of oil prices are not limited to international demand and supply. There are a number of other factors, including economic, political and climatic, and the fluctuations in oil prices are reflected in exports and imports, whether in the case of decline or rise in the Algerian economy. The study also concluded that the trade balance is one of the most important indicators of the balance of payments has also a direct relationship with the fluctuations in international oil prices, as the balance of trade Algerian surplus balance in the case of high prices, but in the case of the decline is in deficit, what we noticed during the period of study 2008, 2015, where the trade balance surplus during the period from 2008 to 2014, and in 2015 and with the continued decline in prices has been known deficit.

Key words: petroleum, oil prices, trade balance, export, import.

شكروتقدير

نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا كثيرا على توفيقنا في إتمام عملنا هذا.

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذة الفاضلة **كافي فريدة** المشرفة على هذا العمل والتي أفادتنا بالنصائح و الإرشادات القيمة التي تتبعناها لإتمام بحثنا ووصوله إلى ما هو عليه الآن، فلك أستاذتنا منا أرقى وأسمى عبارات الشكر والتقدير.

كذلك نشكر لجنة المناقشة المكونة من الأستاذ **خوازم حمزة** والأستاذ **ركيمة فارس**.

كما لا يفوتنا التقدم بالشكر للأستاذ الكريم **سليمان فرحات زواري** على النصائح التي قدمها لنا.

محمد الأمين و وليد

إهداء

الحمد لله الذي وفقني ومكنني من إتمام هذه المذكرة فما كان
لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شانه فالحمد لله
أوله وأخره
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة
ونصح الأمة
إلى نبي الرحمة ونور العالمين،
سيدنا محمد ﷺ
ريحانة الدنيا وبهجتها أمي الغالية حفظها الله
سندي ودافعي أبي حفظه الله
كما أهديها إلى أخي العزيز عبد اللطيف وأخواتي نسرين وشهيناز دون أن أنسى
الكتكوتة "أسماء" حفظها الله
وإلى كل الأقارب وأصدقاء اخص بذكر منهم زميلي وسندي وليد وكذالك منير،علي
وطارق أدامهم الله والى جميع زملائي في الجامعة
وخارجها

محمد الأمين

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من قاله فيهما الله عز وجل: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (24)﴾ الإسراء 23-24

إلى من علماني حسن الأخلاق وأن الحياة عمل واجتهاد إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله تعالى أدامهما في طاعته وأذاقهما من رحمته.

إلى إخوتي الأعزاء **نصرالدين، زهرة، أسامة.**

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها ومن عليها بالصحة والعافية.

إلى خطيبتي **قرعيش سعاد** اعتزازا ووفاء.

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء.

ني إليكم..... وليد

المحتوى	رقم الصفحة
الشكر والتقدير	**I**
الإهداء	**II**
الملخص باللغة العربية	**III**
الملخص باللغة الإنجليزية	**IV**
قائمة الجداول	**V**
قائمة الأشكال	**VI**
قائمة المختصرات	**VII**
قائمة الملاحق	**VIII**
فهرس المحتويات	**IX**
المقدمة	أ- خ
الفصل الأول: الأزمات النفطية والعوامل المحددة للأسعار	**8 - 55**
تمهيد	**9**
المبحث الأول: مدخل للاقتصاد النفطي	**10**
المطلب الأول: مفهوم النفط وأنواعه	**10**
المطلب الثاني: نظريات النفط ونشأته	**13**
المطلب الثالث: خصائص وأهمية النفط	**16**
المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط ومحدداته	**19**
المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه	**20**
المطلب الثاني: محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها	**22**
المطلب الثالث: الأسواق النفطية وأنواعها	**26**
المطلب الرابع: الأطراف المؤثرة في السوق النفطية	**29**
المبحث الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط وأزماتها	**34**
المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط (1970-1985)	**34**
المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط (1986-1999)	**38**
المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط (2000-2015)	**44**
خلاصة	**55**
الفصل الثاني: الميزان التجاري: مقاربة نظرية	**56-87**
تمهيد	**57**

المبحث الأول: أساسيات عن ميزان المدفوعات	**58**
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته	**58**
المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات	**59**
المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	**67**
المطلب الرابع: أساليب تسوية اختلال ميزان المدفوعات	**71**
المبحث الثاني: نظرة عن الميزان التجاري	**78**
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه	**78**
المطلب الثاني: الصادرات والواردات	**79**
المطلب الثالث: الاختلال والتوازن في الميزان التجاري	**81**
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري	**85**
خلاصة	**87**
الفصل الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الميزان التجاري الجزائري	**119-88**
تمهيد	**89**
المبحث الأول: النفط في الجزائر	**90**
المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر	**90**
المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2008-2015)	**95**
المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري	**97**
المطلب الأول: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية	**97**
المطلب الثاني: أهم الزبائن والشركاء للجزائر سنة 2015	**108**
المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الميزان التجاريالجزائري خلال الفترة (2008-2015)	**113**
المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الصادرات	**113**
المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الواردات	**115**
المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2015)	**117**
خلاصة	**119**
الخاتمة	**123-121**
المراجع	**133-125**
الملاحق	**144-135**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1.1	التركيبة الهيدروكربونية للنفط	11
2.1	تطورات أسعار النفط الخام وأهم الأزمات النفطية خلال الفترة (1968- 2015)	52
1.2	هيكل ميزان المدفوعات	66
1.3	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)	98
2.3	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2008-2015)	102
3.3	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)	103
4.3	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2008-2015)	106
5.3	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري	107
6.3	أهم زبائن الجزائر لسنة 2015	110
7.3	أهم شركاء الجزائر لسنة 2015	112

قائمة المختصرات

الاختصار	أصل الاختصار	معناه باللغة العربية
OPEC	Organization of Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول المصدرة للبترول
OAPEC	Organization of Arab Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول العربية المصدرة للبترول
IEA	International Energy Agency	وكالة الطاقة الدولية
OCDE	Organisation de Coopération et Développement économique	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
FMI	Fonds monétaire international	صندوق النقد الدولي
PIB	Produit intérieur brut	إجمالي الناتج المحلي

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	إنتاج النفط	**135**
02	استهلك النفط	**136**
03	ميزان المدفوعات 2008	**137**
04	هيكل الصادرات والواردات2008	**138**
05	ميزان المدفوعات 2012	**139**
06	تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات سنة 2012	**140**
07	ميزان المدفوعات 2013	**141**
08	تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات سنة 2013	**142**
09	ميزان المدفوعات 2015	**143**
10	تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات سنة 2015	**144**

المقدمة

النفط سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية حيوية، إذ يعد وسيلة هامة من الوسائل التي تعتمد عليها مختلف اقتصاديات دول العالم المتقدم في تحقيق التقدم والتطور التكنولوجي، كذلك يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها، ونظرا للمميزات والمكانة التي يحظى بها في الاقتصاد العالمي نجده يستحوذ على نسبة مهمة من التجارة الدولية، كما أنه يطلق عليه اسم (الذهب الأسود) لأنه لا يعتبر مجرد سلعة عادية، بل هو سلعة أساسية وهامة تتحكم في اقتصاديات بأكملها، لذلك نجد أنه تكفي صدمة نفطية واحدة لتشل اقتصاديات بأكملها وتحدث أزمات اقتصادية، كل هذا نتيجة لمشتقاته الكثيرة والمختلفة وكذلك تعدد استخداماته إلى حد كبير، إذ يعتبر مصدر للطاقة الحرارية والصناعية والزراعية والنقل وغيرها من الاستخدامات.

لهذا أصبح النفط مادة أولية حساسة تسعى جميع الدول للحصول عليها سواء عن طريق عمليات البحث والتنقيب داخل أراضيها، أو عن طريق إقامة علاقات اقتصادية يمكن من خلالها تنشيط التبادل التجاري بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له.

ومن جهة أخرى تتميز سوق هذه المادة الحيوية أي النفط بعدم الاستقرار نتيجة للتقلبات الحادة لأسعارها، وذلك خلال فترات زمنية متقاربة نسبيا، إذ شهدت السوق النفطية منذ سنة 1970 حتى 2015 على الأقل ستة أزمات نفطية من بينها ما حدث سنة 1973 . 1979 . 1986 . 1997 . 2008 . 2014، وتميزت هذه الأزمات بتقلبات في الأسعار بين الارتفاع والانخفاض نتيجة لعدد من العوامل، مثل النمو والتطور التكنولوجي الذي أسفر على زيادة الطلب أو عدم قدرة العرض على مواكبة نسق التزايد في الطلب، إضافة إلى العوامل الجيوسياسية والمنظمات الدولية والعوامل الأمنية، كل هذه الأحداث تشكل خطر على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، خاصة تلك الدول التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي في تجارتها الخارجية، كما هو حال الجزائر التي تعتمد عليه بصورة كبيرة، حيث بلغت نسبة النفط من صادرات الجزائر 97% من مجموع صادراتها، وهذا ما يجعل هيكل تجارتها الخارجية عرضة أو رهينة للصدمات الخارجية، والتي تكون في الأساس نتيجة لتقلبات أسعار النفط والذي ينعكس على حصيلة الصادرات، والتي بدورها تنعكس على رصيد الميزان التجاري بصفة خاصة وميزان المدفوعات بصفة عامة، وفي ظل هذه التقلبات تختلف وضعية الميزان التجاري وتتغير حسب نوع ودرجة تقلبها، فإما أن يكون الميزان في حالة عجز أو فائض.فالميزان التجاري هوالذي يقيس الفرق بين قمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، كما يعتبر أحد مكونات ميزان المدفوعات، وبهذا فهو يعطي نظرة ثاقبة عن الوضع الاقتصادي للبلد.

1. الإشكالية

سوف نعالج في هذه الدراسة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الميزان التجاري الجزائري وتأثيرها على كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري.

انطلاقا مما سبق سنحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى انعكاس تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري ؟

وللتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية، تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي محددات أسعار النفط ؟
- ما مدى تأثر الصادرات والواردات بتقلبات أسعار النفط ؟
- ما مدى تأثر رصيد الميزان التجاري بتقلبات أسعار النفط ؟

2. الفرضيات

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة،اعتمدنا على بعض الفرضيات التي تتلخص فيما يلي:

- تتمثل محددات أسعار النفط في كل من الطلب والعرض النفطي.
- تؤثر تقلبات أسعار النفط على كل من الصادرات والواردات سواء في حالة الانخفاض أو الارتفاع.
- تؤثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في نفس الاتجاه.

3. أسباب اختيار البحث

توجد عدة أسباب أدت إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره،وتتلخص فيما يلي:

- وجود علاقة وثيقة بين الموضوع والواقع الاقتصادي، وذلك كون الجزائر من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وقد استحوذ هذا الأخير على الاقتصاد الجزائري؛
- الأزمة النفطية التي نعيشها حاليا وهذا من منتصف سنة 2014، والمتمثلة في الانخفاض والتراجع الرهيب في أسعار النفط؛
- الأهمية التي يحظى بها النفط والميزان التجاري الجزائري؛
- الرغبة في دراسة هذا النوع من المواضيع والميول الشخصي لها؛
- قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت العلاقة بين أسعار النفط والميزان التجاري.

4. أهداف الدراسة

لخصنا أهداف دراستنا في مجموعة من النقاط كما يلي:

- معرفة أهم المراحل التي مرت بها السوق النفطية، وكذلك محددات السعر النفطي في هذه السوق.
- تحديد العوامل المؤثرة على أسعار النفط ومختلف الأطراف المتداخلة في السوق النفطية.

- التعرف على أهم الأزمات النفطية التي شهدتها السوق النفطية وذلك منذ سنة 1973 إلى 2015 ومعرفة أهم الأسباب والتداعيات التي أدت إليها.
- التعرف على اختلال التوازن في الميزان التجاري وأسبابه وكذا أقسامه والعوامل المؤثرة عليه.
- تحديد تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري.

5. الأهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الموضوع في عدة نقاط، أبرزها ما يلي:

- يعتبر هذا الموضوع من أهم القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام دول العالم بصفة عامة والدول النفطية والجزائر منها بصفة خاصة.
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة خاصة بعد أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة التي بدأت منذ منتصف سنة 2014 وتداعياتها خاصة على الدول النفطية.
- الأهمية التي يكتسيها الميزان التجاري كونه أحد أهم مؤشرات التوازن الاقتصادي، ودوره في معرفة الوضعية الاقتصادية للبلد.
- توضح هذه الدراسة كذلك انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري.

6. حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** تقتضي الإجابة عن الإشكالية المقدمة التقيد ببعد مكاني، حيث وقعت دراستنا على معرفة تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على الميزان التجاري الجزائري.
- **الحدود الزمنية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية مابين سنة 2008 إلى غاية سنة 2015.

7. منهج الدراسة المتبع

تختلف المناهج المتبعة في كل دراسة وذلك حسب طبيعة وإشكالية كل موضوع، أما فيما يتعلق بدراستنا،فقد تم الاعتماد على مناهج متنوعة حسب متطلبات الدراسة المختلفة، فبالنسبة إلى الجانب النظري فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يلائم طبيعة الموضوع، من خلال التحليل البسيط لمختلف العناصر وكان هو المنهج الأكثر استعمالا، بالإضافة إلى المنهج التاريخي مثلا عند التطرق للسياق التاريخي لأسعار النفط وكذا إعطاء نظرة عن الميزان التجاري، كما تم استخدام المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل الإحصائيات والأرقام لمختلف الجداول الخاصة بأسعار النفط والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2008-2015).

8. الدراسات السابقة:

- **الدراسةالأولى:** دوحي سلمى، تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها- دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية البحث حول تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها وعليه كان التساؤل الرئيسي كما يلي:

ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وما هي سبل علاجها في الجزائر؟

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة: توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس الانعكاسات على عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري، ويمكن أن يعود العجز على الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات.
- عدم التوافق بين الاختلال في الميزان التجاري الجزائري الذي يصنف على أنه اختلال هيكلي، وطبيعة سياسة التخفيض باعتبارها إجراء مؤقت وظرفي، وهذا ما أدى إلى صرف تأثير هذه السياسة على الميزان التجاري.
- بينت الدراسة أن الهدف الأساسي من تخفيض العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات وإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي.

- **الدراسة الثانية:** قويدري قويشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذا البحث حول تقلبات أسعار البترول وانعكاسها على التوازنات الاقتصادية الكلية،وانطلاقا من ذلك يبرز التساؤل الجوهري لهذه الإشكالية:ما هي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة: توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- يتحدد سعر البترول نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين، إلاأنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر.
- التقلبات السريعة في أسعار النفط في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات، بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية والهلع خلال المشاكل السياسية والحروب والظواهر المناخية والكوارث.

- تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط، وهذا ما تبينه الدراسة القياسية التي أبانت عن ارتباط قوي بين التوازنات الكلية وسعر النفط.

- **الدراسة الثالثة:** حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 . 2008، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

إشكالية الدراسة: تمحورت إشكالية البحث حول تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 . 2008 للبحث في العلاقة بين أسعار النفط وتمويل التنمية في الدول العربية واستنادا لذلك كان السؤال الرئيسي كالآتي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية؟

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تطور القيم الاسمية لعوائد النفط العربية يعكس تأثر هذه القيم بتقلبات سعر النفط الاسمي والأزمات النفطية، حيث تأخذ نفس سلوك أسعار النفط لكن القيم الحقيقية، لتلك العوائد أقل بكثير من القيم الاسمية بفعل تأثير التضخم وتدهور القدرة الشرائية للدولار الأمريكي.
- الدول العربية النفطية أكثر تأثر بتقلبات أسعار النفط في توفير مصادر تمويل لتنميتها من الدول العربية الغير نفطية،التي تتأثر فقط المنح والمساعدات التي تقدمها لها الدول النفطية بتقلبات أسعار النفط.
- تميل الدول العربية غير نفطية إلى مصادر تمويل خارجية كالديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر، بينما تميل الدول النفطية إلى التمويل بالمصادر الداخلية كالقروض البنكية والادخار المحلي.

- **الدراسة الرابعة:** أحمد محمد احمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي مذكرة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1991.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة حول اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي والترابط العضوي بين النفط واقتصاديات هذه الدول وعليه كان التساؤل الرئيسي كالآتي:

ما دور اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليج ؟

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة: توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- ضرورة إتباع سياسة نفطية خليجية مشتركة تهدف إلى التنسيق الكامل بين دول المجلس في مختلف مراحل الصناعة النفطية.
- تنويع القاعدة الإنتاجية لاقتصاديات دول المجلس.
- ترشيد المستوردات والاتجاه لزيادة تنويع الصادرات.

- توسيع دائرة السوق النفطية.

- **الدراسة الخامسة:**

Organization of Arab petroleum exporting countries (OAPEC) , The secretary general s 39th annual report , N° 39, Kuwait, 2012.

تطرق هذا التقرير إلى جملة من النقاط المحورية التي تخص محددات الأسعار واتجاهات الأسعار كذلك تمحور على ما يلي:

- التطورات الرئيسية في السوق النفط العالمية.
- قيمة صادرات النفط الخام في الأقطار الأعضاء.
- تطور استهلاك النفط والطاقة في الدول العربية.

النتائج المتوصل إليها من خلال هذا التقرير: توصل هذا التقرير إلى أن النفط سيظل من أهم الثروات الطبيعة للمنطقة العربية وقاعدة للاقتصاديات العديد من دولها،وجزء أساسيا في تجارتها الخارجية، كما يبرز كذاك المساعي والجهود التي تقوم بها الدول الأعضاء لتطوير صناعتها البترولية من جهة، والعمل على تخفيف حدة انعكاسات الوضع الاقتصادي على بلداننا وعلى العالم من جهة ثانية.

9. الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة الذكر، حيث تطرقنا إلى انعكاسات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري، كما أشرنا كذلك إلى انعكاسها على كل من الصادرات والواردات الجزائرية وبالتالي انعكاسها على رصيد الميزان التجاري، كما تناولنا الميزان التجاري الجزائري على غير الدراسات الأخرى التي لم تربط هذا العنصر بتقلبات أسعار النفط، بالإضافة إلى الاختلاف في الفترة حيث لاحظنا أن أغلب الدراسات تناولت انعكاس أسعار النفط في حالة الارتفاع، وقلة الدراسات التي تطرقت للفترة الأخيرة لانهيار أسعار النفط، خاصة فيما يخص حالات الميزان التجاري التي لم تشهد عجزا كبيرا منذ سنوات طويلة والتي ركزت عليه دراستنا.

10. هيكل الدراسة

لغرض الإجابة عن الإشكالية العامة للدراسة والتساؤلات المختلفة المترتبة عنها، واختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول: الأزمات النفطية والعوامل المحددة للأسعار، والذي هو بدوره تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، إذ حاولنا في المبحث الأول تقديم مدخل إلى الاقتصاد النفطي من خلال عرض مفهومه وأنواعه، إضافة إلى النظريات المفسرة له ونشأته وكذا أهمية النفط على مختلف الأصعدة، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلي إبراز تطورات أسعار النفط ومحدداتها، وهذا من خلال استعراض مفهوم السعر النفطي وأنواعه ومحدداته والعوامل المؤثرة عليه، بالإضافة إلى السوق النفطية، خصائصها وأنواعها مرورا بالأطراف المتداخلة فيها، كذلك تطرقنا في المبحث الثالث إلى التطور التاريخي لأسعار النفط وأزماتها من خلال تناول الأزمات النفطية من سنة 1970 إلى 2015، وتميزت هذه الفترة بعدة أزمات أهمها أزمات 1973 - 1979 - 1986 - 1991 - 1997 - 2008 -2014 و النتائج التي عادت بها هذه الأزمات على مختلف الأطراف.

الفصل الثاني: الميزان التجاري: مقاربة نظرية، قسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، فحاولنا من خلال المبحث الأول التطرق إلى أساسيات حول ميزان المدفوعات، أما المبحث الثاني فتناولنا نظرة عن الميزان التجاري من خلال التطرق إلى مفاهيمه وأقسامه، وكذا التطرق إلى مفهوم كل من الصادرات والواردات وفي الأخير تناولنا الاختلال والتوازن فيه والعوامل المؤثرة عليه.

الفصل الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الميزان التجاري الجزائري، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تم التطرق في المبحث الأول إلى النفط في الجزائر، من خلال استعراض تاريخ النفط في الجزائر مرورا بتطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2008 - 2015، أما المبحث الثاني فتعرفنا فيه على تطور الميزان التجاري الجزائري من خلال عرض هيكل الصادرات والواردات الجزائرية، إضافة إلى أهم الشركاء والزبائن للجزائر سنة 2015، في حين تناولنا في المبحث الثالث والأخير تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على الميزان التجاري الجزائري، فتطرقنا إلى انعكاس أسعار النفط على الصادرات والواردات إضافة إلى ذلك انعكاسها على رصيد الميزان التجاري.

وفي الأخير ختمنا دراستنا بخاتمة وضحنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، وأهم الاقتراحات المقدمة.

11- صعوبات الدراسة:

إن أي بحث علمي لا يخلو من مجموعة من الصعوبات والعراقيل، وأهم الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع الدراسة بدقة، كذلك عدم توفر دراسات مشابهة لموضوعنا هذا.
- صعوبة الحصول على النسب والمعطيات الإحصائية بشكل دقيق وكذا تضاربها، إذ نجدها تختلف من مرجع إلى آخر.

الفصل الأول:

الأزمات النفطية والعوامل المحددة للأسعار

تمهيد:

عرف الإنسان النفط منذ قديم الزمن في عدة مناطق من العالم، ولكن كان يستعمل في مجالات بسيطة تختلف عن استعمالاته اليوم اختلافا كبيرا.

لذلك فقد أصبح النفط يحتل المركز الأول من بين جميع مصادر الطاقة على غرار الغاز، الفحم والطاقات المتجددة وغيرها من الطاقات، ويرجع ذلك إلى أهميته والمزايا التي تميزه عن باقي مصادر الطاقة الأخرى، كما يعتبر النفط مصدر مهم للإيرادات المالية لكثير من الدول، وخاصة تلك الدول التي تعتمد في صادراتها بالدرجة الأولى على النفط، وتتحدد أسعار النفط في الأسواق العالمية بالخضوع لقوى العرض والطلب، والتي بدورها تخضع لعدة عوامل تأثر عليها بالارتفاع أو الانخفاض، وهذا ما أدى إلى حدوث عدة أزمات نفطية، بداية من أزمة السبعينات وصولا إلى اليوم فكانت أول أزمة سنة 1973 والتي عرفت بأزمة تصحيح الأسعار، وتلتها أزمة 1979، والتي ارتفعت فيها الأسعار نتيجة الحرب العراقية الإيرانية، كذلك أزمة 1986، والتي تميزت بانخفاض أسعار النفط مرورا إلى أزمة 1990، التي شهدت ارتفاع الأسعار من جديد إثر الحرب الخليجية الثانية، لتعود للانخفاض سنة 1991، كما شهدت أيضا أزمة أخرى أواخر التسعينات بالضبط سنة 1998، والتي انخفض فيها سعر النفط إلى أدنى مستوياتها، لتتبعها في هذه الألفية عدة تقلبات من 2000 إلى 2009 حيث شهدت ثورة حقيقية لأسعار النفط وبلوغها أرقام كبيرة، وكذلك التطورات والتقلبات التي عرفتها أسعار النفط من سنة 2010 إلى 2015، إذ شهدت في السنوات الثلاثة الأولى، تواصل أسعار النفط في الارتفاع محققة أرقام قياسية سنة 2012، وفي منتصف 2014 عرفت أسعار النفط تراجعا رهيبا ومفاجئ، وعلى العموم هذه الأزمات كانت لها أسبابها وتداعياتها.

وقد تم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية على الشكل التالي:

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد النفطي

المبحث الثاني: تطور أسعار النفط ومحدداته

المبحث الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط

المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد النفطي

تطور استخدام النفط مع التقدم الحضاري والعلمي للإنسان، ولم يبدأ التنقيب عنه بشكل واسع إلا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما حفر أدوين درايك أ ول بئر نفطية في مدينة توتسفيل Titusville بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجد النفط على بعد 21 متر عن سطح الأرض سنة 1857م، لذلك فمن خلال هذا المبحث حاولنا استعراض أهم مفاهيم النفط وأنواعه، ونشأته واهم نظرياته في معظم دول العالم، وأخيرا أهمية النفط في اقتصاديات الدول.

المطلب الأول: مفهوم النفط وأنواعه

أولا: مفهوم النفط

لابد أولا من التنويه بأن استخدام كلمة أو مصطلح نفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية سواء على الصعيد العربي أو الدولي، فالبلدان العربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية ذات الأصل السلافي، فيستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول، وفي منطقتنا العربية منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين.

لذلك اخترنا في هذه المذكرة استعمال مصطلح النفط بدلا عن البترول، بهدف توحيد مصطلح مذكرتنا وإعطاءها أكثر مصداقية.

يشير بعض الباحثين أن كلا الكلمتين (نَفط ونِفط) بالفتح والكسر كانا يستعملان في اللغات السامية للدلالة على النفط الخام وذلك منذ آلاف السنين.[1]

النفط أو البترول كلمة مركبة من مقطعين يوناني الأصل petro تعني الصخر، oléum تعني الزيت، وبذلك تعني كلمة نفط زيت الصخر تعبيرا عن تكوينها بين الصخور،[2] ويطلق هذا اللفظ اللاتيني بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية، ولكن بالمعنى التجاري الضيق، يطلق على المواد السائلة مصطلح "الزيت أو النفط الخام" بينما يطلق على المواد الغازية مصطلح " الغاز الطبيعي" وعلى المواد الصلبة مصطلح " البيتومين أو الأسلف".[3]

كما يتكون النفط كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته، باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما، فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية، وكل جزء يتألف من ذرات، وتتحد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد لتكون

---

[1]– فائق العلي، تأثير العوامل الجيوسياسية على النفط، رسالة مقدمة لنيل الإجازة في الجغرافيا البشرية والاقتصادية، تخصص الجغرافيا البشرية والاقتصادية، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 2006، ص 08.

[2]– أمال رحمان، محمد التهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل – حالة الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد 12، 2013، ص 19.

[3]– أحمد محمد أحمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المملكة العربية السعودية، 1991، ص 03.

جزئياتها، وبعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الإتحاد، فتنتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى،[1] مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1.1) : التركيبة الهيدروكربونية للنفط

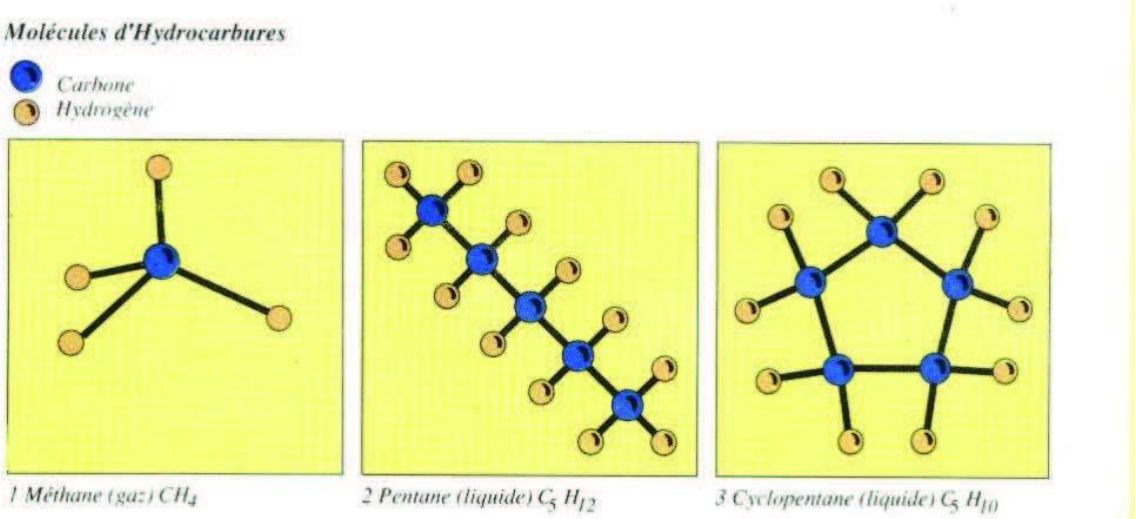

سيكلوبونتان (سائل) بونتان (سائل) ميتان (غاز)

المصدر: أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، جزء 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص7.

مثلما اختلف النفط في تسميته وحتى أشكاله، فهو يحوز على عدة تعاريف وهي بالشكل التالي:

التعريف الأول: النفط هو خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه، إلى أن تخرج لسطح الأرض من تلقاء نفسها، أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة (شقوق، كسور أرضية) أو بفعل الإنسان.[2]

التعريف الثاني: يعرف النفط على أنه مادة من المواد البسيطة مكونة من عنصرين كيميائيين هما الهيدروجين والكربون، وللنفط رائحة مميزة وتختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية، ويختلف لونه بين الأسود والأخضر، البني والأصفر.[3]

---

[1]– أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، جزء 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص ص 6-7.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة المعربة البترولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2015، ص 15.

[3]– يحياوي مفيدة، دريدي أحلام، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقة المتجددة بالجزائر (دراسة لواقع مشاريع مخبر الطاقة المتجددة بجامعة محمد خيضر بسكرة)، الملتقى الدولي حول تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، ص 05.

ويوجد النفط عادة في الطبيعة على ثلاثة حالات هي:[1]

- حالة سائلة، وهو النفط الاعتيادي وهو النفط المعروف.
- في حالة صلبة، وهو النفط الغير اعتيادي، ويتكون من عروق إسفلتية صلبة عبارة عن صخور (القار).
- في حالة غازية، وهو الغاز الطبيعي ومنه غاز البوتان والبروبان وغيره من الغازات.

التعريف الثالث: يعرف بأنه مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة، ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر...إلخ، كما أنه مادة لزجة، وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة والنوعية لمادة النفط الخام وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون، فكلما زادت هذه النسبة، كلما ازدادت كثافته ونوعيته أو ثقله والعكس بالعكس.[2]

التعريف الرابع: النفط في المقام الأول هو خليط منوع ومعقد من هيدروكربونات في حالة الغازية والسائلة والصلبة، خليط لا ينشئ إلا بفعل درجات حرارة معينة.[3]

كما يمكن التوصل مما سبق إلى تعريف شامل للنفط: وهو عبارة عن خليط من المواد الهيدروكربونية تتواجد في باطن الأرض، تتجمع وتبقى هناك إلى أن تخرج بفعل العوامل الطبيعية المختلفة (شقوق، كسور أرضية) أو بفعل الإنسان، وللنفط رائحة مميزة وخاصة، كما أن له لون، وهو متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر ...إلخ، والنفط مادة لزجة وتختلف درجة اللزوجة فيه بحسب نوعيته، والتي بدروها تتحد وتتوقف على نسبة ذرات الكربون، فكلما ارتفعت زادت كثافته ونوعيته.

ثانيا: أنواع النفط

يتنوع النفط الموجود في الطبيعة، بالرغم من كونه مادة متجانسة من حيث العناصر المكونة له، إلا أنه يوجد على عدة أنواع تتأثر بالخصائص الطبيعية والكيميائية أو بدرجة الكثافة أو اللزوجة، وهو يختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، ومن داخل الحقل الواحد قد يتواجد عدة أنواع من النفط[4]، ومن هنا يمكن تصنيف النفط أو تقسيمه إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

---

[1]– مداحي محمد، زيرق سوسن، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية في الجزائر، الملتقى الدولي حول "تقيم استراتجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، ص 03.

[2]– محمد التهامي طواهر،أمال رحمان، سارة حمير، مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956، 2012) التحديات، أهم الإنجازات والأفاق، الملتقى الدولي " الجزائر، خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدول والاقتصاد والمجتمع" جامعة الجزائر، 2012، ص 3.

[3]– بشار عبد الله، النفط في دول مجلس التعاون الخليجي وأثاره على التنمية، منتدى الجغرافيون العرب، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 2008، ص 10.

[4]– موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 58.

1. النفط الخفيف

وهو أجود أنواع النفط، وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق، ويستخرج من البترين والكيروسين والغاز الطبيعي...إلخ، مثل النفط الجزائري والنفط الليبي والقطري.[1]

2. النفط المتوسط

تكون درجة كثافته النوعية بين 28 و35 درجة، والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (مثل زيت التشحيم) مثل النفط الخام السعودي والكويتي.[2]

3. النفط الثقيل

بدرجة جودة أقل من 22,3 أي أن كثافة النوعية أعلى من 0,92 ويتصف النفط الثقيل علاوة على كثافته العالية وانخفاض درجة جودته، بارتفاع لزوجته.[3]

المطلب الثاني: نظريات النفط ونشأته

أولا: نظريات النفط

يختلف جيولوجيو النفط في تحديد أصل وكيفية تكون هذه المادة، وعليه ينقسم أولائك إلى فريقين:[4]

- **الفريق الأول:** يؤكد أن النفط مواد هيدروكربونية، تكونت من أصل عضوي حيواني نباتي، وقد نال هذا الفريق تأييدا كبيرا من طرف علماء الجيولوجيا.
- **الفريق الثاني:** يعتقد أن النفط قد يكون نتيجة تفاعلات كيماوية في باطن الأرض بين مواد غير عضوية، ولم يلق هؤلاء تأييدا لمختصين في هذا المجال.

وفيما يلي عرض موجز لهاتين النظريتين:

1. النظرية العضوية

حسب هذه النظرية غطى الماء في الماضي رقعة من سطح الأرض أكبر بكثير مما عليه الآن عاشت كميات من الكائنات الدقيقة في المياه الضحلة أو هامة قرب السطح في عرض المحيط، بموت هذه الكائنات استقرت بقاياها في قاع المحيط، وانحبست في ترسبات (جسيمات من الطين والرمل والمواد الأخرى)، واندفنت تحت قاع المحيط .

---

[1]- مهيوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (الفترة الممتدة بين 1986-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 5 ماي 2012، ص 6.

[2]- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية (خلال الفترة 1986-2008)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010، ص 05.

[3]- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تكرير النفط الثقيل، التحديات والفرص، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 21- 23 ديسمبر 2014.

[4]- مداحي محمد، زيرق سوسن، مرجع سبق ذكره، ص 4.

وكلما دفنت هذه الترسبات أعمق فأعمق، تعرضت إلى درجات الحرارة وضغوط متزايدة، مما يؤدي إلى تكون الصخور الرسوبية، وجعلت هذه الظروف الصخر يمر بعمليات كيميائية أدت إلى تكوين مادة شمعية تسمى الكيروجين، وعندما يسخن الكيروجين إلى درجات حرارة أكبر من 100°م ينفصل إلى سائل (زيت) و(غاز طبيعي)، وعندما يكون الزيت مدفون في أعماق أبعد، ويعرض إلى درجات حرارة أعلى من 200°م، تضغط الروابط التي تشد الجزيئات الكبيرة المعقدة بعضها ببعض وبذلك يتحلل الزيت،[1] ويستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم لم يمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج الغربي شرقا، لذلك يمكن القول بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافات الغازات، والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه.[2]

1. النظرية اللاعضوية

هي من أول وأقدم التطورات حول تفسير أصل تكون النفط والكيفية التي يتم فيها، وبداية تلك النظريات من نظرية الكيميائي الروسي "مند ليف"، فقد افترض هذا العالم أن تكون الهيدروكربونات (أي الزيت الأسود السائل)، جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كبريت الحديد في باطن الأرض، مع المياه الجوفية تحت درجات عالية جدا من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري، مع كبريت الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي، والجدير بالذكر أن النظرية اللاعضوية لم تجد قبولا عند الكثير من العلماء.[3]

ثانيا: نشأة النفط

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المترسب من المنافذ والشقوق الأرضية.[4] ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديما للتشحيم والإنارة، كما سلفت في المباني ورصف الطرقات.[5]

وفي منتصف القرن التاسع عشر تم التوصل إلى اكتشاف هذا السائل السحري أثناء عملية الحفر عند البحث عن الماء في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حفرت أول بئر هناك عام 1859 من طرف "إيدوين ليورننين درايك " éduen Laurentine Drake، عقيد الجيش المعروف بعناده في ولاية

[1]– د. عبد الخالق مطلك الراوي، محاسبة النفط والغاز، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، عمان، 2011، ص ص 24– 25.

[2]– لخد يمي عبد الحميد، أثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، ص 12.

[3]– قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص ص 3– 4.

[4]– أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[5]– موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

بنسلفانيا Pennsylvanie وبالتحديد في تيتوسفيل Titusville، فقد عثر على البترول في حفرة لا يزيد عمقها عن مترين إلا بشيء قليل، وكان نجاحه هذا قد أشعل فتيل الهوس النفطي.[1]

لتتابع أعمال الحفر بعد ذلك في الولايات المتحدة بصفة خاصة، حيث وصل جملة الآبار المحفورة فيها حوالي 84 بئرا (انتجت نحو 76 طنا من زيت النفط الخام) في سنة 1860، وكان السبب الرئيسي في زيادة أعمال الحفر هذه، هو اكتشاف آلة الاحتراق الداخلي التي تعمل بالبنزين، وكان هذا إذانا باستخدام النفط ومشتقاته في أغراض متعددة .[2]

وفي عام 1865 حصل جون روكفلر John Rochefelle على حصة من أحد معامل التكرير في مدنية كليفلاند بولاية أهايو، ولكن مع توسع استخدام النفط اتجه روكفلر إلى إنشاء شركة ستاندرود للزيت standard oil company عام 1870، وفي 1883 انشأ اتحاد احتكاري trust يضم فروعا في عدة ولايات تتحكم في صناعة النفط.[3]

إلا أن هناك بعض المصادر التي ترجع أول اكتشاف تجاري للنفط إلى فترات سابقة، مثل أن حفر أول بئر نفطية في مودينا بإيطاليا عام 1640، أو حفر بئر نفطي وتطوير حقل النفط في رومانيا عام 1650.[4]

والجدول الموالي يوضح تاريخ اكتشاف النفط لعينة من الدول النفطية:

الجدول رقم (1.1): تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم.

البلدان	التاريخ	البلدان	التاريخ
و.م.أ	1859	مصر	1911
رومانيا	1857	العراق	1937
كندا	1859	الكويت	1983
القوقاز	1873	المغرب	1943
البيرو	1869	الجزائر	1956
إيران	1908	ليبيا	1959

المصدر: بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة أسعار البترول الجزائر (دراسة حالة صحاري بلاند)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص04.

[1]– وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 8.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3]– ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (للفترة الممتدة بين : 1986–2010)، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص 3.

[4]– المرجع نفسه، ص 03.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية النفط

أولا: الخصائص:

من الخصائص التي يأخذ بها، لمعرفة نوعية النفط نذكر ما يلي:

1. درجة الكثافة النوعية

تعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام، وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي (American petroleum institute) ويعني بها نسبة وزن النفط إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما، وتتراوح بين 1 و 60 درجة، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافة النوعية عالية وجودته أكبر.[1]

2. نقطة الانسكاب

يقصد بها درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة، وهي مرتبطة بالمادة المتواجدة بالنفط الخام، وتدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينسكب بها، ويؤثر ارتفاعها على جودة النفط، سعره وتكاليف إنتاجه.[2]

3. نسبة الكبريت

تكتسي نسبة الكبريت أهمية بالغة، حيث أن ارتفاع نسبة الكبريت يقلل من جودة المنتجات النفطية، إذ يؤدي احتراق الكبريت مع البنزين إلى ارتفاع نسبة التلوث الجوي، كما أن الكبريت يسبب تآكلا شديدا في وحدات التكرير والتصنيع، كما قد تخفض بعض مركبات الكبريت من فاعلية المواد المضافة أثناء عملية التكرير.[3]

لذلك يصنف خام النفط على أساس محتواه من الكبريت، حيث يقال: حلو إذا كانت نسبة المحتوى الكبريتي أقل من 0.5% وإذا كانت هذه النسبة بين 0.5 و 1% قيل متوسط الحموضة، أما إذا زاد المحتوى عن 1% قيل عنه حامضي.[4]

4. نسبة الشوائب الأخرى (الماء والأملاح)

كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه، وتنخفض بذلك جودته.

ثانيا: أهمية النفط

تتجسد أهمية النفط في العناصر التالية:

---

[1]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2]- مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على اقتصاد العربي (خلال الفترة 1973-2003) مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 03.

[3]- جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية، (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 10.

[4]- المرجع نفسه، ص 10.

1. الأهمية الاقتصادية للنفط[1]

تكمن الأهمية الاقتصادية فيما يلي:

أ. النفط كمصدر رئيسي للطاقة

الطاقة أحد عناصر العملية الإنتاجية، والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها، ومن هذه المزايا ما يلي:

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرون.
- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.
- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخريات (المشتقات النفطية).

ب. النفط مادة أولية أساسية في الصناعة

ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الإستراتيجية أو التحويلية، تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكمياوية.

ج. النفط مصدر للإيرادات المالية

تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي، وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية والإيرادات النفطية، تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية.

د. النفط أهم سلعة في التبادل التجاري

يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية، حيث لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبة عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية، وخاصة بالنسبة للدول المنتجة، التي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط.

هـ. دور النفط في تنشيط الأسواق المالية

توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية.

[1]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-9.

2. أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي[1]

أ. دور النفط في قطاع المواصلات

أصبح النفط بمثابة الدم للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع النفط المستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروزين وقود الطائرات النفاثة، وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

ب. دور النفط في توليد الطاقة الكهربائية

يؤمن النفط معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم، فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

ج. المنتجات البيتروكمياوية واستخدامها

حلت هذه المنتجات محل المنتجات الطبيعية، بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الأدوية، الأسمدة والدهانات.

3. أهمية النفط على الصعيد السياسي[2]

إن علاقة النفط بالسياسة هي علاقة قديمة، تعود إلى تاريخ الاكتشاف والتنقيب عنه من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، إلا أن النفط أصبح محورا في السياسة الدولية، بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة.

أ. بروز الدور السياسي للنفط

برز دوره عندما اعتمد عليه كمصدر أساسي للطاقة بدلا من الفحم، واستعمل كمادة أولية في صناعة المنتجات البيتروكمياوية الضرورية.

والمعروف أن توزيع الثورة النفطية في العالم هو توزيع غير متساوي، فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية تملك احتياطا كبيرا من النفط، في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقا، محرومة منه، هذا الواقع جعل من النفط وكيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي حيث أصبحت المناطق المعنية بهذه المادة الحيوية كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن وحتى الآن.

ب. النفط كسلاح سياسي

استعمل النفط كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة ولأكثر من سبب، استعملته الشركات النفطية للضغط على الحكومات، التي أممت نفطها أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتيازات أو بسبب

[1]– مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]– حافظ البرجاس، الصراع الدولي على البترول العربي، الطبعة الأولى، بيسان للنشر، لبنان، 2000، ص ص 78– 80.

المنافسة، واستخدمته الدول المنتجة للنفط لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية، واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادت عن الاجتماع الدولي.

4. أهمية النفط على الصعيد العسكري

الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية تعادل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي، وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط، لاستعماله كمصدر للوقود المختلف لآليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط، يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنبا لنفاد الوقود وانقطاع إمداداته، كما أنه من بين أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.[1]

المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط ومحدداته

منذ اكتشاف النفط خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا، وكان هذا بسبب التغيرات الاقتصادية بصفة خاصة، والتغيرات السياسة في مختلف مناطق العالم، حيث أن الدول المنتجة للنفط تحاول في كل مرة بيع كمياتها عند سعر مرتفع يتناسب مع احتياجاتها ومتطلباتها وخاصة تلك الدول التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها، وبالعكس فإن الدول الأكثر استهلاكا للنفط تعمل على تلبية حاجاتها النفطية بأقل سعر، يتلاءم وإمكانياتها المالية وحاجاتها المتزايدة، ومن هنا يظهر لنا أن النفط عبارة عن ثروة هامة، ومصدر رئيسي في الكثير من دول العالم، وما يثبت هذا أن الحديث في الأوساط الاقتصادية للنفط، تكون عن قيمته بدلا من الحديث عن سعره، لذلك أسعار النفط، لا تتوقف عند مقولة العرض والطلب، وإنما تميل إلى اتجاه آخر في تحديد أسعارها، وذلك على أساس بدائله من مصادر الطاقة الأخرى كالطاقة النووية مثلا.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه

أولا: مفهوم سعر النفط:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء، وقد لا يعادلها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، وعليه فسعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية المعبر عنها بالنقود،[2] لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[3]

يتحدد السعر النفطي بين حد أدنى مرتبط بتكاليف الإنتاج، مع ربح رأس المال المستثمر وحد أقصى مرتبط بالمنتجات النفطية، بينما يظهر السعر السوقي التوازني من خلال تساوي العرض والطلب.

---

[1]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]– ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3]– لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ثانيا: أنواع سعر النفط

لسعر النفط مجموعة من الأنواع تتمثل فيما يلي:

1. السعر المعلن أو الأسعار المعلنة

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880م في الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل شركة ستاندر اندوايل "Standaroil" التي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق النفطية وعند فوهة البئر، وفي العشرينيات من القرن الماضي، ونتيجة لتزايد اكتشاف واستغلال النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الإنتاج العالمي، أصبحت الشركات النفطية تعلن أسعارها في موانئ التصدير ونظرا لحدة التنافس الذي وقع بين الشركات النفطية الاحتكارية الكبرى حول الأسعار، عقدت عام 1928م، اتفاقية بين هذه الشركات نتج عنها استقرار وثبات للأسعار المعلنة في السوق النفطية.[1]

2. الأسعار المتحققة

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية، كحسم السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة أوبك* أو أوابك** أو الدول الأجنبية الأخرى.[2]

3. أسعار الإشارة[3]

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب الأسعار المعلنة، أخذ واعتمد سعر الإشارة أو المعول عليه في احتساب قيمة النفط الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة الفوائد المالية بين الطرفين.

إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المتحقق أو الفعلي، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر الحقيقي.

* اوبك : منظمة الدول المصدرة للبترول.

** اوابك: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول.

[1]– ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص.ص 81.80.

[2]– قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[3]– لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة وتحديد متوسط معدل السعر المعلن لعدة سنوات،لأن هذا السعر أخذت به العديد من البلدان النفطية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المعقود بينهما في 28 جويلية 1965.

4. أسعار التكلفة الضريبة

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط، التي تقوم باستخراجه الشركات النفطية العاملة في البلدان ومناطق العالم النفطية، مضافا إليه عائدات تدفعها هذه الشركات النفطية لحكومات البلدان النفطية المعنية، وبتعبير آخر تقوم الشركات النفطية العاملة بشراء النفط، الذي تستخرجه من أراضي هذه الأخيرة بسعر يكافئ الاستخراج، مضافا إليه عائدا أو ربعا متمثلا في الضريبة على الدخل يذهب لحكومات تلك البلدان، لذلك يعتبر سعر التكلفة الضريبية هو السعر الأساسي في تعاملات السوق، لأن البيع أقل منه يعني الخسارة.[1]

5. الأسعار الآنية

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل ببن الأطراف العارضة والمشترية بصورة آنية.[2]

إن السعر الفوري برز بصورة كبيرة في فترة أواخر السبعينات خاصة في عامي 1978-1979 للاختلال الذي حدث في العرض العالمي للنفط الخام في السوق الدولية، نتيجة لعدة أسباب في مقدمتها انقطاع النفط الإيراني بصورة خاصة، وعدم تلبية الطلب خلال الفترات المذكورة.[3]

المطلب الثاني: محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها

أولا : الطلب العالمي على النفط

1. مفهوم الطلب العالمي على النفط

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من الاستعمالات لتلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات، سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.[4]

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الطلب العالمي على النفط ينقسم إلى:[5]

- الطلب على النفط الخام

---

[1]- ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2]- قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره ص 63.

[3]- لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[4]- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[5]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 68.

– الطلب على المشتقات النفطية.

كما يرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية، حيث أن الطلب على هذه الأخيرة يعزز الطلب على النفط الخام من أجل تكريره، فتغير سعر النفط الخام يؤثر على السلع النفطية، ولكن بصورة قد تكون قليلة لأنها لا تظهر مباشرة بل تتوزع بين المنتجات النفطية، أما التغير الذي يحصل في سعر سلع المنتجات النفطية يؤثر مباشرة على سعر النفط سواء بالزيادة أو النقصان وهذا الارتباط الوثيق بين المنتجات النفطية والمصدر الوحيد لها، الأمر هو النفط الخام.[1]

إن مفهوم مرونة الطلب هو التغيير الحاصل في الطلب النفطي على التغير الحاصل في السعر فمرونة الطلب في المدى القصير معدومة، لأن الزيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب، وهذا راجع لكون المستهلك في المدى القصير مرتبط بإشباع حاجاته الضرورية، فلا يستطيع التقليص في طلبه، وفي حالة انخفاض الأسعار يسعى المستهلك لزيادة طلبه، لكن ليس بكمية كبيرة بل محدودة، لأن طاقته التخزينية محدودة وتكلفتها كبيرة، أما مرونة الطلب في المدى الطويل فهي مرنة بزيادة الأسعار في المدى البعيد، حيث يسعى المستهلك لإنقاص طلبه على النفط من خلال البحث عن مصادر أخرى، وإذا انخفض السعر يحاول المستهلك زيادة طلبه وتخزينه على شكل احتياطي يعتمد عليه مستقبلاً.[2]

2. العوامل المؤثرة على الطلب النفطي

هناك العديد من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي للنفط، ومن بين هذه العوامل ما يلي:

أ. النمو الاقتصادي[3]

إذا كان حجم استهلاك النفط يعتبر مقياس مهم لقياس درجة التقدم الاقتصادي، فإن هذا الأخير له دوره الكبير في التأثير على الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص.

خلال فترة الستينات ظهرت جليا العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات الطلب على النفط، حيث أن هذه الأخيرة أصبحت تنمو بشكل أسرع من الأولى.

فدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي كانت تعرف (متوسط معدل نمو سنوي في الطلب على الطاقة خلال 1973/1960 قدره 51%) كان بالمقابل معدل النمو في الناتج القومي الحقيقي قد عرف في المتوسط نمو قدره 5.4%، في حين الطلب على النفط يعرف معدل نمو مرتفع وصل إلى 7.3% .

[1]– العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر 1970–2006) مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 37.

[2]– المرجع نفسه، ص97.

[3]– قنادزة جميلة، الجباية البترولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص ص 48–47.

في الواقع أن تحول النمو الاقتصادي العالمي إلى نمو الطاقة اللازمة لهذه الزيادة يمر عبر ما يسمى بمعامل المرونة، وعليه كلما كان معدل النمو في الناتج القومي مرتفعا، كان معدل نمو الطلب على النفط ينمو باستمرار وبمعدلات مرتفعة.

ب.العوامل السياسية

من بين أهم العوامل السياسية الطاقوية عامة والنفط خاصة، المترجمة في مجموع الإجراءات التي تتخذها الدول لتحقيق أهدافها المختلفة، فالطلب على النفط تتحكم فيه ثلاث قوى رئيسة هي السياسات المنتهجة من طرف الدول المنتجة، المستهلكة والشركات الاحتكارية النفطية الكبرى، ففي ما يخص سياسة الطاقة في أمريكا والدول الاشتراكية التي تعتبر أكبر سوق الاستهلاك في العالم، نجد من ضمن سياستها قيامها بالاستثمار في المشاريع المقتصدة لاستهلاك الطاقة وتطوير موارد الطاقة البديلة من أجل تجنب الالتجاء لاستيراد النفط.[1]

ج.المناخ

يعتبر من العوامل المؤثرة على الطلب النفطي، وهذا التأثير ناجم عن مقدار تغير درجات الحرارة على مدار السنة سواء كان بالانخفاض أو الارتفاع، فعادة كان يزيد الطلب على النفط في فصل الشتاء ويقل في الصيف، لكن نرى الآن أن المناخ قد لا يؤثر كثيرا على الطلب العالمي للنفط لأنه كان قديما يعتمد عليه في التدفئة والصناعة، أما الآن بدأ يحل محله الغاز الطبيعي خاصة في التدفئة.[2]

د. السعر

يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب النفطي للسلعة النفطية، سواء كانت خاما أو منتجات نفطية، فكما سبق الذكر فإن النفط يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلع والمنتجات النفطية، فارتفاع السعر النفطي على المدى القصير قد لا يؤثر على أسعار المنتجات النفطية، وبالتالي يقل الطلب على النفط الخام، ويبقى الطلب على المنتجات النفطية كما هو، أما في المدى البعيد فارتفاع أسعار الخام يؤثر في الطلب على النفط الخام، وفي الطلب على المنتجات النفطية التي تبدأ أسعارها في الارتفاع.[3]

هـ.سعر بدائل النفط[4]

وهي من العوامل التي تؤثر على الطلب على النفط، ففي حال تعذر منافستها للنفط فإن الطلب على النفط لا يقل، لكون أسعارها مرتفعة جدا عن سعر النفط، لكن كلما عرفت أسعار النفط ارتفاعا إلا ولجأت الدول المستهلكة إلى تقليص استهلاكها من النفط، وتعويضه ببدائله وعلى رأسها الغاز الطبيعي والفحم، والتي قد تكون أسعارها أقل مقارنة بأسعار النفط المرتفعة.

---

[1]– قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2]– العمري علي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3]– المرجع نفسه، ص 39.

[4]– حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

وعلى الرغم من تعدد مصادر الطاقة البديلة إلى أن تأثيرها على الطلب النفطي في المدى القصير والمتوسط محدود جدا، لأن تكاليفها مازالت مرتفعة جدا، كما أن تغيير النشاط الصناعي القائم على النفط نحو نشاط صناعي قائم على مصدر طاقة بديل له لا يتم بهذه السرعة.

و. النمو السكاني

تأثير النمو السكاني على الطلب النفطي لا يعتبر عاملا أساسيا، كما أن تأثيره نسبي حيث كلما زاد النمو السكاني زاد التوجه نحو حياة اجتماعية واقتصادية أكثر رقيا مما يزيد الطلب على النفط وهذا ما تشهده الصين والهند حاليا.[1]

ثانيا : العرض العالمي للنفط

يعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط، حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة، فكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح، أي العلاقة بين هذين العاملين علاقة عكسية.[2]

1. مفهوم العرض النفطي

يقصد بالعرض النفطي الكميات المتاحة من السلع النفطية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض النفطي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض، أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة في المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.[3]

توجد العديد من الأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، ومن أهم هذه العوامل نجد:

أ. الطلب على النفط

يعتبر الطلب على النفط من المحددات الرئيسية للمعروض النفطي، انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق شرحها، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط إذا العلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الآخر، فالعوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار.[4]

---

[1]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2]- جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات (دراسة حالة الجزائر 1970-2004) مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 39.

[3]- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 96 .

[4]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 74.

ب. السياسة النفطية أو سياسة الإنتاج

لهذا العامل قوة تأثير كبيرة على عرض السلعة النفطية سواء بالزيادة أو بالنقصان أو بثبات العرض، وتتمثل السياسة النفطية أو سياسة الإنتاج في مجموعة إجراءات تتخذها جهة أو جهات معينة في كيفية استغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة.

فتخفيض أو توقيف إنتاج النفط يعتبر سلاحا اقتصاديا أو سياسيا هاما اتخذ على عدة أشكال في السوق النفطية، ومثال ذلك ما قامت به الدول العربية المنتجة للنفط خلال حربي 1967 و1973 عندما استعملت نفطها كسلاح ضد الدول الاستعمارية المعادية وكان له تأثير على العرض النفطي العالمي كذلك المحافظة على تنظيم العرض يكون له عدة أهداف، من بينها إطالة فترة استغلال النفط بصورة أفضل،[1] كما سعت السياسة الإنتاجية التي تقررها أوبك بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء، وكذلك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص.[2]

أما من ناحية زيادة العرض أو الإنتاج، فالهدف منه زيادة العوائد المالية لأغراض تلبية متطلبات التنمية كما هو الحال بالنسبة للسعودية وإيران اللتان كانتا في كل مرة تطالبان الأوبك برفع حصتيهما لأن لكليهما احتياطي ضخم من النفط.[3]

ج. حجم الاحتياطات النفطية

مع زيادة حجم الاحتياط النفطي تزداد معدلات الإنتاج، ومع ذلك فلابد من الإشارة إلى أن حجم الاحتياطات لا يمكن تحديده بدقة تامة، كما أن تكلفة استخراجه من مكانه ترتفع بحدة بعد حد معين من الاستفادة، ومن جهة أخرى فإن الاحتياطات الثابتة تتزايد بمعدلات مختلفة حسب حجم الاحتياطات النفطية المتاحة يعتبر حاكما لمعدلات الإنتاج الممكنة.[4]

د. سعر النفط

تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروفة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.[5]

هـ. مصادر الطاقة البديلة

تعتبر مصادر الطاقة البديلة من أهم العوامل المؤثرة على إنتاج وبيع النفط، فكلما تطورت تكنولوجيا استخدام الطاقة البديلة ونقصت تكلفة إنتاجها كلما زاد مركزها التنافسي سلبا على معدلات

[1]– العمري علي، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2]– علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص 85.

[3]– العمري علي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[4]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 249.

[5]– موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 96.

الطلب وإنتاج النفط.[1] وتوفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر النفط، وإمكانية إحلالها محل النفط في المدى الطويل، عاملا مؤثرا في عرض النفط.[2]

المطلب الثالث: الأسواق النفطية وأنواعها

تلعب السوق العالمية للنفط دورا هاما في الاقتصاد العالمي، فالأزمات النفطية أكدت هذه النظرة لتأثيرها على صحة الاقتصاد العالمي، فأي انقطاع أو خلل في التموين النفطي سوف يكون له انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العالمي.[3]

أولا: تعريف الأسواق النفطية وخصائصها

1. تعريف الأسواق: للأسواق النفط عدة تعاريف نذكر من بينها ما يلي :

التعريف الأول: السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحركها قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، وتتحكم فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.[4]

التعريف الثاني: السوق النفطية هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل للسلع النفطية، فالسوق هو مكان التقاء جميع المتعاملين فيه من مصدرين أو مستوردين.[5]

2. خصائص السوق النفطية

نلخص أهم خصائصها في النقاط التالية:

أ. ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري

أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها حوالي 85% من صادرات العالم النفطية.[6]

ب. عدم مرونة الطلب في حالة الأجل القصير

يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير، لان الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بشكل فوري، بل إن عملية التكيف تقتضي

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 249.

[2]– حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[3]– بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض متغيرات لاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 14.

[4]– ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[5]– بوعوينة مولود، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[6]– لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 52.

بعض الوقت كما حصل في عام 1973-1974، ولكن وبمرور الوقت يمكن تكيف المعدات والتحول إلى المصادر البديلة، ورفع كفاءة استخدام الآلات نفسها من أجل ترشيد استخدام الطاقة.[1]

ج.سوق التكامل الرأسي والأفقي

تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية للنشاطات الصناعية النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع، أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.[2]

د. سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات) [3]

تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها، وعلى الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق، مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل، وقد ظهرت هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تليها الهيئات والمنظمات الدولية التي من مهامها التدخل في استقرار السوق العالمي للنفط.

هـ. تأثر السوق النفطي بالأسواق ذات الصلة الوثيقة

أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات السوق العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة، مما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة، فانخفض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن، مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة، في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية، وتؤثر تقلبات الطلب العالمي كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنقي النفط من الشوائب الكبريتية.

ثانيا : أنواع أسواق النفط

1. السوق الفورية

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية: سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكي، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة البحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الآجلة، ولم يكن نطاق السوق الفورية

[1]- لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2]- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى لعض التجارب العالمية)، رسالة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 54.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 54-55.

يتجاوز في الماضي 15% من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة، وفي منتصف الثمانينات أدى الاحتلال الحاصل إلى وجود فائض كبير في العرض النفطي العالمي العام، دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حتى صارت أسعار التعامل فيها سببا رئيسا من أسباب عدم استقرار هذه الأسواق، فالأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار النفط عامة، بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية ما جعلها عرضة للتذبذب السريع.[1]

2. الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة)

يتأثر سعر النفط الخام بنسبة تحركات التبادلات الدولية النفطية الثلاث الرئيسية في كل من: بورصة نيويورك التجارية (NYMEX)، بورصة البترول الدولية في لندن (IPE) وبورصة سنغافورة الدولية (SIMEX) تتوزع العقود المتداولة في أسواق النفط بين العقود المستقبلة وعقود السبوت الفورية، وتختلق الأسواق الآجلة عن الأسواق الفورية، بأن النفط المتعاقد عليه في الأسواق الآجلة ينتج ويسوق ويسلم للمشتري في المستقبل، ويتم ذلك بسعر متفق عليه مسبقا بغض النظر عن الأسعار السائدة وقت التسليم، ويعتبر السوق الآجلة للنفط من أكثر الأسواق نشاطا في العالم، حيث يجد المضاربون والمستثمرون فرص ضخمة في هذه الأسواق لأنها تمكنهم من جني أرباح عن طريق تداول عقود النفط حتى يأتي وقت التسليم، بدون القيام بأي عمليات فعلية للشحن والتسليم، على سبيل المثال، تتكون عقد الأسواق الآجلة في بورصة نيويورك من ألف برميل، على أن تكون نقطة التسليم مدينة كوشينج في ولاية أوكلاهوما التي تتمتع بموقعها الاستراتيجي على تقاطع خطوط أنابيب تمكنها من التصدير لكافة أنحاء العالم، حيث تصل هذه الأنابيب إلى الموانئ الأمريكية.[2]

وتحتل بورصة نيويورك مركز الصدارة في التعامل بالعقود الآجلة للنفط الخام وللمشتقات النفطية في العالم خاصة النفط الخام الخفيف (Western Texas Wti) حيث تمتد بعض العقود من 4 إلى 5 سنوات، أما المعاملات خارج البورصة، فيمكن القول بأنها قائمة منذ زمن وأي عقد لأجل مرتبط بتسليم البضاعة النفطية، يمكن اعتباره عقد مشتقات ويعتبر عقد برنت لأجل لمدة 15 يوم من أهم العقود الآجلة في الصناعة النفطية، وقد ساهمت السوق الآجلة في تفادي التطورات والتغيرات المفاجئة والأخطار السياسية، وكذا عدم استقرار أسعار الصرف، والحماية ضد أخطار تقلبات الأسعار وتنظيم عمليات تبادل المواد النفطية وتحسين الأداء في تسيير المخزونات من النفط الخام والمنتجات المشتقة.[3]

---

[1]– موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2]– معهد الدراسات المصرفية، تقرير منظمة الأوبك، **نشرة توعوية**، السلسلة الخامسة، العدد6، الكويت، يناير 2013، ص 4.

[3]– لباني ياسمينة، انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصادي الجزائري (دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب للسنة (2002)، مذكرة ماجستير، فرع اقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصاديةّ وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 65.

المطلب الرابع: الأطراف المؤثرة في السوق النفطية

يمكن تقسيم الأطراف المؤثرة في السوق النفطية إلى نوعين وهما ينقسمان من ناحية الدول المنتجة وكذلك من ناحية الدول المستهلكة، وهو ما تطرقنا له فيما يلي:

أولا: من ناحية الدول المنتجة

1. منظمة الأوبك OPEC

تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) في المؤتمر الذي عقد من بغداد خلال الفترة 10-14 سبتمبر عام 1960، وذلك بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط وهي: السعودية إيران، العراق، الكويت وفنزويلا، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو ضعف الدول المنتجة والمصدرة للنفط خلال فترة خمسينات القرن الماضي، والتكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت آنذاك تسيطر على المعروض النفط، وبذلك أصبحت الأوبك أهم منظمة أنشأت من قبل الدول النامية لرعاية مصالحها، ويمكن اعتبار العقد الأول من مسيرة منظمة أوبك مرحلة تمهيدية، حيث انضمت قطر إلى المؤسسين في عام 1961 تبعتها ليبيا واندونيسيا في عام 1962، الإمارات العربية المتحدة في عام 1967، الجزائر عام 1969، ثم نيجيريا في عام 1971، ثم انضمت الإكوادور في عام 1973، الغابون عام 1975، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا عامي 1992 و1994 على التوالي وهكذا فإن منظمة الأوبك تضم في عضويتها إحدى عشر دولة ومقرها العاصمة النمساوية فيينا.[1]

وتهدف هذه المنظمة إلى التحكم في استقرار أسعار النفط، وتنسيق الجهود بين أفرادها في مجال السياسة النفطية من أجل ضمان المصالح الفردية والجماعية واستغلال أمثل للموارد النفطية والدفاع عن حقوق المنتجين، وقد عملت في هذا الإطار بالتأثير على حجم الإنتاج النفطي ومستوى الأسعار حسب تطورات السوق النفطية العالمية، وما تقتضيه مصالح أعضائها،[2]حيث تعتمد المنظمة في تسعير النفط على سعر برميل سلة الأوبك.[3]

2. الدول المنتجة خارج الأوبك

وهي الدول المنتجة للنفط غير منظمة الأوبك ويصطلح عليها بدول أيبك، رغم أنها أنتجت حوالي 60% من الإنتاج النفطي العالمي لسنة 2004، وبلغ إنتاجها في 2007 حوالي 42.5 مليون برميل يوميا، إلا أن السمة العالمية عليها أنها دول مستهلكة للنفط ومستوردة له، لأن عددا منها دول صناعية متقدمة يزيد طلبها على النفط، وتكاليف الإنتاج في معظمها يزيد عن تكاليف إنتاجه في دول الأوبك،

---

[1]- عيسى محمد الغزالي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أسواق النفط العالمية، **سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية**، العدد السابع والخمسون، نوفمبر/ تشرين الثاني، السنة الخامسة، ص 14.

[2]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3]- المرجع نفسه، ص 60.

وتضم أكبر الدول المنتجة في هذه المجموعة: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، كندا النرويج، بريطانيا ودول بحر شمال، ومن الدول النامية: الصين، المكسيك، كازاخستان، سلطنة عمان وإنتاجها يتناقص سنويا نتيجة الاستخراج المكثف لنفطها للتأثير على سياسة الأوبك بتخفيض الإنتاج.

وهذه الدول تنسق أحيانا بين سياستها النفطية مثل دول الأوبك، لكن دون إطار تنظيمي لهذا التنسيق، ودون تنفيذه في أحيان كثيرة، ويمكن لها أن تؤثر على أسعار النفط بزيادة عرضه.[1]

والجدولان التاليين يوضحان الإنتاج العالمي للنفط خلال الفترة (2008 – 2015) على الشكل التالي:

الجدول رقم (2.1): إنتاج الأوبك للنفط خلال الفترة (2008-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة الإنتاج%
الأوبك	1745.5	1623.6	1670.8	1710.9	1782.4	1734.4	1733.3	1806.6	%41.4
خارج الأوبك	2241.2	2263.4	2308.3	2301.5	2336.8	2392.1	2495.4	2555.3	%58.6

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

British Petroleum (BP), Statistical Review Of World Energy, London, June 2016, p 10

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور إنتاج منظمة الأوبك للنفط خلال الفترة (2008-2015) إذ نلاحظ أن الأوبك تساهم بما مقداره 41.4 % من النتاج العالمي للنفط، وهذا ما يؤكد مكانتها كأكبر جهة منتجة للنفط، أما باقي النسبة والمقدرة بحوالي 58.6 % وهي موزعة على باقي الدول خارج الأوبك.

[1]– حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الجدول رقم (3.1) :مداخيل الدول المنتجة للنفط خلال الفترة (2008- 2015)

الوحدة:مليار دولار

السنوات / الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة الإنتاج %
و.م.أ	302.3	322.5	332.8	345.0	393.7	448.0	522.8	567.2	13%
السعودية	509.9	456.7	473.8	525.9	549.8	538.4	543.4	568.5	13%
روسيا	493.7	00.8	511.8	518.8	526.0	531.1	534.1	540.7	12.4%
كندا	152.9	152.8	160.3	169.8	182.6	195.0	209.6	215.5	4.9%
الصين	190.4	189.5	203.0	202.9	207.5	210.0	211.4	214.6	4.9%
العراق	119.3	119.9	121.5	136.7	152.5	153.2	160.3	197.0	4.5%
إيران	213.0	205.6	211.9	212.7	190.5	169.6	174.7	182.6	4.2%
الإمارات	141.4	126.2	133.3	151.3	154.8	165.5	166.6	175.5	4%
الجزائر	85.6	77.2	73.8	71.7	67.2	64.8	68.8	68.5	1.6%
إجمالي إنتاج العينة	2208.5	2025	2222.2	2334.8	2424.6	2475.6	2591.7	2730.1	62.5%
إجمالي الإنتاج العالمي	3986.8	3887.0	3979.1	4012.4	4119.2	4126.6	4228.7	4361.9	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

British Petroleum (BP), Statistical Review Of World Energy, London, June 2016, p 10

نلاحظ من الجدول أعلاه، مجموعة من أهم الدول المنتجة للنفط حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك العربية السعودية كأكبر منتجين للنفط بنسبة تصل إلى 13% لكل دولة من مجموع الإنتاج العالمي للنفط، لتليهما روسيا بطاقة إنتاجية تصل إلى 12.4% من الإنتاج العالمي، ومن ثم كندا والصين بمعدل إنتاجي يصل إلى 4.9% لكل دولة منهما، لتليهما العراق وإيران والإمارات بنسبة إنتاجية تصل إلى 4.5%، 4.2%، 4% لكل منهم على التوالي، نسبة إلى المجموع الإنتاج العالمي من النفط وكذلك الجزائر بنسبة 1.6%.

ثانيا : من ناحية الدول المستهلكة

1. الوكالة الدولية للطاقة (IEA)

أنشأت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط العالمي عامي 1973- 1974 بغرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC)، وعلى قدر ما قلبت الأخيرة موازين العلاقات القديمة، بحث انتقلت السيطرة الكلية على إنتاج النفط من الشركات العربية إلى أيدي حكومات الدول المضيفة، بما في ذلك تحديد حجم الإنتاج والأسعار، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع واشنطن (1974/02/11)، حيث عهد إلى وزراء الخارجية لتلك الدول إعداد برامج عمل مشتركة وبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

(OECD)، وقد تمت الموافقة المبدئية على الاتفاقية المنشئة للوكالة في 1974/09/21، وصارت نافذة بالتصديق عليها في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة(OECD) ومقرها باريس، ورفضت فرنسا الانضمام في البداية ثم انضمت وارتفعت العضوية إلى 24 دولة.[1]

وسعت المنظمة لتحقيق أهدافها لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة،من خلال:[2]

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ، وتحقيق الإجراءات الكفيلة يضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.
- صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق العالمي للنفط.
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية إلى البلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.
- تكوين خزان من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما، لمواجهة طوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

2. الشركات النفطية العالمية الكبرى[3]

سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعة النفطية اصطلح عليها مصطلح الشقيقات السبع، وهي التي تتحكم في جانب كبير من الإنتاج والنقل والتوزيع والتكرير ورغم تأسيس شركات النفط الوطنية التي تشرف على الصناعة النفطية في دولها ودول أخرى، إلا أن هذه الشركات مازالت تحتفظ بنصيب مهم من الصناعة النفطية، وهي مملوكة في معظمها للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا وهولاندا، وتملك أكثر من 70 % من صناعة التكرير العالمية، وأكثر من 50 % من ناقلات النفط في العالم.

أكبر هذه الشركات هي "إكسون"، "غولف" "تكساكو" "موبيل أويل" "تشيفرون" وكلها شركات أمريكية بالإضافة الشركتين الهولنديتين "شل" والبريطانية "بريتش بيتروليوم" ولا تهمل المراكز المهمة لشركات النفط الوطنية التابعة للدول المنتجة، فقد سيطرت على 78% من إنتاج النفط في العالم سنة 2004.

وتأثر شركات النفط العالمية على السوق النفطية من خلال تطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب، مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف، ومن ثم على السعر الأدنى للنفط لاحقا.

والجدول التالي يبين أهم الدول المستهلكة للنفط خلال الفترة (2008-2015) كما يلي:

[1]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2]- لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3]- حمادي نعمية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الجدول رقم (4.1): مداخيل الدول المستهلكة للنفط خلال الفترة (2008-2015)

الوحدة: مليار دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة الاستهلاك
و. م . أ	875.4	833.2	850.1	834.9	817.0	832.1	839.1	851.1	%19.7
كندا	101.2	95.0	101.6	105.0	103.3	103.5	103.3	100.3	%2.3
البرازيل	110.1	110.3	120.0	125.9	128.8	137.4	143.4	137.3	%3.2
السعودية	114.4	125.9	137.1	139.1	146.2	147.3	160.1	168.1	% 3.9
الصين	377.5	392.2	447.9	464.2	486.3	507.2	526.8	559.7	% 12.9
الهند	144.7	152.6	155.4	163.0	173.6	175.3	180.8	195.5	% 4.5
اليابان	224.8	200.4	202.7	203.6	217.0	208.0	197.3	189.6	%4.4
كوريا الجنوبية	103.1	103.7	105.0	105.8	108.8	108.3	107.9	113.7	% 2.6
إجمالي الاستهلاك	2051.2	1180.1	2119.8	1306.6	2181	2219.1	2258.7	2315.3	%53.5
الاستهلاك العالمي	4018.1	3948.7	4079.9	4121.6	4168.6	4209.9	4251.6	4331.3	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

British Petroleum (BP), Statistical Review Of World Energy, London, June 2016, p 10

يمثل الجدول أعلاه أهم الدول الأكثر استهلاكا للنفط من مجموع الاستهلاك العالمي له، ونلاحظ من الجدول تصدر الولايات المتحدة الأمريكية الترتيب كأكبر دولة مستهلكة للنفط بنسبة قدرة بحوالي 19.7% من مجموع الاستهلاك العالمي، وتليها الصين بحصة قدرها 12.9 %، وتأتي بعدهما الهند واليابان بما مقداره 4.5% و4.4% على التوالي، إضافة إلى السعودية والبرازيل بنسبة 3.9% و3.2% لكل منهما على الترتيب، ومن ثم كوريا الجنوبية بحصة قدرها 2.6% من مجموع الاستهلاك وكندا بمقدار 2.3%.

المبحث الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط وأزماتها

لا طالما شهدت الصناعة النفطية العديد من الأزمات المتكررة والتي تعرف بالأزمات السعرية وذلك كان نظرا للاختلالات المفاجئة في السوق والتي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار.

وتمتد هذه الأزمات عبر فترات زمنية معينة قد تطول، وتقع هذه الاختلالات نتيجة تأثر محددات العرض والطلب أو كلاهما في نفس الوقت بعوامل داخلية، كما من الممكن أن تكون عوامل خارجية مثل التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية.

وشهدت أسواق النفط العالمية بداية من السبعينات إلى غاية الآن مجموعة من الأزمات موزعة حسب السنوات التالية: 1973، 1979، 1986، 1990، 1998، 2004، 2008، 2014 وكانت كالآتي:

المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط (1970-1985)

أولا: الأزمة النفطية الأولى (1973-1974)

اطلقت على هذه الأزمة أزمة تصحيح الأسعار النفطية وتقييم برميل النفط بقيمته الحقيقية، التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 م، قررت المنظمة زيادة أسعار النفط من جانب واحد لتقفز من 3 دولارات للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار أي ارتفعت بنسبة 400% .[1]

1. أسباب الأزمة النفطية الأولى 1973-1974

هناك مجموعة من الأسباب والتي كانت أكثر أهمية وتمثلت في النقاط التالية:

أ. انخفاض قيمة الدولار

شهد الدولار الأمريكي انخفاضا سنة 1971 بـ 8%، بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.[2]

ب.التنافس الكبير عن الطاقة وخاصة النفط

وكان هذا من قبل الدول الصناعية الكبرى، وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية)، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها كانت تحتاج إلى 299 مليون طن سنويا من النفط الخارجي، لأن إنتاجها لا يتعدى 573.3 مليون طن سنويا واستهلاكها يفوق 880 مليون طن سنويا خلال تلك الفترة.[3]

---

[1]- مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ملتقى وطني حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري- قراءة في التطورات في أسواق الطاقة كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 14 ماي 2015، ص 04.

[2]- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3]- العمري علي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ج.تضاعف قوة الأوبك

خلال سنوات الستينات لم تستطيع الدول الأعضاء في الأوبك فرض نفسها أمام ضغوطات الشركات النفطية الكبرى نظرا لمحدودية عدد الأعضاء، ولكن مع بداية السبعينات تعززت الأوبك بأعضاء جدد، حيث أصبح يمثلها 13 دولة منها 07 دول عربية ذات طاقة إنتاجية كبيرة، خاصة العربية السعودية التي تصل طاقتها الإنتاجية إلى أكثر من 10 مليون برميل يوميا، هذا ما مكنها من قدرة التأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.[1]

2. نتائج الأزمة النفطية الأولى 1973-1974

نتج عن هذه الأزمة تغيير في موازيين القوى وأهمها ما يلي:[2]

أ. نتائج الأزمة على الأوبك

أهم ما حققته هو تحكمها في الإنتاج النفطي الذي كانت تسيطر عليه الشركات الأجنبية، مثل ما حدث في العراق عندما قامت الحكومة العراقية بتأميم حصص الشركات الأمريكية وحصة هولندا في شركة نفط البصرة، وكذلك تبعتها في ذلك الكويت وقطر التي استولت على حصص الشركات الأجنبية في شركاتها الوطنية.

كذلك تضاعفت مداخل النفط لدول الأوبك من 1970 إلى 1976 متحولة من 7.528 مليون دولار إلى 192.3 مليون دولار، لكن بالمقابل خسرت حصتها في السوق العالمية عندما انخفضت حصتها من 53% عام 1973 إلى 33% عام 1982، وهذا راجع لعملية التنقيب التي قامت بها بعض الدول، خاصة بحر الشمال والمكسيك، التي افرزت على اكتشاف حقول هامة للنفط.

ب.نتائج الأزمة على الشركات النفطية الكبرى

حققت هذه الشركات أرباحا طائلة، فارتفعت أرباحها بمعدل 52% مستغلة في ذلك توقف الإنتاج العربي، كذلك ربحت بعض التوسعات خاصة بالنسبة للتنقيب خارج دول الأوبك، وعلى عكس ذلك فقدت بعض الامتيازات في الدول العربية النفطية.

ج. نتائج الأزمة على الدول الصناعية

أدى بالدول الصناعية إلى وضع استراتيجيات جديدة، من بينها البحث عن الطاقة البديلة، مثل تنشيط مناجم الفحم وتطوير الطاقة النووية، كذلك وضع مخزونات للنفط للاعتماد عليها في حالات الكوارث والأزمات.

إن هذه الأزمة لم تؤثر على كل الدول الصناعية، بل على العكس بالنسبة لهولندا التي كانت تستورد النفط العربي ليس لاحتياجاتها وإنما لإعادة شحنه في صورة خام، وتحقق من وراء ذلك ربحا من

[1]- بوعوينة مولود، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2]- العمري علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

رسوم الشحن والتفريغ على الناقلات التي تستخدم مينائها في روتردام، أو إعادة الشحن في صورة منتجات مكررة، وتحقق في ذلك أكبر ربح.

ويبلع استهلاك هولندا حوالي 20 مليون طن في السنة، لكن ما استقبله ميناء روتردام عام 1973 بلغ 177 مليون طن، هذا ما جعل اقتصاد هولندا يتلقى موارد كبرى كان من وراءها النفط.

فعوض أن يصبح النفط نقمة على هذه الدولة أصبح نعمة عليها، وهذا فيما أصبح يعرف فيما بعد بالمرض الهولندي.

ثانيا: الأزمة النفطية الثانية (1979-1980)

بعد الأزمة النفطية الأولى وما شهدته من ارتفاع في أسعار النفط من 3 دولار للبرميل في 1973 إلى 12 دولار في مستهل 1974، وشهد هذا الارتفاع استقرار من 1974 إلى سنة 1978 ولكن عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية من 12 إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة، مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

1. أسباب الأزمة النفطية الثانية 1979-1980

اختلفت الأسباب المؤدية إلى ظهور أزمة النفط الثانية عدة أسباب ومن أهمها ما يلي:

أ. تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي

في 15 جانفي 1975 تم إلغاء اتفاقية بروتن وودز من طرف وزراء المالية لدول أعضاء صندوق النقد الدولي (FMI)، الأمر الذي ساهم في ظهور عملات رئيسية قوية منافسة للدولار الأمريكي، مثل فرنك الفرنسي، والمارك الألماني، كما نذكر أن سعر الذهب للأوقية ارتفع من 22.92 إلى 170 دولار، والتي تبين أن القدرة الشرائية للدولار الأمريكي قد انخفضت إلى حدودها القصوى والتي كان لها تأثير مباشر على أسعار النفط، الأمر الذي أجبر أعضاء دول الأوبك إلى رفع أسعار النفط مع نفس الانخفاض لقيمة الدولار، هذا في إطار ما أوصلت به أوبك على أن تتماشى التغييرات في أسعار النفط، مع التغييرات التي تطرأ على العملات الأخرى خاصة الدولار الأمريكي.[1]

ب.انهيار الإنتاج الإيراني

لقد انخفض الإنتاج الإيراني بشكل كبير، وذلك نتيجة تعطل الطاقة التكريرية لكل من روايال دوتش، وبريتش بتريليوم.[2]

[1]- بوعوينة مولود، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2]- قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

جـ. القرار الإيراني باستخدام المارك الألماني في تسعير النفط

قررت إيران بيع نفطها بالمارك الألماني بدلا من الدولار الأمريكي، نظرا لتفكك العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

2. نتائج الأزمة النفطية الثانية 1979-1980[2]

كانت للأزمة النفطية الثانية أثر أقوى على دول الأوبك، خاصة فيما يتعلق بحصتها في السوق النفطية، حيث انخفضت من 49% سنة 1980 إلى 39% سنة 1981، وقد واصلت حصتها في السوق النفطية تقلصها، والتي بلغت خلال السداسي الأول من سنة 1982 حوالي 33% من الإنتاج العالمي إضافة إلى هذا هناك نتائج أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تطور الأسواق الفورية باتجاه الشركات النفطية إليها بدلا عن العقود الطويلة الأجل، وذلك من أجل الإسراع في استثماراتها.
- ارتفاع مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث انتقلت من 52.4 مكافئ يوم من الاستهلاك النفطي إلى 112 مكافئ يوم من الاستهلاك بارتفاع قدره 113.9%، وذلك بسبب التخوف من حدوث أزمة عجز الإمدادات النفطية.
- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير السياسة النقدية وذلك بالرفع من أسعار صرف الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، وقد استعملت هذه السياسة من أجل خفض معدلات التضخم، وأدى ذلك إلى انخفاض أسعار الاستيراد وتقارب للأسعار الحقيقية للنفط من الأسعار الاسمية.
- اضطراب الأسواق المالية العالمية بسبب ارتفاع أسعار الذهب 500 دولار للأوقية، نظرا للقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران والمتعلق بتجميد أرصدتها.

جدول رقم (5.1) : تطور أسعار النفط خلال الفترة (1970-1985)

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	السعر	السنة	السعر	السنة	السعر
1970	1.67	**1975**	10.73	**1981**	32.51
1971	2.03	**1976**	11.51	**1982**	32.38
1972	2.29	**1977**	12.39	**1983**	29.04
1973	3.05	**1978**	12.70	**1984**	28.20
1974	10.73	**1979**	17.25	**1985**	27.01
		1980	28.64		

Source : OPEC, Annula statistique bulletin, sur le site /http:// www.opec.org, 2007.p 117.

[1]- ا قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 93-94.

نلاحظ من الجدول السابق تطورات أسعار النفط وتقلباتها على مدار عدة سنوات من 1970 إلى 1985، وخلال هذه الفترة حصلت أزمتين نفطيتين كانت الأولى سنة 1974 والثانية 1979-1980 ومن الجدول نرى أن أسعار النفط خلال الثلاث السنوات الأولى من السبعينات كانت في صعود ولكن بارتفاع طفيف، أما في سنة 1974 نلاحظ أن أسعار النفط قفزت قفزة كبيرة، أي بثلاث أضعاف وأكثر من السنوات الثلاث الماضية، وهو ما أحدث أزمة 1974 والتي أطلق عليها أزمة تصحيح الأسعار وبعد تلك الأزمة عرفت أسعار النفط استقرار نوعيا ملحوظا وزيادة معتبرة، وذلك خلال سنوات 1975، 1976، 1977، 1978، وقدرت هذه الزيادة بحوالي دولارين للبرميل أي من 10.73 سنة 1975 إلى 12.70 سنة 1978، و في سنة 1979 عرفت أسعار النفط ارتفاعا حيث وصلت إلى 17.25 دولار للبرميل و استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت في السنة الموالية إلى 28.64 دولار للبرميل، واستمرت في الارتفاع خلال 1981، 1982 ووصل سعر البرميل إلى 32.51، 32.38على التوالي، وبدأت في الانخفاض التدريجي حيث وصلت سنة 1983 إلى 29.04 واستمرت في الانخفاض أيضا خلال السنتين الموالیتين ولكن بقيمة صغيرة حيث حققت 28.20، 27.01، سنتي 1984 و1985 على الترتيب.

المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط (1986-1999)

بدأت منذ سنة 1986 حيث وصل سعر النفط إلى 13 دولار للبرميل، ثم عاودت الارتفاع، حيث وصلت إلى 20 دولار عام 1996، ثم انهارت ثانيا في عام 1998 إلى 12.3 دولار، ثم حقق برميل النفط قفزة نوعية بعد ذلك.[1]

أولا: الأزمة النفطية عام 1986

في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة، إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل،[2] ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية، التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.[3]

[1]- مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة سطيف، 2008، ص 7.

[2]- محمد بن بوزيان، لخديمي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط من الاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 02، 2012، ص 188.

[3]- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 78.

1. أسباب الأزمة النفطية عام 1986

أ. عدم تجانس الدول المصدرة للنفط الأعضاء في الأوبك

هذا راجع إلى اختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى اختلاف المصالح وإضعاف دور المنظمة في السوق النفطية، فالأعضاء من الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل فنزويلا، اندونيسيا، نيجيريا والجزائر يعملون على تحقيق إيرادات نفطية كبيرة بغرض تمويل التنمية الاقتصادية، وأعضاء مثل الإمارات المتحدة العربية وإيران يعملون على تحقيق أغراض عسكرية وسياسية من خلال المنظمة.[1]

ب. دخول منتجين جدد للنفط[2]

وهي المكسيك، انجلترا، النرويج، كندا، الاتحاد السوفياتي...الخ، والتي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها الأوبك من السوق، وقامت بالفعل بزيادة الإنتاج، مما أدى إلى فائض في كميات النفط، ونشير إلى أن الإتحاد السوفياتي مثلا زاد من طرح وعرض كميات كبيرة من النفط الخام في السوق العالمية لسنة 1982 بغرض الحصول على سيولة كبيرة تمكنه من تمويل الأزمة التي تعاني منها بولندا آنذاك.

كما أعلنت بعض الدول النفطية المنتجة للنفط بريطانيا والنرويج في سنة 1983 بتخفيض أسعارها من النفط بمقدار ثلاثة دولارات للبرميل الواحد، كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض أسعارها النفطية.

ج. انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط وتعويضه بموارد بديلة

عند المستويات المرتفعة التي بلغتها أسعار النفط خلال سنوات السبعينات حتى منتصف الثمانينات، أجبر العديد من الدول الصناعية الكبرى إلى تخفيض استهلاكها من النفط، واللجوء إلى مصادر طاقوية أخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية خفضت استهلاكها للنفط من 868 مليون طن في سنة 1979 إلى 720 مليون طن سنة 1985، كما أن استهلاك المجموعة الأوروبية للنفط تقلص من 716 مليون طن إلى أقل من 578 مليون طن خلال نفس الفترة، تم تعويض هذه الكميات بمصادر أخرى من أهمها الفحم والغاز.[3]

[1] - حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] – عيسى مقيلدي، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحويلات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص77.

[3] – بوعوينة مولود، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

2. نتائج الأزمة النفطية 1986

أ. نتائج الأزمة على منظمة الأوبك[1]

تخلت دول الأوبك على سعر البيع الرسمي والاتجاه نحو سياسية أسعار السوق من بداية 1988، مما أدى إلى ظهور أسعار مرجعية جديدة، وتمثلت في نفط ألاسكا والبرنت في بحر الشمال وخام دبي وعمان لمنظمة الخليج العربي.

وارتفعت حصة إنتاج الأوبك في السوق النفطية من 800 طن سنة 1985 إلى 960 مليون طن سنة 1988 وإلى 1080 مليون طن سنة 1989.

ب.على الدول الصناعية الكبرى[2]

- في ظل انخفاض أسعار النفط ظهرت احتمالات انخفاض الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة في الدول الصناعية الكبرى، لأنها كانت مكلفة لها وزاد الطلب على النفط، حيث ارتفع استهلاك النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 5% من الثلاثي الثاني من 1986، وبالنسبة للشركات النفطية الكبرى فقد تقلصت فوارق هوامش ربحها من 18.4 مليار دولار في 1985 إلى 8 مليار دولار في 1986، وعلى هذا الأساس انخفضت عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف والاستثمار في النفط.
- انخفاض قيمة الواردات النفطية في ظل انخفاض أسعار النفط، حيث بلغت وفرات دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية نتيجة لذلك في 1983 حوالي 45 مليار دولار.
- في الولايات المتحدة الأمريكية تراجع اقتصاد ولاية تكساس كثيرا، فكل انخفاض في سعر البرميل بدولار واحد يفقد حوالي 25 ألف موظف أعمالهم، وتتراجع إيرادات الولاية بـ 100 مليون دولار، وتقل جهود الشركات الكبرى من البحث والتنقيب.

ثانيا: أزمة حرب الخليج الثانية (1990-1991)

أدت أزمة الخليج إلى انقطاع الإمدادات النفطية من العراق والكويت (2.5 مليون برميل يوميا من العراق و1.5 مليون برميل يوميا من الكويت) لكن الدول العربية عوضت هذا النقص فازدادت الإمدادات من النفط وسوائل الغاز الطبيعي عالميا من 66 م/ب/ي في 1989 إلى 67 م/ب/ي عام 1990، ثم تراجعت بصورة طفيفة عام 1991، وبلغت مساهمة الدول العربية في ذلك حوالي 26% بينما بلغت مساهمة دول منظمة OPEC نحو 37.5% عام 1990 و 38% عام 1991.[3]

1. أسباب أزمة حرب الخليج الثانية (1990-1991)

تأثرت أسواق النفط العالمية خلال عامي 1990-1991 وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

[1] - قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2] - حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[3] - لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 110.

أ. اجتياز حصص الإنتاج المحدد من طرف منظمة الأوبك

ففي الوقت الذي كان محددا خلال السداسي الأول لسنة 1990 بـ 22.1 مليون برميل يوميا تعدى عمليا 23.4 مليون برميل يوميا، مما أدى إلى انخفاض الأسعار وزيادة المخزون الاستراتيجي لدى الدول المستهلكة.[1]

ب. ارتفاع الإنتاج العراقي

بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية، قامت العراق باسترجاع حصتها الإنتاجية من النفط داخل السوق النفطية عن طريق وضع برنامج يحتوي على 30 مشروع لزيادة الطاقة الإنتاجية، من اجل أن تكون ثاني أكبر منتج داخل الأوبك بعد العربية السعودية، بالإضافة إلى ذلك، الغزو العراقي للكويت بسبب خلاف حدودي هذا الغزو أثر على ارتفاع أسعار النفط.[2]

2. نتائج الأزمة النفطية لسنة 1990-1991

إن الأزمة النفطية الخليجية أدت إلى زيادة حدة الأزمات الاقتصادية في الدول المنتجة والدول النامية كما أدت إلى عودت الشركات النفطية العالمية للنشاطات الإنتاجية في الدول المنتجة، فبعد الأزمة النفطية العكسية والأزمة النفطية الخليجية، عجزت الدول المنتجة على تمويل المشاريع النفطية وتأمين المتطلبات التكنولوجية لصناعتها، مما دعاها إلى اللجوء إلى الشركات النفطية العالمية الكبرى من أجل استرجاع وإنتاج النفط في إطار عقود وأشكال قانونية (الشراكة) ومن بين هذه الدول روسيا والجزائر وغيرها من الدول النامية، وكذلك من نتائجها بروز قوة نفطية سعودية والقوة الأمريكية، فبعد التقارب الذي حدث أثناء حرب الخليج، تم تحديد معالم التعاون السعودي الأمريكي في مجال إمداد السوق النفطي بما يكفي لتغطية الطلب، وهذا التفاهم راجع لكون أن السعودية تعتبر أكبر منتج في العالم وأمريكا أكبر مستهلك، فهذان البلدان يستطيعان التأثير مباشرة على العرض الطلب، وبالتالي إلى الأسعار النفطية.[3]

ثالثا: الأزمة النفطية (1997-1998)

في نهاية التسعينات وبالضبط في 1998، تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولارات للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.[4]

1. أسباب الأزمة النفطية 1997-1998

تتلخص أهم أسباب تلك الأزمة النفطية فيما يلي:

---

[1]- قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[2] - بوعوينة مولود، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

[3]- المرجع نفسه، ص 26.

[4]- مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 4.

أ. الانكماش الذي مس اقتصاديات دول النمور الأسيوية

جراء الأزمة المالية وعدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها، خاصة ضعف الموقف المالي لمعظم المؤسسات المالية والمصرفية، وتعثر العديد منها مما أدى إلى إفلاسها فانخفاض النمو الاقتصادي لليابان والنمور الأسيوية حيث انتقل من 6.2% سنة 1997 إلى -4.6% سنة 1989، وانعكس ذلك على نقص في استهلاك الطاقة وخاصة النفط، وبالتالي انخفاض الطلب في دول جنوب شرق آسيا إلى -2.5 % في مقابل 5.3 % سنة 1997.[1]

ب. زيادة المخزون النفطي عام 1998 بشكل كبير

وهذا ما أدى إلى تأثر الأسعار، حيث قفز من 166 مليون برميل في الربع الأول من سنة 1998 إلى 432 مليون برميل في الربع الثاني من السنة نفسها، ثم ارتفع في الربع الثالث إلى 482 مليون برميل ومن ثم انخفض إلى 472 مليون برميل في الربع الأخير، وفي هذا الوقت انخفضت الأسعار بشكل كبير فلم يتعدى سعر برميل سلة أوبك 13 دولار.[2]

ج. بعض الدول الأعضاء من الأوبك تجاوز حصتها من الإنتاج

وهذا بسبب المشاكل الاقتصادية التي خلفتها الأزمة المالية الأسيوية، التي أسهمت في إضعاف الأسواق المالية والخسائر المحتملة للاستثمارات الموجودة في آسيا، زيادة على الانخفاض الحاد في أسعار النفط، مما أثر على الموازين الاقتصادية الكلية لهذه الدول، وقد ساهم دعم الأوبك لزيادة الإنتاج بإقرارها ذلك في جاكرتا الاندونيسية في 30-11-1997 بزيادة حوالي 2.5 مليون برميل يوميا، مما ساهم في زيادة العرض النفطي والتأثير سلبا على الأسعار.[3]

2. نتائج الأزمة النفطية (1997-1998)

من أهم النتائج التي نتجت جراء هذه الأزمة ما يلي:

أ. أدى انهيار أسعار النفط سنة 1998 إلى قيام الأوبك بالتنسيق مع بعض الدول المنتجة الرئيسية خارج المنظمة بإجراء تخفيضين في الإنتاج:[4]

- **التخفيض الأول:** اعتبارا من 1 أفريل 1998 بـ 1.635 مليون برميل يوميا، منها 1.245 مليون برميل من دول الأوبك باستثناء العراق و 0.390 مليون برميل يوميا من الدول المنتجة الرئيسية خارج الأوبك.
- **التخفيض الثاني:** اعتبارا من 1 جويلية 1998 بـ 1.535 مليون برميل يوميا منها 1.355 مليون ب/ي في دول الأوبك و0.180 مليون برميل يوميا من الدول المنتجة خارج الأوبك.

[1]- ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2]- المرجع نفسه، ص 111.

[3]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[4]- المرجع نفسه، ص 93.

وبذلك أصبح مجموع التخفيض خلال 1998 ما قيمته 3.170 مليون برميل يوميا منها 2.6 مليون برميل يوميا من دول الأوبك، وكان تخفيض الإنتاج هو الحل الوحيد للتخلص من الفائض النفطي وإعادة التوازن إلى السوق، وخاصة بعد بلوغ الكميات الفائضة عن الحاجة المكدسة حتى نهاية سنة 1998 حوالي 600 مليون برميل.

ب. انخفاض أرباح الشركات البترولية

شهدت أرباح الشركات النفطية انخفاضا إلى حد كبير، فمثلا انخفضت أرباح شركة تكساكو بـ 60 % وشركة اكسون بـ 40 % وشركة شيفرون بـ 35 % ما بين الربع الأول لسنة 1998 والربع الأول من سنة 1999.[1]

ج. انخفاض عوائد الدول المنتجة للنفط

وكان هذا جراء انخفاض أسعار وقرار تخفيض الإنتاج، فالدول العربية الأعضاء في الأوبك مثلا انخفضت عوائدها النفطية من 1089 مليار دولار عام 1997 إلى 761 مليار دولار في 1998.[2]

جدول رقم (6.1) : تطور أسعار النفط خلال (1986-1999)

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	السعر	السنة	السعر	السنة	السعر
1986	13.53	1991	18.62	1996	20.29
1987	17.73	1992	18.44	1997	18.68
1988	14.24	1993	16.33	1998	12.28
1989	17.31	1994	15.53	1999	17.48
1990	22.26	1995	16.86		

Source : OPEC , Annula statistique bulletin, sur le site /http:// www.opec.org, 2007.p 117.

نلاحظ من الجدول أعلاه تطورات أسعار النفط وتقلباتها خلال الفترة (1986-1999) التي ميزها وتخللها عدة أزمات نفطية سببها انخفاض وارتفاع أسعار النفط، فنلاحظ عودة أسعار النفط إلى الانخفاض وبشكل كبير سنة 1986، بعدما كانت مرتفعة في السنوات الماضية ما انجر عنها أزمة نفطية للدول المنتجة للنفط وبعد تلك الأزمة عادت أسعار النفط للارتفاع من جديد بشكل ملحوظ سنة 1987، وانخفضت مرات أخرى في السنة الموالية إلى 14.24 لتعود وترتفع إلى 17.31 في سنة 1989، ثم واصلت ارتفاعها بشكل كبير نوعا ما، حيث وصلت إلى 22.26 دولار للبرميل في عام 1990، وهو ما نتجت عنه أزمة ارتفاع الأسعار بسبب أزمة الخليج الثانية (1990-1991) وعادت أسعار النفط في

[1]- قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

السنوات الموالية إلى الاستقرار النوعي من سنة 1992 إلى سنة 1996، وتميزت بالارتفاع والانخفاض وتراوحت الأسعار بين 15.53 كأقل حد إلى 20.29 كأكبر حد، وبعد ذلك عادت أسعار النفط إلى الانخفاض بشكل كبير محققة أدنى مستوياتها عام 1998 بـ 12.28 دولار للبرميل،ما نجم عنه أزمة نفطية نتيجة انخفاض الأسعار.

المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط (2000-2015)

تناولنا في هذا المطلب تحليل أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015)، حيث شهدت أسواق النفط العالمية خلال الفترة الممتدة من عام 2002 إلى شهر يوليو 2008 ارتفاعا في أسعار النفط في أزمة 2004، ثم الأزمة العالمية والتي انخفضت فيها أسعار النفط سنة 2008، لتعود أسعار النفط انتعاشها بحلول 2010، لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل لتنخفض في النصف الثاني من 2014 وهي كما يلي:

أولا: تطور أسعار النفط (2000-2009)

عرفت أسعار النفط في سنوات 2000 تطور كبير، واتجاها تصاعديا نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسة التي ساهمت بشكل كبير في التأثير على مستويات الأسعار،[1] وأهمها أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي استهدفت من خلالها برجي التجارة العالمية في نيويورك، وكذا الحرب على العراق سنة 2003 التي ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل.[2]

أما سنة 2004 فقد شهدت ثورة في أسعار النفط، إذ ارتفع السعر من 28.2 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل، ثم 40 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار للبرميل في الربع الأخير لعام 2004،[3] وفي سنة 2005 واصلت أسعار النفط مسارها التصاعدي بزيادات متوسطة في سعر البرميل العربي الخفيف، والذي بلغ سعره المتوسط السنوي 50.54 دولار للبرميل، إلا أنه مع بداية سنة 2006 بدأت أسعار النفط تقفز إلى أعلى من 60 دولار للبرميل، وقد بلغ متوسط سعره السنوي 61.08 دولار للبرميل، ثم تواصل هذا الارتفاع خلال عام 2007 حيث بلغ متوسط سعر النفط إلى 69.08 دولار للبرميل.[4]

ووصل سعر البرميل سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار خلال الفصل الثالث ليعود السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات

[1]- قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2]- ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[3]- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، الطبعة1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 17.

[4]- قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

المصرفية، كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط، أما في 2009 استقر السعر في حدود 61 دولار للبرميل،[1] والجدول التالي يبين لنا تطور أسعار النفط (2000-2009).

جدول رقم (7.1) : تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعر الاسمي	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	94.4	61.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 41، الكويت، 2014، ص87.

نلاحظ من الجدول أعلاه عودة أسعار النفط للارتفاع بداية من سنة 2000 رغم التراجع في سنة 2001، تعود للارتفاع سنة 2002 لتصل إلى أعلى مستوى سنة 2004، حيث بلغ السعر إلى غاية 36 دولار للبرميل لتستمر الأسعار في الارتفاع إلى أن تصل إلى الذروة في سنة 2008 ، لتبدأ الأسعار في التراجع في الفصل الرابع من سنة 2008، لتستقر عند 61 دولار في سنة 2009 وهذا راجع إلى سبب واحد وهو الأزمة المالية العالمية.

ثانيا: تطور أسعار النفط (2010-2015)

ويمكن تقسيمها إلى فترتين، الفترة الأولى تمتد من (2010-2013) والفترة الثانية تمتد من (2014 إلى 2015).

1. تطور أسعار النفط (2010-2013)

في سنة 2010 كان التعافي النسبي للاقتصاد العالمي من تأثيرات الأزمة المالية العالمية، والذي سجل نمو مقبولا بلغ نحو 3.9 %، أثره الإيجابي على الاستقرار النسبي لأسعار النفط ضمن نطاق مقبول من المنتجين والمستهلكين.[2]

وقد انعكس ذلك إيجابيا على أسواق العرض والطلب والاستهلاك وذلك بفعل انتعاش وتيرة النمو الاقتصادي العالمي، سواء في البلدان الصناعية التي شهدت عودة للنمو ولو بنسبة 2.8 % وفي البلدان النامية الأسيوية، التي بلغ معدل النمو فيها 9.4 % ومن ضمنها الصين التي لامس نموها الاقتصادي الـ 10 % و 5.7 % في أمريكا اللاتينية. ونتيجة لذلك ازداد إجمالي الطلب العالمي على النفط بنسبة 1.9 % حيث ارتفع من 84.5 مليون ب/ي في عام 2009 إلى 86.1 مليون ب/ي 2010 محققا زيادة بلغت نحو 1.6 مليون ب/ي،[3] ويعزي استقرار الأسعار ضمن 70-80 دولار للبرميل في أغلب الأوقات خلال

[1]- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2]- ميهوب مسعود، مرجع سيق ذكره، ص 117.

[3]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 37، الكويت، 2010، ص 31.

العام 2010 إلى عوامل متعددة ومتنوعة منها ما له علاقة بأساسيات السوق، أما البعض الأخر فهو خارج نطاق ذلك ومن أهمها: [1]

- كان لجهود منظمة أوبك دورا رئيسيا في إعادة التوازن لسوق النفط واستقرارها، حيث أن التخفيض الكبير الذي أجرته المنظمة في إنتاجها اعتبارا من بداية جانفي 2009 واستمرار المنظمة في تطبيق التخفيض والمحافظة غلى سياستها الإنتاجية من دون تغيير طيلة عامي 2009 و2010 ساعد في تقليص حجم الفائض في المعروض السوقي، وكان عاملا حاسما وراء استقرار الأسعار.
- أدت برامج التحفيز الاقتصادي التي تنفذها الحكومات، وبخاصة في الدول الصناعية إلى انتعاش اقتصادي من الأزمة المالية العالمية، التي انعكس بدوره إيجابيا على الطلب على النفط وارتفاع في الأسعار خلال العام.
- الإجماع الذي تولد لدى معظم الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء على ضرورة أن تكون الأسعار مناسبة لضمان اجتذاب الاستثمارات الضرورية في صناعة النفط من جهة، ودعم الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.
- الشعور بالوفرة في المعدات في السوق بضوء المستويات العالمية من مخزونات النفط الخام والمنتجات النفطية والمستويات العالمية من الفائض في الطاقة الإنتاجية من النفط الخام، ومن الفائض في طاقة المصافي والقدرات التكرارية.
- التقلبات في أسواق صرف العملات الرئيسية في العالم وظهور ما بات يعرف بـ"حرب العملات" وبشكل خاص بين الطرفين الأساسي الولايات المتحدة والصين.
- ظروف الطقس الشديد كالبرودة وبخاصة في أوروبا والولايات المتحدة.

شهد عام 2011 ارتفاع في معدلات أسعار النفط العالمية ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة من قبل، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك عتبة 100 دولار للبرميل ليصل إلى 107.5 دولار للبرميل، بالمقارنة مع 77.4 دولار للبرميل عام 2010، أي بزيادة 30.1 دولار لبرميل ما يعادل 39%، وقد تأثرت حركة أسعار النفط خلال عام 2010 بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة،[2] فمنها ما دفع بالأسعار نحو الصعود وأخرى أثرت عليها سلبا من أهمها: التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية، والتقلبات في أسعار صرف العملات، والمضاربات في أسواق السلع والاضطرابات في الأسواق المالية العالمية وبخاصة في الاقتصادية الصناعية، والتي تجسدت في تفاقم أزمة الديون السياسة في منطقة اليورو، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتوقعاته المستقبلية والفائض في الطاقة الإنتاجية من النفط ومستويات المخزون النفطي العالمي.[3]

[1] - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

[2] - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 38، الكويت، 2011، ص 55.

[3] - صندوق النقد العربي، التطورات في مجال النفط والطاقة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 94.

شهد عام 2012 استقرارا نسبيا في ميادين العرض والطلب والأسعار، وبدت وكأنها تعافت من آثار الأزمة المالية العالمية لعامي 2008 و2009، وكان لذلك الاستقرار النسبي في السوق تأثير جيد على العوائد التي جنتها البلدان المصدرة للنفط عموما، حيث بلغت عائدات دول الأعضاء من تصدير نفطها خلال عام 2012، نحو 702 مليار دولار، مرتفعة بمقدار 77 مليار دولار عما تم تحقيقيه في عام 2011 وهو 624 مليار دولار تقريبا، أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط فقد بلغ معدل سعر سلة أوبك 117.4 دولار للبرميل، وعلى ضوء طبيعة أسعار النفط العالمية، فإن حركتها تكون عادة حصيلة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة المتداخلة وباتجاهات متفاوتة، فمنها ما دفع بالأسعار نحو الصعود وأخرى نحو الانخفاض،[1] من أهمها:[2]

- كان لجهود منظمة الأوبك وقراراتها الخاصة بالمحافظة على إنتاجها من دون تغيير، دورا رئيسيا في توازن سوق النفط واستقرارها.
- حركة أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في الأسواق العالمية) مقابل العملات الرئيسية.
- عوامل موسمية لها علاقة بالطقس، وبخاصة الشتاء المعتدل في نصف الكرة الشمالي الذي استمر لغاية نهاية عام 2012.

وفي عام 2013 تم تسجيل أرقام قياسية في جانب الطلب العالمي على النفط الذي وصل إلى 899 مليون ب/ي والإمدادات التي بلغت 90.1 مليون برميل في اليوم، وقد شهدت أسعار النفط العالمية ولأول مرة منذ عام 2009، انخفاضا متواضعا ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك إلى 105.9 دولار للبرميل، خلال العام منخفضا بحدود 3.6 دولار للبرميل، أي ما يعادل انخفاض نسبته 3% بالمقارنة مع سنة 2012، وكذلك عندما تم المقارنة السنوية يلاحظ انخفاض قيمة صادرات النفط للدول الأعضاء من 702.6 مليار دولار في عام 2012 إلى 654.3 مليار دولار عام 2013، وذلك نتيجة لانخفاض في مستويات الأسعار والإنتاج خلال العـام،[3] ومن العوامـل الرئيسية التي أثرت في حركـة أسعـار النفط خلال العام ما يلي:[4]

- وفرة إمدادات النفط العالمية وتوسيع الطاقة الإنتاجية العالمية الناجمة عن النجاح الذي تحقق في استغلال مصادر النفط.
- جهود منظمة أوبك وقراراتها الخاصة بالمحافظة على إنتاجها من دون تغيير، والتي كان لها دور هام في توازن سوق النفط واستقرارها.

[1] −Organization of Arab petroleum exporting countries (OAPEC) , The secretary general s 39th annual report , N° 39, Kuwait, 2012, p p, 31- 32.

[2]- Idem, P 58.

[3]– منظمة الأقطار العربية المصدرة، للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد40، الكويت، 2013، ص ص 31−56.

[4]– صندوق النقد العربي، التطورات في مجال النفط والطاقة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص ص 108−109.

- التطورات الجيوسياسية، وبخاصة في سوريا وليبيا بالإضافة إلى دول منتجة أخرى مثل: نيجيريا وأنغولا والسودان نتجت عن تخفيض كبير في الإنتاج.
- التعافي الاقتصادي العالمي، وإن كان بمعدلات لا تزال متواضعة خلال العام.
- حركة أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية.
- المضاربات التي كان لها دور محدود نسبيا، وبخاصة في النصف الثاني من العام.
- عوامل موسمية لها علاقة بالمناخ.

2. تطور أسعار النفط (2014-2015)

بدأت الأزمة الخامسة بعد منتصف عام 2014 واستمرت حتى مطلع العام 2015، حيث فقدت الأسعار أكثر من 57% من قيمتها الاسمية وذلك خلال سبعة أشهر (يوليو 2014- يناير 2015)، حيث شهدت السوق النفطية تغيرا مفاجئا بحدوث انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، ليتراجع المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك من 105.9 دولار للبرميل خلال عام 2013 إلى 96.2 دولار للبرميل خلال عام 2014، وهو أقل مستوى له منذ عام 2010،[1] كما سجل المعدل الشهري للأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر أكتوبر 2015 ارتفاعا طفيفا بمقدار 0.2 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق بنسبة 0.4 % ليصل إلى 45 دولار للبرميل، مسجل بذلك تراجعا بنحو 40 دولار لبرميل أي بنسبة 47.1% مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي، وقد كان لاستمرار وفرة الإمدادات من النفط الخام وتباطؤ الاقتصاد الصيني، دورا رئيسيا في بقاء الأسعار دون تغيير تقريبا خلال شهر أكتوبر 2015 مقتربة من أدنى مستوى لها مسجلة خلال شهر يناير 2015،[2] ولأزمة انخفاض أسعار النفط أسباب ونتائج تتمثل في:

أ. أسباب انخفاض أسعار النفط (2014-2015)

تتحكم في تحديد سعر النفط، الذي يعد أهم سلعة إستراتيجية عالمية، معادلة العرض والطلب وعوامل توقعات مستقبلية ونفسية وجيوسياسية والتي نلخصها كما يلي:

- **العرض والطلب:** يعتبر تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط،[3] حيث بدء الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وروسيا والتحسن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك

[1]- صندوق النقد العربي، التطورات في مجال الطاقة، تقرير الاقتصادي العربي الموحد،، 2014، ص 111.

[2]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التطورات البترولية الأسواق العالمية والدول الأعضاء، تقرير شهري، الكويت، ديسمبر 2015. ص1.

[3] راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط لأسباب والنتائج، المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015، ص 2.

الوقود في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى معاودة الإنتاج والإمداد في كل من العراق وليبيا،[1] وللعرض والطلب مجموعة من العوامل نجملها فيما يلي:

✓ **من جانب العرض:**[2]

- أدى إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية وحدها فقط للنفط الصخري إلى زيادة مقدارها 4 ملايين برميل يوميا من النفط منذ عام 2008.
- وجود مناطق مضطربة سياسيا في الشرق الأوسط (العراق وليبيا) مازالت تسعى لرفع إنتاجها من النفط.
- تغيير في إستراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلا من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية.

✓ **من جانب الطلب:**

- ركود في أوروبا.
- تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الإمدادات العالمية.
- انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط الخام، وهما من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة وخاصة مع استمرار معاناة عدد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة النمو العالمي.[3]
- ارتفاع مؤشر سعر الصرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجيا منذ بداية 2014، الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم.
- تزايد مستوى المضاربات خلال النصف الثاني من العام، في ظل العوامل الجيوسياسية السائد خلال العام.[4]

ب.انعكاسات انخفاض أسعار النفط (2014-2015)

لا شك أن النفط يعتبر سلعة أساسية سواء للدول المستوردة أو الدول المصدرة، ومن ثمة فانخفاض أسعاره ستكون له انعكاسات وتداعيات تتراوح بين السلب والإيجاب على اقتصاديات الدول،أي وجود اقتصاديات رابحة وأخرى خاسرة جراء هذا الانخفاض.[5]

وتنعكس انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة والمصدرة كما يلي:[6]

---

[1]- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، التطورات البترولية الأسواق العالمية والدول الأعضاء، مرجع سبق ذكره، ديسمبر 2015، ص 1.

[2]- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، أغسطس 2015، ص 6.

[3]- صندوق النقد العربي، التطورات في مجال الطاقة، مرجع سبق ذكره، السنة 2014، ص ص 125-126.

[4]- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، تقرير الامين العام السنوي، العدد41، الكويت، 2014، ص ص 46-47

[5]- خالد بن راشد الخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[6]- راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-9.

- **الدول المستوردة:**

التأثير سيكون إيجابيا في أغلب الحالات بالنسبة إلى الدول المستوردة المتقدمة (أمريكا، اليابان ومنطقة اليورو)، والدول المتحولة (الصين والهند واندونيسيا وغيرها)، وذلك من خلال النقاط التالية:

- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقة في الدخول على الاستهلاك، من خلال التوافر في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي.
- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة في عديد من القطاعات، كالمواصلات، القطاعات الزراعية والصناعية وغيرها.
- انخفاض في معدلات التضخم العام والجوهري.

إن بعض الدول المستوردة سوف تتأثر سلبا من خلال قنوات التبادل المالي والتبادل التجاري إضافة إلى الإعانات المالية وتحويلات العالمين (دول حول فنزويلا على سبيل المثال، وحول روسيا في آسيا الوسطى وحول دول مجلس التعاون في شبه القارة الهندية، ودول الربيع العربي).

- **الدول المصدرة:**

سيكون التأثير سلبيا عموما وهو أمر يعكس ما يحدث في الدول المستوردة (وإن كان التركيز عادة يكون في الصادرات أكثر منه في الواردات، أي أن الدول المصدرة أكثر اعتمادا عليه، وأكثر تأثرا به)، ولكن ذلك سيكون بدرجات متفاوتة، بحسب نسبة مساهمة النفط في النتاج المحلي الإجمالي، وفي مداخيل الميزانيات الحكومية لهذه الدول.

بوجه عام ستنخفض مداخيل الدول المصدرة، ستكون ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغوط، وكذلك أسعار الصرف في بعض هذه الدول (روسيا ، فنزويلا ونيجيريا). وفي هذا المجال توجد مخاطر على الاستقرار المالي، ولكنها محدودة حتى الآن (بسبب الانكشاف والتداخل المالي والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال) وفي حالة بقاء أسعار النفط فترة طويلة عند 60 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد من النفط، فإنه هناك من المراقبين من يشيرون احتمالات انهيار في روسيا واضطرابات في فنزويلا، وتحديات كبيرة في إيران، وحتى في المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر مصدر في العالم، فيبلغ النفط بسعر 115 دولار للبرميل، حيث تكتسب المملكة العربية السعودية 360 مليار دولار على هيئة صافية سنويا.

أما بالنسبة لروسيا سيكون الأثر أقل حدة، على الأقل في البداية، ويفترض مشروع موازنة الدولة لسنة 2015 سعرا يبلغ 100 دولار للبرميل الواحد من النفط.

والجدول التالي يبين تطورات أسعار النفط خلال هذه الفترة كما يلي:

الجدول رقم (8.1) : تطور أسعار النفط خلال الفترة (2010-2015)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعر	77.45	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49

Source : - OPEC , Annula statistique bulletin, sur le site /http:// www.opec.org, 2015.p 87.
- OPEC, Annula statistique bulletin, sur le site /http:// www.opec.org, 2016 .p 91.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار النفط عادت للارتفاع خلال سنة 2010، أين وصلت إلى 77.45 دولار للبرميل، وازدادت وتيرة ارتفاعها الأعوام المقبلة لتصل سنة 2011 و2012 و2013 إلى أعلى مستوياتها وبلغت 107.46 و 109.45 و 105.87 دولار للبرميل على التوالي، وفي سنة 2014 انهارت الأسعار ووصلت إلى 96.29 دولار للبرميل، وواصلت انهيارها وسقوطها في العام الموالي2015 لتصل إلى 49.49 دولار للبرميل، وهذا ما خلف أزمة حادة بالنسبة للدول المنتجة لاسيما النامية منها والتي تعتمد على النفط كمصدر أول في صادراتها.

خلال العقود الأربع الماضية شهدت أسعار النفط الكثير من التقلبات وعدم الاستقرار، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ماهي اقتصادية وأخرى سياسية ... الخ ، وهو ما خلف عدة أزمات نفطية وكانت أهم هذه الأزمات أزمة (1985- 1986)، حيث انخفضت قيمة النفط بشكل كبير، وفقدت أسعار النفط حوالي 66 % من قيمتها، وتلتها عدت أزمات أخرى وهو ما سنوضحه من خلال الشكل والجدول اللذان يمثلان الأزمات النفطية التي شهدت خلالها أسعار النفط تراجعات كبيرة كما يلي:

الشكل رقم (2.1): تطورات أسعار النفط الخام وأهم الأزمات النفطية خلال الفترة (1968- 2015)

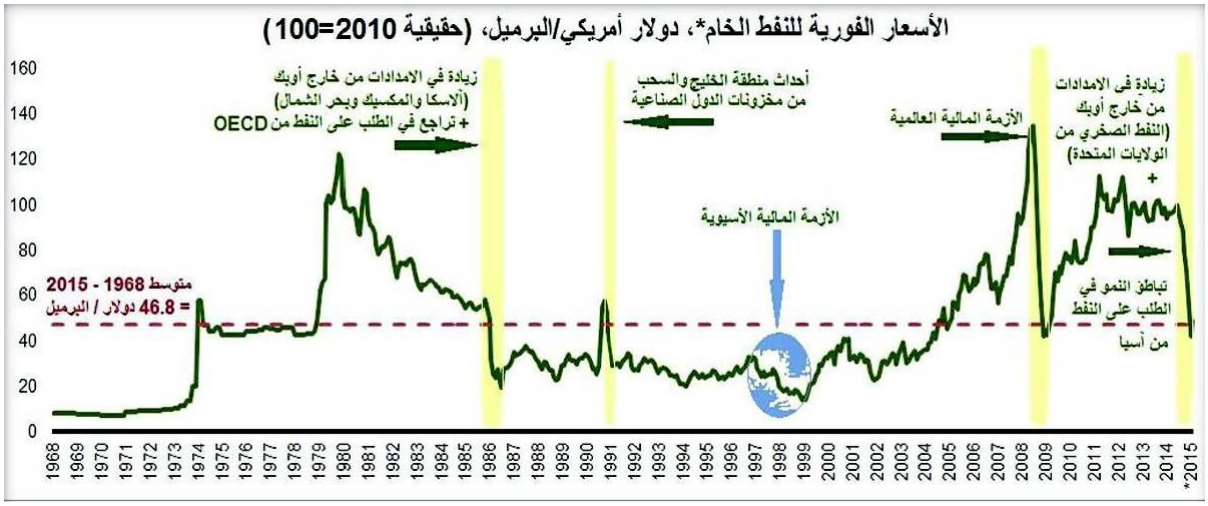

المصدر: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تطورات أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، الكويت، نوفمبر 2015، ص8.

نلاحظ من الشكل تطور أسعار النفط الخام عبر عدة عقود ماضية وأهم الأحداث التي شهدتها هذه التطورات سواء الأحداث الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها، إضافة إلى مختلف العوامل التي أدت لها .

الجدول رقم (9.1) : الأزمات النفطية التي شهدت خلالها أسعار النفط تراجعات حادة خلال العقود الأربعة الماضية

	1985- 1986	1990-1991	1997-1998	2008-2009	2014-2015
الفترة	**ديسمبر 1985 يوليو 1986**	**نوفمبر 1990 فيبراير 1991**	**نوفمبر 1997 فيبراير 1998**	**أغسطس 2008 فيبراير 2009**	**يوليو 2014 يناير 2015**
المدة (شهر)	8 أشهر	4 اشهر	14 شهر	7 أشهر	7 أشهر
انخفاض الأسعار %	%66	% 48	% 48	%68	% 57
درجة التقلبات %	%4.70	%7.20	% 5.10	% 9.40	% 4.40
أسباب الأزمة	تراجع في طلب الدول الصناعية والزيادة في الإمدادات من خارج الأوبك	أحداث منطقة الخليج، والسحب من مخزونات الدول الصناعية	الأزمة المالية الآسيوية	الأزمة المالية العالمية	الزيادة في الإمدادات خارج الأوبك (أهمها النفط الصخري و. م. أ) وتباطأ في نمو الطلب العالمي على النفط
أولويات سياسة الأوبك	الحفاظ على توازن السوق	توفير الإمدادات اللازمة للسوق	استهداف النطاق السعري	استهداف النطاق السعري	الحفاظ على حصة السوق
رد فعل الأوبك	خفض الإمدادات	زيادة الإمدادات	خفض الإمدادات	خفض الإمدادات	الحفاظ على مستوى الإمدادات
الأسعار قبل الأزمة	تراجع في الأسعار	ارتفاع الأسعار	استقرار الأسعار	ارتفاع قوي للأسعار	تراجع أسعار النفط
الأسعار بعد الأزمة	استمرت منخفضة لحوالي عقدين	رجعت لمستوياتها ما قبل الأزمة	رجعت لمستوياتها ما قبل الأزمة	رجعت لمستوياتها ما قبل الأزمة	من المتوقع إن تبقى منخفضة

المصدر: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تطورات أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، الكويت، نوفمبر 2015، ص8.

والجدير بالذكر هو تشابه الأسباب الأساسية للأزمة مع أزمة الثمانينات، من حيث الزيادة في الإمدادات خارج الأوبك المتزامنة مع تباطؤ في النمو، فالزيادة في الإمدادات خارج الأوبك جاءت خلال هذه الأزمة من عدة مصادر أهمها النفط الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية، ورمال القار من كندا ونفط المياه العميقة جدا من البرازيل، وقد ساهمت الأسعار المرتفعة خلال السنوات السابقة وتطور التكنولوجيا والتوسع في الإنتاج من تلك المصادر، تزامنا مع تباطؤ النمو في الطلب العالمي على النفط نتيجة للاستمرار المشاكل الاقتصادية في بعض الدول المستهلكة الرئيسة في أوروبا واليابان، وانخفاض النمو عما كان متوقعا له في العديد من الدول الناشئة كالصين والهند والبرازيل، وفي المقابل شهدت أسواق النفط العالمية إبان أزمة الثمانينات زيادة الإمدادات من خارج الأوبك، وخاصة من ألاسكا

والمكسيك والإنتاج البحري لمنطقة بحر الشمال، والتي أصبح إنتاجها أكثر جدوى في ظل ارتفاع الأسعار التي سادت منذ السبعينات، والتي حفزت أيضا على تراجع الطلب على النفط من مجموعة الدول الصناعية، بسبب توجه الدول الصناعية إلى تنويع مصادر الإمدادات، وتوجهها نحو تحقيق أمن الطاقة، حيث باشرت الدول المستهلكة لتطبيق سلسلة من الإجراءات لترشيد الاستهلاك، وزيادة كفاءة استخدام النفط، وتشجيع إنتاج مصادر بديلة.[1]

[1]- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، مرجع سبق ذكره، نوفمبر 2015، ص9.

خلاصة الفصل:

يعتبر النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، مما يضفي عليها طبيعة الدولية وأهمية خاصة، إلى جانب أنه المصدر الرئيسي للطاقة.

ويتميز النفط بالتجانس والتنوع، كما أن أهميته لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تتعدى إلى عدة جوانب أخرى منها السياسية والاجتماعية والعسكرية، ونظرا للمكانة التي يحظى بها النفط يتحدد سعره بمجموعة من العوامل التي تؤثر على عرض وطلب السلعة النفطية، إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر، ذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب النفطي معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما، وتتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، ولعل هذا ما نلمحه من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها والتي انعكست تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم، وسوق النفط كغيره من الأسواق لم يكن بمنئى عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى تذبذب الطلب العالمي على النفط، فانهارت أسعار النفط بعد بلوغها مستويات قياسية، كل ذلك أثر سلبا على العوائد النفطية للدول التي تعتمد على النفط كأهم مورد لها، مثل الجزائر وكثير من الدول النامية المصدرة للنفط.

الفصل الثاني:

الميزان التجاري: مقاربة نظرية

تمهيد:

يعتبر الميزان التجاري المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، وبهذا فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

والميزان التجاري هو جزء من ميزان المدفوعات أو هو أحد مكوناته، ويعد ميزان المدفوعات أهم سجل اقتصادي للحسابات الاقتصادية لأي بلد كان، وأكثره شمولا لهذه الحسابات وعناصرها من التعاملات الدولية المختلفة، هذا ويعطي الميزان صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي، فميزان المدفوعات له أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد، ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي.

ومن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى ميزان المدفوعات بشكل عام قبل التطرق إلى الميزان التجاري بشكل خاص وذلك لأن الميزان التجاري هو أحد مكونات ميزان المدفوعات وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات عن ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: نظرة عن الميزان التجاري

المبحث الأول: أساسيات عن ميزان المدفوعات

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب، مما يتطلب انتقال الموارد المادية والمالية وغيرها،من خلال التصدير والاستراد ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق كل دولة اتجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات، الذي يوضح المركز المالي لدولة ما اتجاه الدول الأخرى، ومن خلال هذا المبحث تناولنا أساسيات حول ميزان المدفوعات وذلك من خلال التطرق لنقاط معينة.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

حاولنا من خلال هذا المطلب التعرف على مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته:

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات

تتنوع وتختلف تعاريف ميزان المدفوعات، ونذكر منها:

التعريف الأول: يعرف ميزان المدفوعات الدولية الخارجية بأنه:" سجل منظم أو بيان حسابي يسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في مدة معينة من الزمن (غالبا سنة) بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي، أي الغير مقيمين."[1]

التعريف الثاني: "يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهو يبين صافي التعامل الاقتصادي في علاقاته مع اقتصاديات العالم الأخرى، وبتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقات."[2]

التعريف الثالث: "هو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول احصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة الأصول الاقتصادية لدولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع دولة أخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة وحقوقها والتزاماتها اتجاه دول العالم."[3]

التعريف الإجرائي: هو سجل محاسبي أو إحصائي يعتمد على القيد المزدوج للمقبوضات أو المدفوعات التي تبين العلاقة الاقتصادية الخارجية، والتي تتم في فترة زمنية (غالبا سنة)، والتي تتم بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين فيها، وكذلك يوضح الصورة المحاسبية لهذه العلاقات.

---

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 225.

[2]- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 387.

[3]- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2015، ص 188.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات.

تكمن أهمية ميزان المدفوعات في عدة نقاط وهي كالآتي:

- يعتبر هذا الميزان أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز، عن طريق مقارنة البيانات الاحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة.[1]
- تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الأخرى بواسطة تصديرها للسلع، أو إذا كانت تعمل على تخفيض أصولها الأجنبية، والعمل على تراكم المطلوبات الأجنبية إذا كانت قادرة على تسلم منح من الخارج.
- يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض قيمة العملة ومدى آثارها على زيادة أو عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة وذلك بالنظر إلى جزء خاص من الحساب الجاري في كشف المدفوعات.[2]
- ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا إن كانت الدولة دائنة أو مدينة.[3]
- يعتبر مؤثر لسياستها المالية والنقدية وسياسات الصرف بشأن الحاجة إلى التعديل متى حدث اختلال خارجي.[4]

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، وتكون في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

1. حساب العمليات الجارية

ويطلق عليه أيضا حساب الدخل، لأنه يضم معاملات تأثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشر، وتتمثل هذه المعاملات في كل عملية اقتصادية دولية متعلقة بتجارة السلع والتحويلات.[5]

---

[1]– هوشيار معروق، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، 2006، ص 236.

[2]– وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، ص 02.

[3]– عبد الكريم جبار العيساوي، التمويل الدولي، (مدخل حديث)، الطبعة الثانية، دار الصفاء، عمان، 2015، ص 234.

[4]– سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص 72.

[5]– حنان لعروق، سياسات سعر الصرف والتوازن الخارجي – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 06.

وينقسم هذا الحساب إلى ثلاثة أجزاء هي:

أ. ميزان التجارة المنظورة[1]

وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات، ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما من بقية العالم في فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجيلها عند عبورها الحدود.

إن جميع المعاملات التجارية المنظورة تحدد بشكل بسيط ودقيق إلى حد ما، غير أنه من الضروري إجراء تعديلات في القيمة حتى تسهل علينا عملية تكييف الاحصائيات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات، إعادة حسابات الواردات من أسعار CIF(Cost, Insurence, Freight) إلى أسعار FOB(Franco à bord) بمعنى فصل نفقات النقل والتأمين عن النفقات الأساسية لشراء السلع.

ويشكل رصيد ميزان التجارة المنظورة، الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، إذا ما زادت قيم الصادرات السلعية على قيم الواردات السلعية يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، وإذا كان العكس فيكون قد حقق عجزا.

ب. ميزان التجارة غير المنظورة

وتشمل كافة الخدمات التي تقدمها الدولة إلى العالم الخارجي، وكذلك الخدمات التي يؤديها العالم الخارجي للدولة، كما تسجل الخدمات التي تؤديها الدولة في الجانب الدائن، أي الخدمات التي يؤديها المقيمين لغير المقيمين، على اعتبار أنها صادرات غير منظورة تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة، ويقابلها قيد في حساب رأس المال قصير الأجل، في حين تسجيل خدمات العالم الخارجي في الجانب المدين، أي الخدمات التي يؤديها الغير مقيمين للمقيمين على اعتبارها واردات غير منظورة يترتب عيها التزام الدولة ويقابلها قيد في الجانب الدائن في الحساب المذكور.[2]

وتشمل التجارة الغير منظورة الخدمات التالية:

- **خدمات النقل:** تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، سواء برية، بحرية أو جوية، وفي الجانب المدين مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل الأجنبية.[3]

---

[1]– بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص 56.

[2]– ناهض قاسم القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 19.

[3]– حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 07.

- **خدمات التعليم:** هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين، أما الجانب الدائن فيسجل فيه نفقات البعثات الأجنبية في البلد.[1]
- **اتصالات:** تتمثل في هيئات البريد والاتصالات، حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.[2]
- **انفاق السياح:** كل ما ينفقه السائح على السلع الأجنبية، وكل الخدمات التي قدمت له من دول العالم الخارجي إنما هي واردات ولكنها واردات غير منظورة، كما أن السائحين الأجانب القادمين إلى الدولة فإن السلع التي اشتروها والخدمات التي قدمت لهم إنما هي صادرات غير منظورة، وعلى ذلك تقييد المبالغ التي ينفقها غير المقيمين باعتبارهم سائحين في الدولة في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات كما تقيد المبالغ التي ينفقها المقيمين باعتبارهم سائحين في دول أخرى في الجانب المدين.[3]
- **التأمين:** يضم كل مدفوعات التأمين الخاصة بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين، أما المبالغ المستحقة عند تحقيق الحادث المؤمن عليه فالمبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب الدائن، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين.[4]
- **النفقات الحكومية:** هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية بالبلد، وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج والمعاشات...إلخ، تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومة الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.[5]
- **دخل الاستثمارات:** يشمل العائدات من الاستثمارات الخارجية بكافة أنواعها كالأوراق المالية الأجنبية والودائع بالبنوك الأجنبية والعقارات بالخارج وفوائد القروض الخارجية وأرباح الفروع والشركات التابعة في الخارج، فعند قيام المستثمرون في دولة ما بشراء الأسهم والسندات الخاصة بالشركات الأجنبية بهدف استثمار أموالهم، ويحصل المستثمرون على أرباح وفوائد الاستثمارات، فهذا يمثل إيرادات للدولة لذلك تسجل في الجانب الدائن على اعتبار أنها صادرات غير منظورة،

[1]- حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 07.
[2]- المرجع نفسه، ص 07.
[3]- ناهض قاسم القدرة، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[4]- حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 07.
[5]- المرجع نفسه، ص 07.

كما أن المستثمرون الأجانب يقومون باستثمار جزء من أموالهم في شراء أسهم وسندات شركات الدولة المذكورة، وعند حصول هؤلاء المستثمرون الأجانب على أرباح وفوائد، فهذا يعتبر مدفوعات تلتزم بها الدولة، فهي بمثابة واردات غير منظورة لذلك تقيد في الجانب المدين لميزان المدفوعات.[1]

- **خدمات متنوعة:** ويحتوي هذا البند على عمليات مختلفة مقابل أجور الموظفين العاملين في الخارج، وجانب العاملين في الداخل، والخدمات الخاصة والعمولات التجارية والمعاشات الخاصة، وخدمات التلفون والبريد، والدعاية وإجراء الأفلام والعائد عن الحقوق الأدبية، وتعتبر هذه الخدمات صادرات غير منظورة إذا أدتها الدولة إلى العالم الخارجي، لذلك تقيد في الجانب الدائن، وتقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، إذا ما أدتها دول العالم الخارجي لهذه الدولة، على اعتبار أنها واردات غي منظورة.[2]

ج. عمليات عائد عنصر العمل (التحويلات من جانب واحد)

تشمل التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية (عينية) وموارد مالية (نقدية) من وإلى الخارج دون اقتضاء مقابل في الحاضر أو المستقبل، وهذه التحويلات تشمل الهبات والتبرعات والإعانات والتعويضات، تحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد لأن الدول المستفيدة لا ترتب عليها أي التزام بالسداد، وقد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية.

فالتحويلات الخاصة تتمثل في الهبات والتبرعات وتحويلات المهاجرين، التي تصل إلى الدولة أو تخرج منها بواسطة بعض الهيئات والمؤسسات الخيرية، أما التحويلات الحكومية فتشمل المنح والمعونات والتعويضات كتعويضات الحروب، وتسجل قيمة هذه التحويلات الرأسمالية من جانب واحد مثل الهبات والتبرعات والمساعدات والتعويضات والأموال التي يرسلها المهاجرين إلى بلدهم، وأصبح عائد هذا العنصر يشكل موردا أساسيا للعملة الأجنبية في العديد من الدول كإسبانيا، البرتغال، مصر، لبنان...إلخ، والفرق بين هذه المعاملات والمعاملات الأخرى في ميزان المدفوعات، أنها تتم من طرف واحد وليس من طرفين، فعملية التحويلات الأحادية لا يترتب على الطرف الثاني أي التزام مقابل، ويخضع تسجيل هذه العمليات في الميزان من حيث الدائنية والمديونية إلى نفس القاعدة، أي أن كل عملية تؤدي إلى حصول البلد على إيرادات نقدية (أجنبية) تسجل في الجانب الدائن، وكل عملية تؤدي إلى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين.[3]

---

[1]– ناهض قاسم القدرة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2]– المرجع نفسه، ص 23.

[3]– حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1992–2014، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصادية النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 113.

والتحويلات بدون مقابل تشمل التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية عينية أو موارد مالية من وإلى الخارج دون اقتضاء مقابل أو عوض في الحال، وهي نوعان:[1]

- **تحويلات خاصة:** تشمل الهدايا والهبات والإعانات والتبرعات (عينية ونقدية)، والمقدمة أو المستلمة من الأفراد والمؤسسات الخاصة (دينية، ثقافية، خيرية...).
- **تحويلات رسمية:** تشمل المعاشات والمنح والتعويضات (نقدية أو عينية)، والمقدمة أو المستلمة من الحكومات، مثل المنح التي تقدم لتعضيد برامج التنمية الاقتصادية أو الإغاثة من الكوارث الطبيعية...إلخ.

2. حساب العمليات الرأسمالية

هي حركة رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر بقصد توظيف الأموال للاستثمار طويل الأجل، وتتمثل هذه الحركات في شراء الأسهم والسندات الأجنبية أو القيام بالاستثمارات المباشرة في الخارج، وتنعكس هذه الحركات في ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل، حيث يسجل التغيرات التي تطرأ على مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج لأجل طويل.[2]

وينقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى قسمين:

أ. حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل

هي التدفقات الرأسمالية الخاصة والرسمية التي تبقى مدة أطول من سنة، مثل إقامة الجانب لمصنع أو شركة في دولة أخرى أو شراء مقيمين للأسهم (استثمارات أجنبية مباشرة) أو لسندات تم إصدارها في دولة أخرى أو قروض طويلة الأجل التي تعقدها الحكومات مع الخارج، أو مع المنظمات النقدية والمالية الدولية.[3] ويشتمل هذا الحساب على:

- **الاستثمار المباشر:** عرف هذا النوع من حركة رؤوس الأموال، وانتشر انتشارا كبيرا في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين، وقد كانت عبارة عن حركة لرؤوس الأموال من الدول المستعمرة إلى توابعها ومستعمراتها في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إلا أن هذا الشكل لحركة رؤوس الأموال قد انكمش في الوقت الحاضر كنتيجة لتبدل الظروف السياسية والاقتصادية من مصادرات وتأمينات، أضف إلى ذلك الشروط التي باتت توضع على أصحاب رؤوس الأموال من مشاركة للحكومات الوطنية في الأرباح، ناهيك عن تحديد المجال الذي يجب أن تستثمر فيه، هذا وقد حدد صندوق النقد الدولي الاستثمار المباشر بأنه المال المستثمر في دولة أخرى ويشرف

[1]– حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[2]–الشاذي عيسى حمد، أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات السوداني 1990–2011، **مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث**، العدد 3،مارس 2014، ص 5.

[3]– سيد متولي عبد القادر، اقتصاد دولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011، ص 126.

عليه أصحابه بصفة مباشرة، ويتضمن ذلك فروع المشروعات الأجنبية في دولة معينة والمشروعات التابعة لمشروعات أجنبية، والعقارات التجارية المملوكة لمقيمين في الخارج.[1]

- **القروض طويلة الأجل:** (تستحق السداد بعد أكثر من سنة، خمسة سنوات، عشر سنوات...إلخ)، وأقساط سدادها، سواء تلك الممنوحة إلى الأجانب أو الممنوحة من الأجانب، وهذه تكون عادة إما من مصادر حكومية أو خاصة أو مؤسسات دولية، وتسجل القروض طويلة الأجل التي يمنحها الأجانب (غير مقيمين) إلى البلد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، كما تسجل قيمة سداد أقساط القروض الوطنية التي يمنحها البلد إلى الخارج في الجانب الدائن كذلك، أما القروض طويلة الأجل التي يمنحها البلد للأجانب فتسجل في الجانب المدين، كذلك تسجل في هذا الجانب أقساط الدين الأجنبي الذي يقوم البلد بسداده إلى الأجانب.[2]

ب. حساب رأس المال قصير الأجل

يسجل في هذا الحساب صافي التغير في المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية لا تتجاوز السنة، مثل الأصول النقدية وودائع المصارف أو الكمبيالات والأوراق المالية قصيرة الأجل والاعتمادات التجارية وغيرها.[3]

وتسجل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين، أما تحركات رؤوس الأموال للداخل فتسجل في الجانب الدائن.[4]

3. التسويات الرسمية

يقصد بها صافي الاحتياطات الدولية من الذهب والأصول السائلة، وتتم التسوية للعجز أو الفائض بواسطة التحركات في الحسابات الجارية أو في عناصر الاحتياطات الدولية، وبهذا يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية، أي أن يحدث توازن بين الحسابات الدائنة والحسابات المدينة، يحدث هذا التوازن إذا كانت الدولة من النوع الذي لا يتدخل في تعاملاتها الخارجية، أما الدولة التي تتدخل في أسواق النقد الأجنبي فإنها توازن دفاترها حسب مدفوعات الحكومة أو مقبوضاتها من العملات الأجنبية، وعملية الموازنة في التدفقات الأجنبية التي تقوم بها الحكومة يطلق عليها "التسويات الرسمية"،

[1]– بسام الحجاز، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2]– وليد عيدي عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[3]– سامية مقعاش، العملة الأوربية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 97.

[4]– عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990–2010)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2012، ص 67.

والطرق الأكثر استخداما لتقديم التسوية الرسمية هي أن تقوم الدولة ببيع أو شراء سندات حكومية أو الاقتراض أو الاقراض من الدول الدائنة.[1]

4. حسابات السهو والخطأ

يحدث ذلك عندما تكون قيمة مجموع البنود في الجانب الدائن غير مساوية لقيمة مجموع البنود في الجانب المدين، وهذا يحدث إما لخطأ في حساب بعض البيانات المتعلقة ببنود ميزان المدفوعات، لذلك تكون قيمة حساب السهو والخطأ تعادل بين القيمة الكلية من الجانبين الدائن والمدين، وتقيد هذه القيمة في الجانب الأقل ليحدث التوازن بين الجانبين، وتجدر الإشارة إلى أن حساب السهو والخطأ يعامل كجزء من حساب رأس المال، حيث أن معاملات رأس المال قصيرة الأجل يشوبها في الغالب أخطاء في جميع البيانات، لذلك يرجح أن يكون الخطأ قد حدث فيها، وعادة لا يتجاوز حساب السهو والخطأ 5% من إجمالي العمليات.[2]

وفيما يلي شكل يوضح هيكل ميزان المدفوعات على النحو التالي:

[1]– علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2007، ص 111.

[2]– ناهض قاسم القدرة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الشكل رقم (1.2): هيكل ميزان المدفوعات

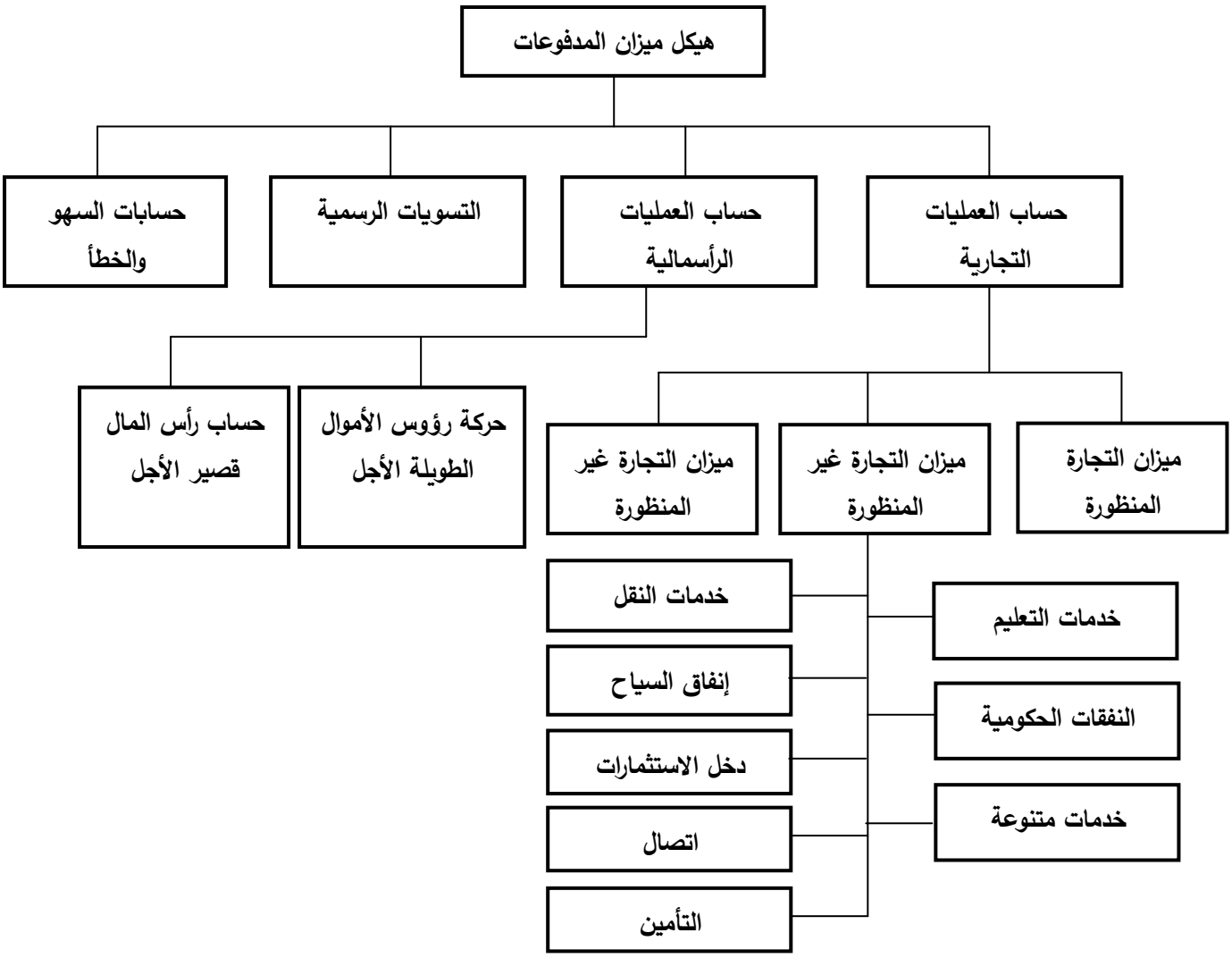

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

1- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص 56.

2- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2007، ص 111.

3- حنان لعروق، سياسات سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 06.

4- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1992-2014، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصادية النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 113.

5- ناهض قاسم القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 19.

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

أولا: التوازن في ميزان المدفوعات.

يشمل التوازن في ميزان المدفوعات مفهومي التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي:

1. التوازن الحسابي لميزان المدفوعات

يتضمن ميزان المدفوعات جانبين، جانب مدين وتقيد فيه كافة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تؤدي بغير المقيمين إلى كسب حق التصرف على القوة المملوكة للمقيمين، وجانب دائن ويشمل جميع المعاملات الاقتصادية الدولية التي تكسب المقيمين حق التصرف على القوة الشرائية لغير المقيمين، سواء تعلق الأمر بالتجارة المنظورة أو الغير منظورة، أو هبات او إعانات، أو منح أو عطايا، وكذا رؤوس الأموال بجميع أشكالها، ومضمون ذلك أن الجانب الدائن يشمل كافة الصادرات التي تزيد من القوة الشرائية الخارجية للبلد، وأن الجانب المدين يبين الكيفية التي استفاد بها المقيمون من هذه القوة الشرائية، لهذا لابد وأن تتعادل القيمة الكلية للجانبين.[1]

ويمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:[2]

رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = صفر

أو بمعنى آخر:

رصيد الميزان التجاري = (رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ)

2. التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

إن مفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي كافة بنود الأصول والخصوم كما هو الحال في ظل التوازن الحسابي، بل ينصب على بعض البنود ذات الطبيعة الخاصة، ومن هنا يمكننا القول أنه إذا كان التوازن الحسابي حتمي الحدوث فإن التوازن الاقتصادي قد يحدث وقد لا يحدث.[3]

وعلى هذا الأساس فقد قسم الاقتصاديون بنود الميزان أفقيا إلى قسمين رئيسيين:

---

[1]– عمر مؤذن، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2]– شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[3]– عمر مؤذن، مرجع سبق ذكره، ص 78.

أ. العمليات التلقائية أو المستقلة

وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس عجز أو فائض في الميزان، وأساسا تظهر نتيجة الاختلاف في مستويات الإنتاج، الأسعار، المداخيل والاستهلاك بين الدول، وتتمثل في العمليات الجارية وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، إضافة إلى حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تمت بغرض المضاربة أو تحقيق إيراد أو بدافع الحيطة والحذر، ويستثنى منها الهبات والقروض طويلة الأجل التي تمنح لأجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إذ لا يمكن اعتبارها عمليات تلقائية.[1]

ب. المعاملات التعويضية أو الموازية

وهي تلك المعاملات التي لا تجري لذاتها وإنما تتخذ لعلاج حالة ميزان المدفوعات مثل استيراد الذهب أو تصديره، الأغراض النقدية وتتمثل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض وحركة الذهب لأغراض نقدية، وهذه المعاملات لا تتم لو لم تكن هناك معاملات تلقائية تم القيام بها، إذا هي لا تتحقق إلا من أجل تعويض (تسوية، موازنة) ما تم من معاملات مستقلة (تلقائية) وأن صفة الموازنة هنا نعني بها موازنة محاسبية وليس اقتصادية وأحيانا تسمى بالتعويضية.[2]

وخلاصة القول أن التوازن الاقتصادي يتطلب النظر إلى المعاملات الاقتصادية المستقلة أو التلقائية، فنقول أن ميزان المدفوعات في حالة توازن إذا كانت المحصلات من العمليات المستقلة مساوية للمدفوعات من العمليات المستقلة، ويكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا لم تتساوى المحصلات المستقلة مع المدفوعات المستقلة.[3]

إن لم يكن الميزان متوازنا فهو حتما في حالة اختلال، ولذا حاولنا تحديد ومعرفة صور اختلال الميزان.

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات.

إذا كان من الضروري أن يتوازن ميزان المدفوعات، فليس هناك ما يضمن أن يتحقق هذا التوازن لجميع أجزاءه، فقد يكون الحساب الجاري أو حساب عمليات رأس المال غير متوازن بالرغم من كون جميع الأرصدة الكلية الدائنة والمدينة متوازنة، ولكن الأهمية في توازن أجزاء ميزان المدفوعات وليس

[1]– سيدي ولد عبد الله، أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في ظل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا في الفترة (1992–2002)، مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007، ص 28.

[2]– دريد كمال آل شبيب، مالية دولية، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013، ص 81.

[3]– ناهض قاسم القدرة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

توازن الأرصدة الكلية، بمعنى أنه هناك فرق بين التوازن الاقتصادي الحقيقي والتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.[1]

إن معنى الاختلال يكمن في حالة عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، وهو ما سنوضحه فيما يلي:[2]

1. صور الاختلال

أ. حالة الفائض: تعني أن العمليات المستقلة الدائنة (التي يترتب على حدوثها دخول نقد أجنبي للبلد كما في حالة الصادرات)، تكون أكبر من العمليات المستقلة المدينة (خروج نقد أجنبي للاستيراد)، أو بعبارة أخرى نقول أن العمليات التابعة المدينة أكبر من العمليات التابعة الدائنة.

ب. حالة العجز: وتعني أن العمليات المستقلة المدينة أكبر من العمليات المستقلة الدائنة، وعلى هذا فإن التوازن أو الاختلال الاقتصادي والذي يركز على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها. فيعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه:" حالة تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة."

ويقال أن الاختلال هو الحالة التي تزيد فيها أو تنخفض المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة، ولا ينتج عن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات توازنا حقيقيا بهذا المعنى في نهاية سنة الحساب، بل من المنطقي حدوث اختلال من سنة لأخرى بين جانبي الميزان تارة بالزيادة أو بالنقصان.

ويقال أن ميزان المدفوعات لدولة معينة قد أصابه الخلل، إذا كان رصيدها من العملات الأجنبية والذهب قد اتجه للنقص أو الزيادة بصفة مستمرة، وبعبارة أخرى إذا كان مجموع إيراداتها الناتجة عن الصادرات والخدمات والاستثمارات التلقائية الأجنبية لا يعادل مجموع مدفوعاتها الناجمة عن الواردات والخدمات والاستمارات في الخارج.

2. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

توجد أسباب عديدة أهمها:[3]

أ. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية

توجد علاقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤذي ذلك إلى ارتفاع أسعار سعر البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما

[1]- حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[2]- المرجع نفسه، ص 139.

[3]- عزاري فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات) (1970-2006)، رسالة دكتوراه، تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 148.

يؤذي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن يكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، مما يؤدي أيضا إلى حدوث خلل في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالبا ما تنتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

ب. أسباب هيكلية

وهي أسباب متعلقة بمؤشرات الهيكلة الاقتصادية للوطن وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأسباب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية او معدنية أو بترولية)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلعة أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

ج. أسباب دورية

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والائتمان وتزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأسعار والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته، مما قد يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دول إلى أخرى، وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الدخول فيها.

د. الظروف الطارئة

قد تحدث أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان البلد المعني كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا، فهذه الحالات ستؤثر على صادرات البلد المعني مما يؤدي إلى انخفاض حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي، خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الرابع: أساليب تسوية اختلال ميزان المدفوعات

إن التوازن في ميزان المدفوعات هي ضرورة حتمية، لكن المعنى الحقيقي له هو تحقيق نمو اقتصادي متواصل مع قبول اختلال خارجي من حين لآخر، وبمجرد حدوثه تبدأ سلسلة من أساليب المعالجة، بدء من أساليب التسوية التلقائية التي تعتمد على المتغيرات الاقتصادية في الاتجاه الذي يخدم التوازن، لكن رغم ذلك لا تدع الحكومات قوى السوق تعمل لوحدها، لأنّه قد يكون أمامها قبول أحد الاختيارين، إما الحفاظ على الاستقرار الداخلي أو تحقيق التوازن الخارجي وبتدخلها تعمل على الموازنة بين أهدافها، و يكون ذلك إما بالتمويل أو المعالجة، ومن أهم الأساليب:

أولا: السياسة المالية والنقدية[1]

هذه السياسة قد تكون انكماشية أو توسعية على حسب الاختلال الحاصل إذا كان عجزا أو فائض، ويكون ذلك من خلال التأثير على الطلب الكلي للدولة، وما يترتب عنه من تغيرات في الدخل والإنفاق الكلي والأسعار، وقبل تفسير آلية عمل هذه السياسة تجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية والنقدية (خاصة السياسة الانكماشية) في عملها تعتمد على:

- مدى قدرة هذه السياسة على تغيير (زيادة أو تخفيض) الطلب الكلي على السلع والخدمات، فكلما زادت هذه القدرة كلما أدى إلى (زيادة أو تخفيض) الواردات و (تخفيض أو زيادة) الصادرات.

وهذا يتوقف على حجم المضاعفات (مضاعف كمية النقود، مضاعف الإنفاق الحكومي...الخ)، بحيث كلما كانت المضاعفات كبيرة كّلما أدت الإجراءات المالية والنقدية إلى تغيرات كبيرة في الطلب الكلي.

- عملية تخفيض الطلب الكلي وتأثيرها في تحسين ميزان المدفوعات تتوقف على أهمية المعاملات الخارجية في الاقتصاد الوطني ككل، وكلما زادت نسبة مشاركة هذه المعاملات كلما كانت الفعالية كبيرة والعكس، لهذا نجد أن السياسة الانكماشية فعالة في الدول النامية للأهمية الكبيرة للقطاع الخارجي.

[1]– حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 51–53.

1. السياسة النقدية

يكون تدخل الدولة من خلال التحكم في عرض النقود والتأثير على التكلفة والمقدرة الائتمانية للبنوك التجارية، وذلك من خلال سياسات البنك المركزي الذي يقوم في حالة العجز الخارجي برفع تكلفة اقتراض البنوك التجارية أو ما يسمى بميكانيكية "سياسة النقود الغالية"، وهذا ما يؤدي بالبنوك التجارية بدورها إلى رفع تكلفة إقراض الأفراد والمشروعات لانخفاض قدرتها الائتمانية، وبالتالي انخفاض الطلب على القروض وانخفاض الإنفاق المتاح، ومن أهم السياسات التي يقوم بها البنك المركزي ما يلي:

أ. التغيير في سعر الخصم

وفق الحالة، فإذا أراد أن يطبق سياسة انكماشية يقوم برفع سعر الخصم "وهو سعر اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي" وهذا ما ينعكس بالارتفاع في أسعار الفائدة ويؤدي بالمستثمرين إلى تخفيض طلبهم للقروض في انتظار رجوع أسعار الفائدة إلى المستوى المطلوب، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري.

بالإضافة إلى أن الارتفاعات في أسعار الفائدة هي مؤشر للمستثمرين عن الوضعية الاقتصادية السيئة، وهذا ما يكبح استثماراتهم ويساعد على تخفيف الضغط التضخمي، كما أن هذه الوضعية تشجع الأفراد أكثر على الادخار للاستفادة من أسعار الفائدة وبالتالي تخفيض إنفاقهم الاستهلاكي.

إن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالأجنبية ويشجع الأفراد والمشروعات على استهلاك السلع المحلية بدلا من السلع الأجنبية، أي انخفاض الواردات، كما أن صادرات البلد تصبح تنافسية أكثر وتزيد في هذه الفترة، أما حساب رأس المال فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدفقات رأسمالية أجنبية للداخل خاصة قصيرة الأجل لأنّها أكثر حساسية للتغيرات في أسعار الفائدة، وبالتالي تدعيم الجانب الدائن لهذا الحساب.

ب. السياسات الأخرى

بالإضافة لسعر الخصم يستطيع البنك المركزي التأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وخفضها برفع الاحتياطي الإلزامي المفروض، فتقوم برفعه من أجل التخفيض من فائض السيولة لدى البنوك وتخفض هذا الاحتياطي في الحالة العكسية، أو قيامه بإصدار أوراق حكومية للبنوك والجمهور، بغرض تخفيض السيولة المتاحة للبنوك التجارية، وبالتالي عرضها للإقراض وهذا من خلال السوق المفتوحة، وقد تستعمل في أوقات الضرورة قيودا نوعية وتنظيمية للائتمان الممنوح.

وبالتالي فإن السياسة النقدية الانكماشية تساعد على تخفيض عرض النقود، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي (عن طريق المضاعف)، والإنفاق الكلي بما فيه الإنفاق على الواردات، مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.

أما إذا كان الميزان فائضا، فإن السياسة النقدية تكون عكسية أي توسعية تعمل على توسيع الدخل والإنفاق الكلي، فيقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة وزيادة القدرة الائتمانية في منح القروض، بالإضافة إلى تنامي طلب المستثمرون عليها وانخفاض المدخرات وتحولها إلى الاستهلاك الخاص، وبالتالي فإن زيادة العرض النقدي سينعكس على الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تفضيل المنتجات الأجنبية على المحلية، بزيادة في الواردات وانخفاض للصادرات، أما على صعيد رؤوس الأموال، فإن أسعار الفائدة المنخفضة لا تشجع على دخول رؤوس الأموال الأجنبية بل تؤدي إلى خروجها، وكل هذا يخفف من حدة الفائض.

لكن السياسة النقدية لم تكن استجابتها دائما مضمونة في الاتجاه المرغوب، وذلك لمحدودية الأساليب المستعملة، فعلى سبيل المثال زيادة سعر الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري إذا كان المستثمرون متفائلون، فإنّهم يستمرون في الطلب على الاقتراض بغض النظر عن التكاليف، أو عدم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للداخل لتخوف الأجانب من الأوضاع الداخلية السائدة وذلك رغم ارتفاع أسعار الفائدة، أو قد يحجم المستثمرون عن طلب القروض رغم انخفاض أسعار الفائدة لتخوفهم من الحالة الاقتصادية أو تقديرهم السيئ لأرباحهم.

2. السياسة المالية

يكون تدخل الدولة من خلال هذه السياسة بالعمل على تغيير الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص في الاتجاه الذي يخدم حالة ميزان المدفوعات. فتكون هذه السياسة انكماشية في حالة عجز في الميزان التجاري، وذلك بتقليص الإنفاق الحكومي والاقتصار فقط على النفقات الضرورية كالمتعلقة ببناء الهياكل الاقتصادية أو النفقات الاجتماعية. أو تقليص الإنفاق الخاص من خلال رفع الضرائب المباشرة على الأرباح وكبح الإنفاق الكلي بما فيها الإنفاق على الواردات، وبالتالي التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

وقد تقوم الدولة بالتأثير مباشرة على أسعار السلع بفرض ضرائب جديدة ورفع تكلفتها وبالتالي سعرها، وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ويمكن للدولة القيام بتخفيض الإنفاق الحكومي والخاص في نفس الوقت، أو كل واحد على حدا، بالإضافة إلى زيادة إيراداتها نتيجة للضرائب.

أما إذا كانت الدولة تعاني من فائض في الميزان فهي تقوم بسياسة توسعية من خلال توسيع الإنفاق الحكومي وكذا زيادة الدخول والقدرة الشرائية للمستهلكين بتخفيض الضرائب أو إلغاء بعضها، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات وامتصاص الفائض وتقليصه.

ثانيا : القيود المباشرة على المعاملات الدولية[1]

تتمّثل في قيود تؤثر على الأسعار أو الكميات في الصادرات والواردات، وهي في أغلب الأحيان تتجسد في سياسات تجارية تعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات خاصة في حالة العجز.

1. القيود على المعاملات التجارية

أي فرض قيود على دخول وخروج السلع عبر الحدود من أجل تحسين حالة الميزان التجاري بصفة خاصة، وميزان المدفوعات بصفة عامة، ومن أهم هذه القيود:

أ. الرسوم الجمركية

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود تصديرا واستيرادا، ويكون الغرض منها مالي بالحصول على إيرادات، أو حمائي لحماية الصناعات المحلية الناشئة، أو الغرض الذي يهمنا وهو الحد من الواردات من خلال التأثير على أسعار الواردات وجعلها أغلى، مما يؤدي إلى نقص الطلب عليها وبالتالي انخفاض المدفوعات نحو الخارج، وبفرض أن هذه الرسوم لا تتأثر بها الصادرات وبالتالي يصبح الفرق بين الصادرات والواردات أقل ويؤول إلى تخفيف عجز ميزان المدفوعات وحتى تحقيق فائض.

لكن شرط نجاح هذا الأسلوب هو عدم قيام الدولة التي تتعامل معها بسياسة حمائية مماثلة، كأن تخفض من سعر صادراته نحو هذه الدولة لتعويض الزيادة في أسعار الواردات للبلد نتيجة فرض الرسوم، كما أن صادرات الدولة إلى هذه الدول تصبح صعبة وتتطلب شرطا آخر، وهو مرونة الطلب على السلع المستوردة فلا بد وأن تكون كبيرة من أجل تجسد أثرها، ورغم ذلك يبقى هذا الأسلوب غير ناجح لأنّه لا يمس المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل والإنفاق وغيرها، ولأن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى :

– انخفاض في الصادرات للبلد المعني خاصة إذا كانت السلع المستوردة والمستبعدة هي سلع رأس مالية أو مواد أولية تستعمل في العملية الإنتاجية.

– إن فرض الرسوم وانخفاض الواردات يؤدي إلى تحول الطلب من الواردات إلى المنتجات المحلية البديلة لها، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار إذا اقترب البلد من التشغيل الكامل، أو إلى إحداث ضغوط تضخمية تصبح معها المنشآت المحلية غير قادرة على المنافسة سواء في الأسواق العالمية أو الأسواق المحلية أمام السلع الأجنبية.

[1] – حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ب. نظام الحصص

ظهر هذا الأسلوب من أجل حماية ميزان المدفوعات بتخفيف العجز فيه، خاصة وأن الرسوم الجمركية اهتمت فقط بالسعر دون الكمية، بحيث اتضح أنّه توجد بعض السلع غير مرنة لتغيرات الأسعار وبالتالي لا تؤدي إلى انخفاض حجم الواردات، لهذا وجب تحديد الكمية الواجب تصديرها أو استيرادها للبلد خلال فترة زمنية معينة، وذلك بوضع الحدود القصوى للكميات المستوردة أو المصدرة، وحصص الاستيراد تحدد حسب حاجات الدولة وتوزع على المستوردين المحليين باستعمال أسلوب تراخيص الاستيراد التي تسمح فقط للحاصل عليها بالاستيراد وتحدد فيها السلعة وكميته وكل مواصفاتها.

وبهذا تتحكم الدولة في وارداتها بعدم إعطائها تراخيص إلا للسلع التي تدخل في العملية الإنتاجية والانصراف عن السلع الكمالية وذلك من أجل تخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها، لكن يعترض هذا الأسلوب عوائق تظهر عندما يتم توزيع هذه التراخيص بطريقة غير منطقية، فالطالبين الأوائل هم فقط الذين يحصلون عليها، مما يؤدي لندرتها واتجاه المستوردين إلى الطرق الملتوية للحصول عليها.

2. الرقابة على الصرف

هي رقابة غير مباشرة وكمية على الواردات ويكون ذلك بتثبيت سعر الصرف لعملة البلد، وإجبار كافة المؤسسات والأفراد التعامل بها، ولا يمكن تغييره إلا بقرار من السلطات النقدية، وهذه الرقابة لا تقل أهمية عن الرقابة المباشرة، أو استعمال أسعار الصرف المتعددة حيث تقوم السلطات النقدية بتحديد أكثر من سعر صرف للعملة الوطنية، يستند هذا النظام إلى سعر التعادل الرسمي مع خصم أو إضافة علاوة معينة بالعملة الوطنية، وفقا لنوع السلعة والهدف المراد من ورائها، فتضاف علاوة كبيرة على سعر التعادل للواردات من السلع الكمالية من أجل تخفيض كمياتها، أو منح خصم بالنسبة للواردات الضرورية من أجل الزيادة في حجمها بجعل سعرها أرخص بالنسبة للمستورد، وكذلك زيادة الدعم للصادرات أو تطبيق أسعار صرف عالية بالنسبة للمعاملات الرأسمالية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع عدم خروج الرأس المال الوطني، وبالتالي تقليص العجز في ميزان مدفوعاتها.

ونجد أسعار الصرف المتعددة خاصة في الدول النامية، لكن يعاب عليه أنّه يقوم ببناء هيكل للأسعار الداخلية في عزلة عن مستوى الأسعار السائدة في الخارج، وصعوبة الانتقال في وقت آخر إلى سعر صرف موحد، كما أن استمرار تغير نسبة العلاوة أو الخصم يؤدي إلى تخفيض مستمر للعملة بهدف ضمان الحماية لبعض القطاعات، وعدم استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال والإضرار في الاقتصاد الوطني، دون صرف النظر عن صعوبة تطبيقه ميدانيا لأّنه يتطلب المتابعة الدائمة للأوضاع الاقتصادية الخارجية والداخلية، لتعديل نسب العلاوة والخصم مما يتماشى مع الأهداف، بالإضافة إلى الإجراءات الوقائية التي تقوم بها الدول التي اختلفت أسعار عملتها الوطنية بالنسبة لعملاتها.

كما أن نظام الرقابة يلزم كل حاصل على النقد الأجنبي أن يبيعه للسلطات النقدية حسب السعر الذي تحدده، أي أن المصدر لا يستطيع الاحتفاظ بها ولا بيعها لغير هذه الهيئة، أو بعض المصارف المسموح لها قانونيا والتي تسلمها للهيئة بدورها، وبالتالي ينحصر العرض النقدي الأجنبي عندها وتحتكره ولا تقوم ببيعه إلا للمستورد التي ترى وارداته ضرورية للاقتصاد، وتمتنع عن منحه لمستورد السلع الكمالية أو التي تنافس إنتاجها المحلي، كما أنها تمنع المستثمرين من تحويل كل عوائد استثماراتهم نحو الخارج وإنّما إعادة استثمارها محليا، أو منع خروج الأفراد في سياحة أو سفر بعدم بيعهم النقد الأجنبي، وبهذا تحصر على قدر الإمكان مدفوعاتها للخارج من أجل التخفيف عن العجز ويعتبر هذا النظام شديد الفعالية.

كما تقوم الدول المتقدمة بمبيعات آجلة لعملتها من أجل تثبيط دخول رؤوس الأموال، وتقوم بشرائها الدول ذات العجز من أجل تخفيض خروج رؤوس الأموال.

لكن يجدر بالدولة أن تكون حذرة إذا أرادت أن تنجح الرقابة عن الصرف في تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال عدم تشددها بالمغالاة في تطبيق هذه الرقابة، لأن نجاحها يظهر للوهلة الأولى وسرعان ما يزول عندما تجد الدولة نفسها معزولة عن التعامل مع الخارج.

3. سياسة موازنة الصرف الأجنبي[1]

تتمثل هذه السياسة في الاحتفاظ بقدر كاف من الذهب والعملات الأجنبية وكذا المحلية في الصندوق على مستوى البنك المركزي، ويكون مستقلا عن حساباته، أما الغرض من هذه الاحتياطات فهو تحقيق الاستقرار في سوق الصرف ومواجهة التقلبات في سعر الصرف، بالتدخل بيعا أو شراء حسب الظروف. فإذا حدث مثلا فائض في الطلب على عملة ما سيؤدي إلى ارتفاع قيمتها، وبزيادة المعروض منها بالسحب من الصندوق سيعود الاستقرار.

ظهرت هذه السياسة في الثلاثينات وكانت إنجلترا السباقة في تطبيقها(1932) ، ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الأوروبية وسميت بمال موازنة الصرف، ويتطلب نجاح سياسة الموازنة توفير قدر كبير من العملات الأجنبية لمقابلة تقلبات العرض والطلب على هذه العملات وهو الفخ الذي وقعت فيه معظم الدول التي طبقت هذه السياسة حيث وجدت أن الاحتياطات المتوفرة لديها قادرة فقط على مواجهة التقلبات المؤقتة في قيمة العملة، أما العجز المزمن فيحتاج لاحتياطات كبيرة لا يمكن لصندوق موازنة الصرف توفيرها.

4. التغيير في قيمة العملة الوطنية

أي تغيير سعر تعادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، ويكون بقرار تصدره السلطات النقدية بغرض تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع الوطنية أو العكس.

---

[1] – حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

ففي حالة الفائض تقوم الدولة برفع قيمة العملة المحلية مما يجعل أسعار المنتجات المحلية مرتفعة السعر، ويؤدي إلى انصراف الطلب عنها إلى استيراد السلع الأجنبية وهذا من شأنه امتصاص الفائض بزيادة المدفوعات نحو الخارج.

أما في حالة العجز تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية وتعتبر هذه العملية خط الدفاع الأخير الذي تملكه الدولة بعد فشل كل الأساليب السابقة، فالتخفيض يعتبر أكثر فعالية، وفي نفس الوقت أكثر خطورة، لأن الدولة تقوم بمشاركة مشاكلها الداخلية مع الدول الأخرى، لهذا فهي لا تستطيع أن تقوم بالتخفيض بقرار تلقائي وإنما بموافقة من المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي لضرورة توافر شروط معينة لنجاح هذه العملية، وأهمها عدم قيام الدول الأخرى بسياسة مماثلة حتى لا ترجع الدولة إلى نقطة البداية.

هذه العملية ترتكز على أّنه عند تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالنسبة للمستورد المحلي وانخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للمستورد الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات ونمو حجمها وانخفاض الطلب على الواردات وتقلص حجمها. ونجاح هذه الآلية يعني التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

وفي الأخير يمكن القول أن الأساليب المذكورة هي الأساسية ويمكن للدولة أن تستعمل أسلوبا واحدا أو مجموعة من الأساليب حسب الحالة التي تعاني منها. بالإضافة إلى وجود أساليب أخرى أقل أهمية لمحدوديتها، كإعانات التصدير من أجل تخفيض أسعار الصادرات، أو كالأساليب التنظيمية متمّثلة في المعاهدات التجارية أو الاتحادات الجمركية أو المناطق الحرة، وهي مجرد طرق من أجل تنظيم المعاملات الخارجية للدولة فحسب، والتقليل من القيود الموجودة بين الدول وإحداث تكامل اقتصادي بينها، كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الأساليب لا يمكن استعمالها إلا في البلدان ذات النظام الاقتصادي المقيد وليس الحر كنظام الحصص، بالإضافة إلى العولمة ووجود المدافعين على حرية التجارة الخارجية أين أصبحت هذه القيود غير مسموح بها.

كما أن الدولة تحاول استعمال الأساليب بالتدرج من البسيط وصولا إلى الأساليب المعقدة كتخفيض قيمة العملة الخارجية، وعموما تكون هذه الأساليب أكثر نجاعة في حالات الاختلال المؤقت، أما الاختلال الدائم فإنها تعتبر مجرد فرصة لربح الوقت من أجل بناء الهيكل الاقتصادي الذي يلزم وقتا طويل، ولأن سياسة تغيير القيمة الخارجية للعملة الوطنية الأكثر فعالية. ولمعرفة تفاصيل أكثر عن هذه السياسة، وجب التعرف على آلية سعر الصرف والطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال تغييره.

المبحث الثاني: نظرة عن الميزان التجاري

تتعدد أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشتمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال وتكنولوجيا، التي تتم عبر الحدود لمختلف الدول في العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول وتشتمل على مجموعة كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة أو مصنعة، زراعية أو صناعية، استهلاكية أو رأسمالية، والتي تسمى بالمعاملات السلعية، او المعاملات المنظورة والتي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه

أولا: مفهوم الميزان التجاري.

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا.[1]

الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما، خلال فترة ما، وبين صادراته، فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل أن البلد ذو ميزان تجاري ملائم أو موافق، وإذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات قيل أن البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم أو غير موافق.[2] وهذه الفترة عادة لا تتعدى 3 أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد، ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (x) – إجمالي واردات البلد (x).[3]

الميزان التجاري بشكل عام هو جزء في ميزان مدفوعات دولة ما الذي يتعلق بالبضائع المستوردة أو المصدرة.[4]

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية العامة، وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في القيمة المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته، أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة والمصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات.[5]

---

[1]– عبد الجليل عجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري ـ دراسة حالة الجزائر ـ، مذكرة ماجستير، مدرسة دكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 96.

[2]– صديقة باقر عبد الله، الميزان التجاري وتنمية الصادرات النفطية، مديرية إحصاءات التجارة، ص 02.

[3]– عبد الجليل عجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[4]– جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 387.

[5]– ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الميزان التجاري، https://ar.wikipedia. org/wiki ، 2017/03/05، 21:00 .

ثانيا: أقسام الميزان التجاري.

ينقسم إلى الميزان التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي:[1]

1. الميزان التجاري السلعي

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

2. الميزان التجاري الخدمي

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).

المطلب الثاني: الصادرات والواردات

الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، لهذا سيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات، فلقد أخذت الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد.

أولا: الصادرات

1. مفهوم الصادرات

تعددت التعاريف المتعلقة بالصادرات ونذكر منها ما يلي:

تعرف الصادرات على أنها: "مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج".[2]

وتعرف أيضا على أنها: " انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من البلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق العالمية."[3]

ويمكن تعريفها بأنها " مبيعات البضائع في الخارج، وبمفهوم آخر تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية، وتغيراتها الإيجابية تجر زيادات في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات للنشاط الاقتصادي.[4]

---

[1]– عبد الجليل عجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[2]– دنيا احمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، كلية الإدارة والاقتصاد، **تنمية الرافدين**، جامعة الموصل، 5 / 9 / 2006 ، ص 131

[3]– بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف، 2009، ص 88

[4]– المرجع نفسه، ص 88.

وكتعريف شامل يمكن القول بأن الصادرات هي مجموع السلع والخدمات وغيرها من الخيرات بكل أنواعها التي تنتقل من البلد المنشأ إلى الخارج قصد عرضها في الأسواق العالمية، وتعتبر الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية، وكلما كانت تغيراتها إيجابية كلما عادت علينا بالفائدة .

2. أنواع الصادرات

يمكن تقسيمها كما يلي:[1]

أ. **الصادرات المنظورة:** والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل : القمح، السيارات...، وتنتقل من المقيمين في الدولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.

ب. **الصادرات غير منظورة:** وتتمثل في صادرات الخدمات وتشمل : المواصلات والاتصالات، السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة، الإيرادات الاستثمارية، ويلاحظ أن جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو أمر أصعب كثيرا منه بالنسبة لصادرات السلع .

ج. **الصادرات المؤقتة:** وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومنها :

- المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات، أو الصالونات الدولية.
- مواد وأجهزة أو آلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج أو في إطار عقود مقاولة من الباطن.
- إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

د. **الصادرات النهائية:** وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع المستورد .

ثانيا: الواردات[2]

الواردات يمكن تعريفها على أنها:" الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين

[1]– بلقلة ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2]– نسمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005/ 2012)، مذكرة الماستر ، تخصص مالية واقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2009 ص 24.

بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.

إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه وتبعيته للخارج، فإنه يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية.

ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة وإليها، حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين.

المطلب الثالث: الاختلال والتوازن في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شاسعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا، ومن خلال هذا المطلب حاولنا استعراض التوازن والاختلال في الميزان التجاري كما يلي:

أولا: التوازن في الميزان التجاري[1]

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانبين الدائن والمدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي

(المنتجات المحلية)

معناه:

الانتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

فالصادرات تتمثل في الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي.

[1] – دوحي سلمى، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها – دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص ص 118-120.

ثانيا: الاختلال في الميزان التجاري:

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة عن مطلوباتها في الدول الأخرى، وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان، ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج)، ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبيا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات والزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات.

فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية في تحقيق تنمية اقتصادية، غير ملائمة مع اعتماد الدولة سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي، فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد.

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المختلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية، حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدراتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب، ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية.

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشية أعلى من مستواها، فالدول في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدراتها، بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

ثالثا: أسباب الاختلال الميزان التجاري.[1]

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية:

1. الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في:

أ. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية

نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع، وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص للواردات وبالتالي يحدث اختلالا أيضا في الميزان التجاري للدولة.

ب. أسباب هيكلية

هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

ج. أسباب دورية

وتشمل كل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

- **الأزمات الاقتصادية المتكررة:** والتي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.
- **تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى التأثير على هيكل التجارة الخارجية.
- **العوائق التجارية:** التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من التعريفة الجمركية ونظام الحصص، رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات.

[1] – دوحي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص ص 121– 122

2.أسباب غير اقتصادية: والمتمثلة في:

أ. عوامل طبيعية: الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاد الثروات الطبيعية، مما يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

ب.التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار سلع الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

ج.الظروف السياسية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

د. النمو الديمغرافي: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

هـ. الإضرابات العمالية: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف، ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحلية، ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.

رابعا: أنواع الاختلال في الميزان التجاري.[1]

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:

1. الاختلال الطارئ

يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، قد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلا إذا كانت الدولة تعتمد الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات، في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلاءم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي، فإن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في

[1] – دوحي سلمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124

الميزان التجاري، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات استثنائية أو طارئة.

2. الاختلال الدوري

وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية، حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية، ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي الميزان التجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي، حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض إنتاجها ما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.

3. الاختلال الدائم

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية، ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي، وهو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر:[1]

1. التضخم يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

2. معدل نمو الناتج المحلي يمثل الناتج المحلي الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن الـ **PIB** هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في

[1]- دوحي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص ص 125- 126.

إنتاجه في الداخل، أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أو أجنبية، كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

3. تغيرات أسعار الفائدة التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

4. سعر الصرف يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

خاتمة الفصل:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الموازين التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية، وما زاده أهمية هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، حيث أن ميزان المدفوعات يوضح لنا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات خارجية، ومن ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي، ويحدث الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة ، حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق الفائض لما يعكسه من آثار إيجابية وقوة للاقتصاد، والميزان التجاري عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات، فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حسّاس فيما يخص النمو الاقتصادي، كما يلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية.

ومن خلال ما تناولناه عن الميزان التجاري بصفة عامة في الفصل الثاني سنحاول في الفصل الموالي التطرق إلى الميزان التجاري الجزائري ومعرفة أهم تطوراته وما مدى تأثره بتقلبات أسعار النفط.

الفصل الثالث:

تقلبات أسعار النفط

وانعكاساتها على الميزان

التجاري الجزائري

مقدمة الفصل

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنويعا في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي النفط وبنسبة تصل إلى 97 %، وهذا ما يجعلها عرضة للصدمات والأزمات السعرية التي تمس هذه السلعة، وهو بالفعل ما حدث خلال العقود السابقة والتقلبات التي مست أسعار النفط، والتي بدورها انعكست على الميزان التجاري للبلد إما إيجابا محققة بذلك فائض وهذا في حالة ارتفاع أسعار النفط، وإما سلبا وذلك في حالة انخفاضها محققة عجزا، أو أن يكون الميزان التجاري في حالة توازن، ومن خلال هذا الفصل فإننا نهدف إلى إبراز العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على الميزان التجاري الجزائري، وهذا من خلال تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري وتطوره خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015 وذلك بالوقوف على دراسة انعكاس أسعار النفط على حصيلة كل من الصادرات وكذا الواردات، وانعكاسها على رصيد الميزان التجاري ومعرفة وضعيته.

وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: وضعية النفط في الجزائر

المبحث الثاني:تطور الميزان التجاري الجزائري

المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2008-2015)

المبحث الأول: وضعية النفط في الجزائر

يعتبر النفط في الجزائر موجود منذ القدم، وتم ملاحظته على الطبيعة باستخدام "عيون النفط" منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك، وطوال هذه العصور كان النفط في شكله الخام يستعمل في أغراض مختلفة.

المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر

جرى البحث عن النفط في الجزائر سنة 1890 وقد أكتشف لأول مرة بكميات تجارية سنة 1949، في الجنوب الغربي من البلاد، فاتجهت أنظار الحكومة الفرنسية إلى صحراء الجزائر وركزت اهتمامها حول ما يمكن أن يتضمنه باطن هذه الصحراء التي كان تركيبها الجيولوجي يشجع على توقع وجود مكامن نفطية فيها، حيث مر بعدة مراحل هي:

أولا: مرحلة ما قبل الاستقلال.

بدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط في الأراضي الجزائرية عام 1913، وكان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غيليزان، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وعين فكرون وسيدي عيش، ولم تسفر هذه المحاولات على أي اكتشاف، وفي الفترة 1952-1953 منحت الحكومة الفرنسية أولى رخص تنقيب كبيرة في الصحراء الجزائرية للمؤسسات العامة الفرنسية، وفي عام 1956 بدأت الآمال تتحقق حيث في جانفي تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل علجية في جنوب شرق البلاد، كما تم في نفس السنة اكتشاف أكبر حقول النفط في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود، مما دفع بالحكومة الفرنسية إلى تشجيع رؤوس الأموال الخاصة، سواء كانت فرنسية أو أجنبية.[1]

وذلك من أجل الإسراع في الكشف عن الثروات النفطية وتأمين استغلالها، وقد كان التشريع السائد هو قانون التعديل الفرنسي إلا أن أحكامه لم تكن تتضمن تسهيلات كافية في الميدان النفطي، لذا تم وضع تشريع خاص هو قانون النفط الصحراوي الصادر في 22 نوفمبر 1958، والذي اتخذ كأساس له نظام امتيازات مشابه لنظام الامتيازات التقليدي، الذي كان سائد في الشرق الأوسط، بما في ذلك قاعدة مناصفة الأرباح، مع تقرير بعض التسهيلات الإضافية.

يمكن القول أن أولى السياسات السعرية للمحروقات المستخدمة في الجزائر ما قبل الاستقلال هي سياسة الأرباح المناصفة المعدلة، حيث تم اعتماد المناصفة على أساس الأسعار المحققة فعلا للنفط.

[1]- جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2010) على الاقتصاديات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 112.

ونتيجة لتلك التسهيلات اندفعت الشركات لتتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، حيث بلغ عدد الطلبات 28 عام 1958، وعند الاستقلال كانت الشركات الفرنسية تسيطر على حوالي ثلثي إنتاج النفط الجزائري.[1]

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية " سوناطراك".[2]

منذ سنة 1963، وبعد مرور أقل من سنتين عن إعلان الاستقلال، اتضح لمسؤولي الجزائر المستقلة أن قيام شركة وطنية للمحروقات يعتبر ضرورة سياسية واقتصادية ملحة، فعلى مستوى التوجيه العام للفعاليات النفطية نجد أولا أن النصوص التشريعية الموروثة عن الماضي والواردة فيما يدعى ب " قانون النفط الصحراوي"، خلقت للجزائر المستقلة عبئا ثقيلا من القيود القانونية، والأوضاع المكتسبة حصرت دورها في جباية العائدات وحرمتها من كل مبادرة مباشرة في استغلال خيراتها الطبيعية.

ولم يكن من الطبيعي أن يقتنع المسؤولون الجزائريون بهذا الدور، كما وأن اهتمامهم باستمرار صادراتهم النفطية وبنموها بالتعاون مع الشركاء الأجانب لم يكن ليمنعهم من ممارسة مسؤولياتهم الوطنية في توجيه الفعاليات النفطية بشكل يتلاءم ومصلحة التقدم الاقتصادي للجزائر، وتلك مهمة تستدعي قيام مؤسسة وطنية ذات منفعة عامة، وبالفعل فقد صدر المرسوم رقم 63-491 بتاريخ 31 ديسمبر 1963، ليعلن عن قيام الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك".

ويتجاوز هذا المرسوم إطار العموميات المألوف ليحدد للمؤسسة الجديدة الأهداف التالية:

- إعداد الدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية أو البحرية للمحروقات بنوعيها السائل أو الغازي؛
- استعادة السيطرة على الثروات البترولية وبصفة تدريجية؛
- شراء وبيع المحروقات السائلة والغازية؛
- الحصول على الحقوق والتراخيص وتوقيع الاتفاقيات الضرورية لإنجاز كل مشروع؛
- تنفيذ جميع العمليات العقارية وغير العقارية والمالية والصناعية والتجارية المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بأهداف الشركة.

وقد حدد الرأس المال الأولي لسونا طراك بـ 40 مليون دينار، مقسمة على 4000 سهم، قيمة كل سهم 100 ألف دينار، وينحصر حق تملك هذه الأسهم بالدولة والمؤسسات العامة.

ويخول المرسوم التأسيسي للشركات حق تعديل رأسمالها وعقد القروض بضمانة الدولة وبدونها، عن طريق إصدار الالتزامات أو السندات أو بأية وسيلة أخرى.

---

[1]- جامع عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 112-113.

[2]- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري الفترة الممتدة بين (1986-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 05 ماي 2012، ص ص 41-42.

ورغم أن هذه الشركة بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، فإنها استطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر وإفريقيا، وتحتل المرتبة 12 في مجال النفط عالميا.

يجب أن نشير أنه قبل قرارات التأميم الشهيرة في 24-02-1971 كانت الجزائر قد باشرت سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات معتمدة في ذلك على الشركة الوطنية سوناطراك، وتتمثل في:

- بدأت بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سوناطراك، وعند نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% من النقل و65% من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع، ثم تأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967؛
- القيام بتشغيل أنبوب نقل النفط سنة 1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم في جانفي 1967؛
- قامت بعملية شراكة بينها وبين شركة "غيت" الأمريكية بنسبة 51% لسوناطراك (وهي الشراكة الأولى من نوعها).

ثالثا: مرحلة التأميم.

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال،[1] لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة جدا لهذه العملية فقامت بـ:[2] إقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها، حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963 ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار.

وفي دستور 1976 وفي المادة 14 التي حددت بشكل صريح ملكية الدولة وبكيفية لا رجعة فيها ما يلي " الأراضي الرعوية، الأراضي المؤممة زراعية كانت أو قابلة للزراعة والغابات والمياه وما في باطن الأرض والمناجم والمقالع والمصادر الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية وللمنطقة الاقتصادية الخاصة"، وفي المادة 25 والتي نصت على " تمارس سيادة الدولة الجزائرية من مجموعة ترابها الوطني وعلى مجالها الجوي وعلى مياهها الإقليمية، كما تمارس سيادة الدولة على الموارد المختلفة الموجودة على كل سطح جرفها القاري أو باطنه، أو في منطقتها الاقتصادية الخاصة بها"، وتأكد ذلك في دستور 1989 ودستور 1996 اللذان نصا صراحة في المادة 17 على أن " الملكية العامة هي تلك المجموعة الوطنية وتشمل باطن الأرض والمناجم، والمقالع والموارد الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية والحية، في مختلف مناطق الأملاك الوطنية، البحرية والمياه والغابات".

[1]- الحاج قويدر، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 (دراسة تحليلية)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012، ص 43.

[2]- جامع عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 178.

إن ملكية قطاع المحروقات لا يمكن أن تكون لغير الدولة الجزائرية، وتجسدت على أرض الواقع وبصفة فعلية أهمية قطاع المحروقات في الرابع والعشرين من شهر فيفري من عام 1971 عندما أمنت الجزائر قطاع محروقاتها وألغت نظام الامتياز بصفة قطعية ونهائية، وأرست بذلك أساس نظام جديد لاستغلال محروقاتها قائم على أساس تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وأعطى لشركة سوناطراك كامل الصلاحيات التي تسمح لها ببسط نفوذها على القطاع، وتم حصر نوعية العقود التي يمكن للشركات النفطية العالمية أن تبرمها مع شركة سوناطراك في نوع واحد وهي عقود الخدمات التي اشتهر منها نوعان في الجزائر وهما:

أ. **عقود الخدمات بالأخطار:** حيث تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بعمليات الاستكشاف ولا تتحصل على المكافأة، ولا على تعويض تكاليف عمليات الاستكشاف إلا في حالة حصولها على نتيجة إيجابية وتتحمل كل الخسائر في حالة الحصول على نتيجة سلبية.

هذا النوع من العقود يعتبر مجحفا للغاية في حق الشركات الأجنبية وأدى إلى عزوفها عن الاستثمار في الجزائر.

ب. **عقود المساعدة التقنية:** هنا لا تتحمل الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها فقط مقابل مكافئة متفق عليها مسبقا.

سار هذا النوع من العقود في الجزائر لمدة 15 سنة أثبتت خلالها فشلها في رفع التحديات التي تواجه قطاع المحروقات الوطني، فخلال الفترة 1971–1985 لم يتم إبرام سوى 25 عقدا مع الشركات الأجنبية، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة ولم تحقق عمليات الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة للغاية.

رابعا: مرحلة الإصلاحات.

عند حدوث الأزمة النفطية لعام 1986 وانهيار أسعار المحروقات بشكل رهيب تضرر الاقتصاد الجزائري، وبنسبة كبيرة للغاية، وحاولت السلطات الجزائرية القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة، هذه الإصلاحات لم تتجاوز القطاع النفطي باعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني والمصدر المالي الوحيد للدولة الجزائرية، فكانت الإصلاحات في القطاع النفطي تهدف إلى تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة من جهة، وتوفير الأموال اللازمة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في القطاعات الأخرى، وهذا من خلال زيادة عائدات الصادرات النفطية عن طريق زيادة الإنتاج ورفع مستوى الاحتياطي النفطي الوطني من خلال زيادة عمليات البحث والتنقيب لأجل استكشاف حقول نفطية جديدة تساعد على تحقيق تطلعات الحكومة الجزائرية.[1]

[1]– وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 179.

فبعد ما عانته الجزائر من الأزمة الاقتصادية بسبب تراجع أسعار البترول وضعف الإنتاج، وجدت نفسها في حاجة إلى الاستفادة من التمويل والتكنولوجيا لرفع قدراتها الإنتاجية من البترول، فبادرت ضمن هذا المنطق في أوت 1986 بإقرار القانون 14/86 الذي يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات ونقلها بالأنابيب، وأصبح التشريع الجديد يقدم للشركات البترولية خيارات سواء بتكوين شركات مختلطة أو باتفاقيات تقاسم الإنتاج، ولكن حقل تطبيقه يستثني الآبار المكتشفة من قبل، ومع تزايد حاجة الجزائر آنذاك إلى التمويل والسيولة النقدية من أجل تسديد خدمات الديون، قامت بتعديل هذا القانون سنة 1991 لتوسيع مجال عمل الشركات الأجنبية لاستغلال الآبار المكتشفة سابقا بهدف رفع معدلات الاسترجاع التي تحتاج إلى تقنيات عالية لا تملكها سوناطراك، كما وسع القانون مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا، بعدما حصر القانون السابق إطار الشراكة في قطاع النفط فقط، كما توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر.[1]

خامسا: مرحلة الإصلاحات الجديدة للقطاع في الجزائر.

جاء القانون الجديد للمحروقات وهو القانون رقم 07/05 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والذي جعل النصوص القانونية أكثر تلاؤما، حيث تستهدف صياغاته في جعل قطاع المحروقات قطاعا متفتحا ومواتيا للاستثمار، وهو قانون يزيد في أهمية البحث داخل مناطق ناقصة أو منعدمة التنقيب في المجال المنجمي، كما يهدف القانون فضلا عن ذلك إلى تنمية مداخيل الدولة الجبائية، كما سمح هذا القانون بإنشاء وكالتين للمحروقات، وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط) ووكالة وطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات (سلطة ضبط المحروقات).

إن الترتيبات الجديدة التي تضمنها القانون كثيرة ومتعددة ولعل أهمها الفصل التام بين نشاط سوناطراك والدولة، إلغاء نظام تقاسم الإنتاج، اعتماد نظام جديد للتعاقد، تحرير النقل عبر القنوات، تبني نظام جنائي جديد.

أ. **الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك:** إن أهم البنود الواردة في نص القانون الجديد هي تلك التي تنص على الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك، وترسي مسافة قانونية واضحة بين الدولة والشركة وتوضح صلاحيات كل طرف، ومن أجل ذلك تم استحداث وكالتين جديدتين للمحروقات، تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، توكل إليهما صلاحيات سوناطراك السابقة.

ب. **إلغاء نظام تقاسم الإنتاج وإرساء نظام تعاقدي جديد:** إن الفكرة التي أثارت أكبر قدر من الجدل، والتي لاقت أشد أنواع الاعتراض هي تلك التي وردت في المادة 48 من نص القانون الجديد، فهذه المادة ألغت ضمنيا العمل بعقود تقاسم الإنتاج، عندما أعطت المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 7% على الأقل

[1]– محمد التهامي طواهر وآخرون، مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956–2012) التحديات وأهم الإنجازات والآفاق، الملتقى الدولي "الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية ممارسة الدولة، والاقتصاد والمجتمع"، جامعة الجزائر، 2012، ص ص 8–9.

من حقوق المساهمة في أية شراكة، ولم تترك سوى خيار يتراوح بين 30% على الأكثر و20% على الأقل لشركة سوناطراك، وبهذا فإن القانون يرسي في حقيقة الأمر نظاما تعاقديا جديدا أقرب ما يكون إلى نظام الامتياز الذي ساد قبل مرحلة التأميم.

ج. **الوقاية من المخاطر وحماية البيئة:** زيادة على الأحكام المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها والخاصة بالأمن الصناعي، فإن النشاطات التي يحكمها هذا القانون يجب أن تتابع من قبل المتعاملين بشكل ينذر مسبقا بكل المخاطر المرتبطة بها، ومن بين أهم المخاطر المرتبطة بالبحث عن المحروقات واستغلالها نجد حرائق الآبار وتسرب المحروقات، كما نص القانون في بعض مواده على بعض الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية البيئة.

ولكن لم يمض عام واحد من صدور هذا القانون حتى تم تعديله نتيجة لتضارب الآراء حوله بين مؤيدين ومعارضين، إذ تمت المصادقة على الأمر الجديد المعدل والمتمم لهذا القانون عام 2006 من قبل نواب المجلس الشعبي الوطني، وقد مست التعديلات خصوصا المواد 48-32-5-68-70-69 الخاصة بالنقل عن طريق الأنابيب، كما مس تعديل كذلك المادة 58 و101 وكان فحوى هذه التعديلات هو زيادة حصة سوناطراك في عقود البحث والاستغلال للمحروقات بالشراكة لتصبح 51%.[1]

المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2008-2015).

إن تطور أسعار النفط خلال فترة الدراسة والممتدة من (2008-2015) يمكن تقسيمها إلى فترتين:

- الفترة الأولى: الممتدة من 2008 إلى غاية 2012.
- الفترة الثانية: الممتدة من2013 إلى غاية 2015.

- **الفترة الأولى: تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2008-2012).**

في هذه الفترة شهدت السوق النفطية العالمية تذبذب في أسعار النفط، وذلك راجع للأزمة المالية العالمية، وبعد التعافي من الأزمة أدى ذلك إلى ارتفاع العوائد النفطية لدول الأوبك، هذا الوضع السائد أثر بشكل ملحوظ على أسعار النفط الجزائري، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] محمد التهامي طواهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

الجدول رقم (1.3): تطورات أسعار النفط الجزائرية خلال الفترة (2008-2012)

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
سعر النفط	98.96	62.35	80.35	112.92	111.49

Source : OPCE , Annual Statistical bulletin, 2014, Sur le site http://www.opec.org, P 82.

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار النفط سنة 2009 شهدت تدهورا ملحوظا، فقد انخفضت أسعار النفط من 98.96 دولار للبرميل سنة 2008 لتبلغ 62.35 دولار للبرميل سنة 2009، وذلك بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية الذي كان لها أثرا واضحا على سوق النفط، بالرغم من أن سنة 2008 هي السنة التي شهدت بروز الأزمة المالية العالمية لكن الأسعار لم تتأثر حتى سنة 2009 وذلك نتيجة الطلب المتزايد على النفط، لتعود بعد ذلك للصعود سنة 2010 لتبلغ 80.35 دولار للبرميل، وكذلك واصلت سنة 2011 ارتفاعها لتصل إلى 112.92 دولار للبرميل محققة بذلك أعلى سعر خلال هذه الفترة لتعود وتنخفض بشكل طفيف سنة 2012 حيث قدرت بـ 111.49 دولار للبرميل.

- **الفترة الثانية: تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2013-2015).**

تجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة شهدت السوق العالمية بعد مرور سنة ونصف من سنة 2012 أي منتصف سنة 2014 أزمة انهيار أسعار النفط، والذي كان وراءه عدة أسباب منها تباطؤ النمو في الصين والتي تمثل شطرا كبيرا من الطلب العالمي، أما السبب الرئيسي هو طلب منظمة الأوبك بتسقيف الإنتاج من الدول الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، وأسباب سياسية متعلقة باتفاق منتجو النفط الكبار على معاقبة روسيا وإيران، كما أن هذه الأخيرة في اتفاقها مع السداسية بشأن ملفها النووي جعل الأسعار تهوي ما دون الخمسين.

لكن يبقى السبب الرئيسي والمؤثر هو زيادة العرض النفطي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمتأتي أساسا من النفط الصخري، هذا الوضع أثر على أسعار النفط الجزائرية، كما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم (2.3): تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2013-2015).

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	2013	2014	2015
سعر النفط	109.38	99.19	52.79

Source : -opce, Annual Statistical bulletin, 2014, Sur le site:http://www.opec.org, P 82.
-opce, Annual Statistical bulletin, 2015, Sur le site:http://www.opec.org, P 82.

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار النفط سنة 2013 شهدت انخفاض ملحوظا حيث بلغت 109.38 دولار للبرميل، أما سنة 2014 تدهورت أسعار النفط لتبلغ 99.19 دولار للبرميل، وذلك بسبب العرض النفطي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب غزوها لأسواق النفط العالمية، وواصلت سقوطها سنة 2015 حيث بلغ 52.79 دولار للبرميل وهو أقل سعر سجل خلال هذه الفترة، وهذا ما أثر على الاقتصاد الجزائري، حيث يعتبر النفط مصدر الدخل بنسبة 97% من المداخيل الإجمالية.

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري.

في ظل الظروف الحالية من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والتي تستند على حرية التبادل التجاري وإزالة كافة العراقيل والقيود التجارية والتحرر الاقتصادي الهادف إلى تحرير التجارة الدولية في كافة دول العالم دون قيد أو شرط، حيث أصبح واضحا أن سياسة تنمية الصادرات وتنويعها هي أحد البدائل المناسبة إن لم نقل أفضلها من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتطوير الاقتصاد الوطني، كما أن الحاجة لاعتماد هذه السياسة زادت بعد أن عانت العديد من الدول من الآثار السلبية نتيجة إحلال الواردات، وقد أبدى معظم المفكرين الاقتصاديين أهمية سياسة تنمية الصادرات في دفع التنمية الاقتصادية للبلد، وفي هذا الجزء تطرقنا إلى تطور الصادرات والواردات الجزائرية، وكذلك تطور الميزان التجاري.

المطلب الأول: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية.

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول، حيث يتمثل فيما يلي:

أولا: الصادرات.

تتميز الصادرات الجزائرية بتركيزها على سلعة واحدة، وهي النفط الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، حيث يعتمد على عائدات المحروقات والذي يمثل ما نسبته (96-98) بالمائة من إجمالي الصادرات، وهذا دليل على ارتباط الميزان التجاري بعوائد المحروقات (اقتصاد ريعي) دون البحث عن بدائل أخرى مثل الزراعة، والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015).

الجدول رقم(3.3):تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2008-2015).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

سنوات / البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات المحروقات	77.194	44.415	56.121	71.661	70.583	63.327	58.462	33.081
النسبة %	98.22	98.29	98.30	98.31	98.39	98.36	97.22	95.70
باقي الصادرات	1.395	0.771	0.969	1.227	1.153	1.051	1.667	1.485
النسبة %	1.78	1.71	1.70	1.69	1.61	1.64	2.78	4.30
إجمالي الصادرات	78.589	45.186	57.090	72.888	71.736	64.377	60.129	34.566

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، الجزائر، سبتمبر2009، ص 85.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2013، الجزائر، نوفمبر2014، ص 62.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2015، الجزائر، نوفمبر2016، ص 65.

الشكل رقم (1.3): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015).

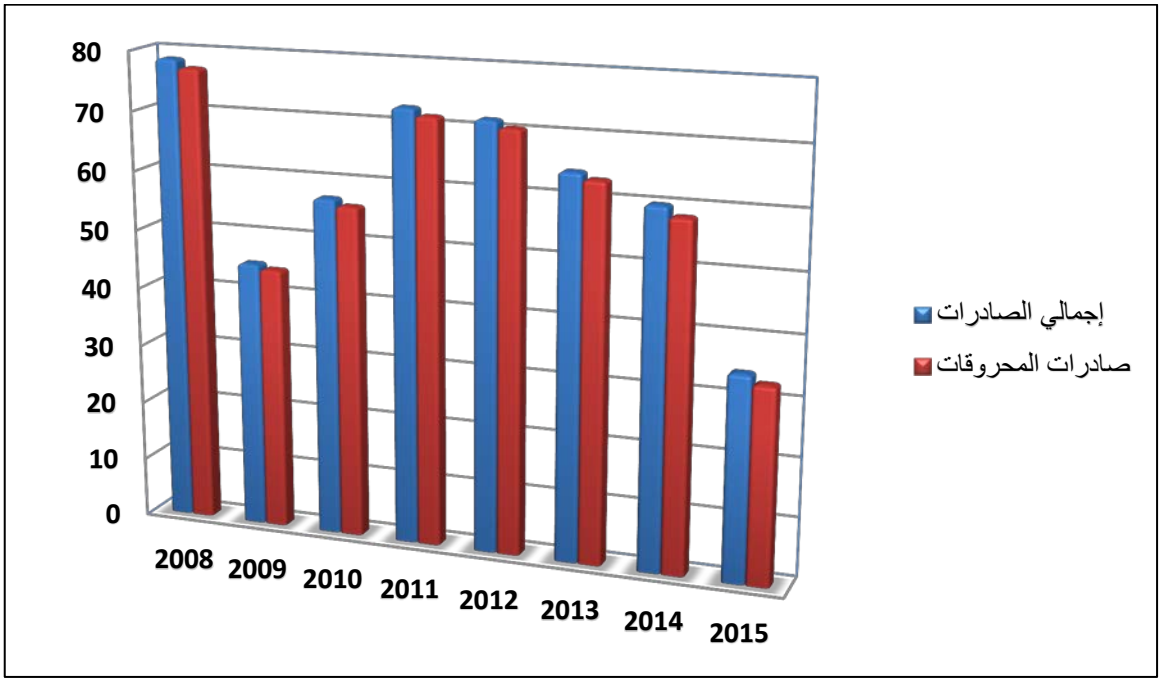

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول(3.3)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3.3) والشكل رقم (1.3) أن الصادرات الجزائرية ترتكز أساسا على عائدات النفط والذي تفوق ما نسبته 96%، وصلت قيمة الصادرات الإجمالية سنة 2008 إلى ما قدره

78.589 مليار دولار، وأخذت الصادرات من المحروقات النسبة الأكبر حيث بلغت نسبة 98.22%من إجمالي الصادرات، أي ما قيمته 77.194 مليار دولار، لكن عرفت الصادرات الجزائريةالإجمالية انخفاض سنة 2009 لتصل حدود 45.186 مليار دولار وهذا راجع لانخفاض صادرات المحروقات حيث بلغت ما قدره 44.415 مليار دولار، أي ما نسبته 98.29% من إجمالي نسبة الصادرات ويعزى خفض صادرات المحروقات إلى الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط، لتشهد سنة 2010 عودت الصادرات الجزائرية الإجمالية للارتفاع حيث قدرت بـ 57.090 مليار دولار واستحوذت المحروقات على أكبر نسبة كالعادة إذ وصلت إلى 98.30% من مجموع نسبة الصادرات،ليستمر هذا الارتفاع خلال سنة 2011 و2012 وبلغت صادرات المحروقات خلال هاتين السنتين 71.661 و70.583 مليار دولار على التوالي، وبنسبة 98.31% و98.39% على الترتيب، أما ما نلاحظه سنة 2013 هو عودت صادرات المحروقات للانخفاض حيث بلغت 63.327 مليار دولار وهو ما أدى بإجمالي الصادرات هي الأخرى للتراجع محققة 64.377 مليار دولار، لتواصل سنة 2014 انخفاضها فقدرت الصادرات من المحروقات بـ58.462 مليار دولار من مجموع الصادرات الإجمالية التي قدرت ب 60.129 مليار دولار، واستمرت في الانخفاض سنة 2015 وبلغت صادرات المحروقات 33.081 مليار دولار أي بنسبة 95.70% من إجمالي الصادرات، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فنسبتها تكاد تنعدم، حيث قدرت الصادرات خارج المحروقات بـ 1.395 مليار دولار أي بنسبة 1.78% من إجمالي الصادرات سنة 2008، لتنخفض في سنة 2009 وتستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2014 حيث ارتفعت وقدرت بـ 1.667مليار دولار وواصلت ارتفاعها سنة 2015 محققة 4.30% من إجمالي الصادرات، وهذا راجع للجهود المبذولة خاصة في القطاع الفلاحي، وكذلك سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

1. التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015).

الجدول الموالي يبين التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية التي تأخذ فيها الطاقة حصة الأسد:

الجدول رقم (4.3): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات / البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الطاقة	**77194**	**44415**	**56121**	**71661**	**70583**	**63327**	**58462**	**33081**
المواد نصف المصنعة	834	393	498	660	618	492	1173	1111
المواد الغذائية	119	113	315	355	315	404	323	238
المواد الأولية	334	169	94	161	168	109	110	107
التجهيزات الفلاحية	1	0	1	0	0	0	1	0
التجهيزات الصناعية	67	42	30	35	32	29	16	18
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	32	48	30	16	19	16	11	11
المجموع	**78589**	**45186**	**57090**	**72888**	**71736**	**64377**	**60129**	**34566**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2008، الجزائر، سبتمبر2009، ص 248.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2013، الجزائر، نوفمبر2014، ص 230.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2015، الجزائر، نوفمبر2016، ص 170.

نلاحظ من الجدول أن صادرات المحروقات هي التي تشكل الحصة الأكبر حيث تتزايد وتتناقص بنسب متفاوتة، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فهي تعتبر ضعيفة، حيث نجد أن المواد نصف المصنعة تحتل المرتبة الأولى من حيث الصادرات خارج المحروقات، تليها المواد الغذائية والمواد الأولية على التوالي، لكن هذا يبقى غير كافي بالنسبة لدولة بحجم الجزائر، أما منتجاتالفلاحة فقد عرفت صادراتها انخفاضا كبيرا أدى إلى انعدامها في بعض السنوات خاصة في سنوات ارتفاع سعر النفط وارتفاع صادرات المحروقات أي 2011 و2012 و2013 على التوالي لتعود إلى الانعدام سنة 2015، وهذا راجع لعدم مرونة الصادرات الجزائرية بالنسبة للأسعار، حيث أن أي تغير في أسعار النفط يؤثر على القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية بالإضافة إلى عدم قدرة المنتج الجزائري على منافسة المنتجات الأجنبية.

2. التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2008-2015).

الجدول الموالي يبين التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2008-2015).

الجدول رقم (5.3): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2008-2015).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات / الجدوى الاقتصادية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي	41246	23185	28009	37307	39797	41277	40378	19930
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوربية)	28614	15326	20278	24059	20029	12210	10344	4143
باقي الدول الأوربية	10	7	10	102	36	52	98	30
أمريكا الجنوبية	2875	1841	2620	4270	4228	3211	3183	1131
آسيا (دون الدول العربية)	3765	3320	4082	5168	4683	4697	5060	1733
دول المحيط	-	-	-	41	-	-	-	60
الدول العربية (دون المغرب العربي)	797	564	694	810	958	797	648	439
دول المغرب العربي	1626	857	1281	1586	2073	2639	3065	1319
باقي الدول الأفريقية	365	93	79	146	62	91	110	84
المجموع	**79298**	**45194**	**57053**	**73489**	**71866**	**64974**	**62886**	**28860**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

الجمارك الجزائرية، http://www.douane.gov.dz، 11/03/2017, 21:00.

الشكل رقم (2.3): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2008-2015).

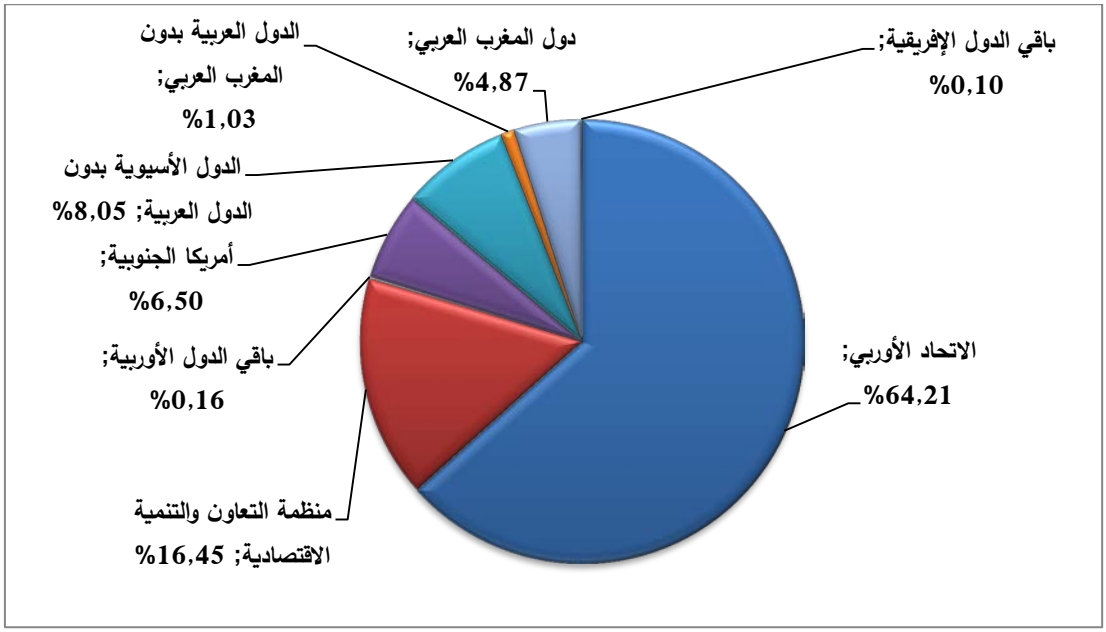

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول(5.3)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن معظم صادرات الجزائر توجه للتصريف في سوق بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت قيمة الصادرات سنة 2008 حوالي 41245 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 64.21% من إجمالي الصادرات أي أكثر من نصف الصادرات الجزائرية، ثم تتراجع في السنوات الأخرى بنسب متفاوتة لتشهد ارتفاعا قويا سنة 2013 حيث قدرت بـ 41277 مليون دولار أمريكي، وتعودلتتراجع في سنوات 2014 و2015، وهذا راجع إلى طبيعة العلاقة التاريخية بين المنطقتين بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يساعد على تحفيز هذه العلاقة، والمرتبة الثانية لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حيث بلغت سنة 2008 حوالي 28614 مليون دولار أمريكي، وتأخذ في التراجع سنوات 2009 و2010، لترتفع مرة أخرى سنة 2011 حيث بلغت 24059 مليون دولار أمريكي، لتأخذ في التراجع في السنوات المتبقية، أما المرتبة الثالثة فكانت لدول آسيا لتليها بعد ذلك كل من دول أمريكا الجنوبية ودول المغرب العربي على التوالي بنسب متفاوتة، أما الدول العربية وباقي دول أفريقيا فكانت بنسب ضعيفة، في حين باقي الدول الأوربية فاحتلت المرتبة الأخيرة إن لم نأخذ بعين الاعتبار دول المحيط التي كانت منعدمة في العديد من السنوات.

ثانيا: الواردات.

عرفت هذه الأخيرة تزايد مستمر وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط ولانفتاح الاقتصاد، وكذلك لعجز الإنتاج المحلي على تلبية متطلبات السوق، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (6.3): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	37.993	37.402	38.885	46.927	51.569	54.987	59.670	52.649

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، الجزائر، نوفمبر2013، ص 75.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، الجزائر، نوفمبر2016، ص 65.

الشكل رقم (3.3): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015).

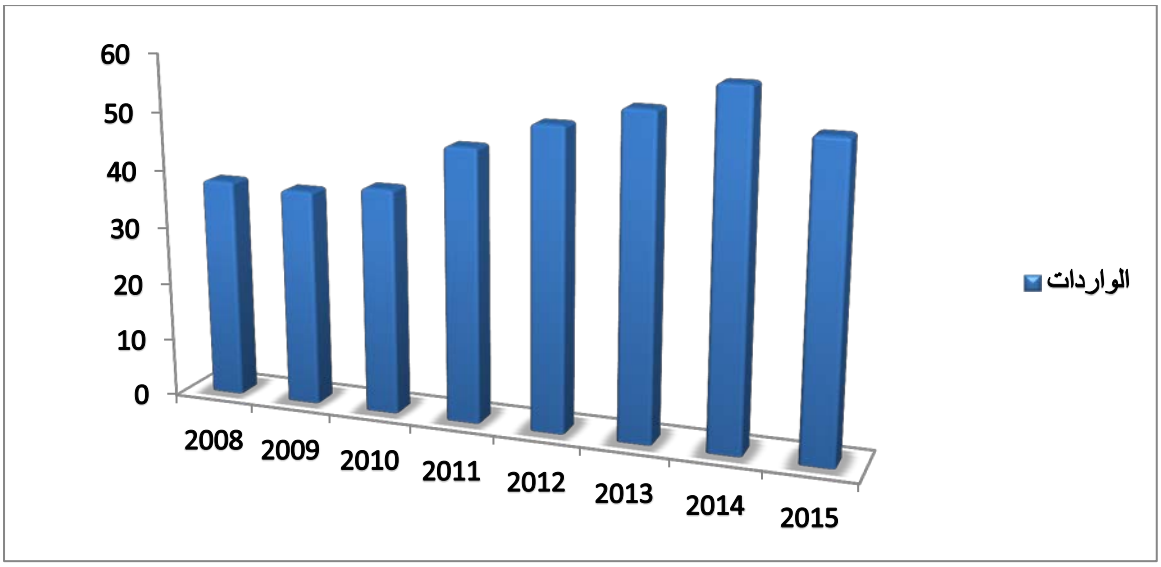

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول(6.3)

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن الواردات الجزائرية كانت في ارتفاع ملحوظ حيث بلغت سنة 2008 حوالي 37.993 مليار دولار أمريكي لتنخفض سنة 2009 بشكل طفيف وقدرت ب 37.402 مليار دولار، وهذا راجع للأزمة المالية العالمية، والتي أدت إلى انخفاض اسعر النفط، لتعود بعد ذلك للارتفاع بشكل مستمر خلال سنوات الأربعة الموالية لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2014 بحوالي 59.670 مليار دولار أمريكي، أما سنة 2015 تراجعت قيمة الواردات حيث قدرت بـ 52.649 مليار دولار أمريكي.

1. التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015).

إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطيع تلبية حاجيات المستهلك، وقد يعود عدم القدرة هذا إلى قلة الإنتاج، لسعره أو لنوعيته، أو لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتج المحلي حتى ولو كان هذا الأخير في درجة من الجودة، والجدول الموالي يوضح التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة (2008-2015).

الجدول رقم (7.3): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات / البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المواد الغذائية	7.397	5.512	5.696	9.261	8.483	9.013	10.550	8.946
الطاقة	0.560	0.560	0.898	1.094	4.639	4.139	2.720	2.247
المواد الأولية	1.318	1.128	1.325	1.676	1.729	1.732	1.812	1.489
المواد نصف المصنعة	9.502	9.557	9.494	10.047	9.994	10.642	12.301	11.481
التجهيزات الفلاحية	0.164	0.218	0.321	0.364	0.310	0.477	0.629	0.638
التجهيزات الصناعية	12.344	14.141	16.200	15.091	12.558	15.233	18.115	16.369
السلع الاستهلاكية	6.172	5.868	4.119	6.890	9.400	10.539	9.894	8.243
المجموع	**37.457**	**36.941**	**38.053**	**44.423**	**47.368**	**51.775**	**56.021**	**49.443**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2012، الجزائر، نوفمبر2013، ص 75.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2015، الجزائر، نوفمبر2016، ص 65.

نلاحظ من الجدول أن الواردات الجزائرية تتمثل في التجهيزات الصناعية التي تشكل الحصة الأكبر والتي بلغت سنة 2008 حوالي 12.344 مليار دولار أمريكي وتستمر في الارتفاع لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2014 حيث بلغت 18.115 مليار دولار أمريكي، وتأتي في المرتبة الثانية المواد الأولية حيث تتزايد وتتناقص بنسب متفاوتة، وتأتي في المرتبة الثالثة السلع الاستهلاكية حيث أن الواردات الجزائرية من السلع الاستهلاكية تتزايد خاصة في السنوات الأخيرة لتبلغ سنة 2013 حوالي 10.539 مليار دولار أمريكي، وبعدها تأتي المواد نصف المصنعة وهي في تزايد مستمر طيلة السنوات ماعدا 2015 تراجعت حيث بلغت 11.481 مليار دولار أمريكي و بالنسبة لسنة 2014 التي كانت تقدر فيها بـ 12.301 مليار دولار أمريكي،

وتأتي المواد الغذائية والمواد الأولية والطاقة والتجهيزات الفلاحية كأقل الواردات الجزائرية للفترة 2008-2015 على التوالي.

2. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2008-2015).

إن تمتع واردات البلد بمرونة في مصادرها يقلل من الضغوط الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على مختلف الجوانب الاقتصادية للبلد، والجزائر تعتمد في وارداتها على مجموعة من الدول حسب الأهمية على قلتها الاقتصادية والسياسية مع كل بلد، والجدول الموالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم (8.3): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2008-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات / الجدوى الاقتصادية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي	20985	20772	20704	24616	26333	28724	29684	19011
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوربية)	7245	6435	6519	6216	6160	6965	8436	5612
باقي الدول الأوربية	659	728	388	579	1652	1213	886	944
أمريكا الجنوبية	2179	1866	2380	3931	3590	3466	3815	2051
آسيا (دون الدول العربية)	6916	7574	8280	8873	9538	10623	12619	9315
دول المحيط	-	2	-	-	-	-	-	-
الدول العربية (دون المغرب العربي)	705	1089	1262	1760	1555	2414	1962	1428
دول المغرب العربي	395	478	544	691	807	1029	738	492
باقي الدول الأفريقية	395	350	396	578	741	594	440	289
المجموع	**39479**	**39494**	**40473**	**47247**	**50376**	**55028**	**58580**	**39192**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

الجمارك الجزائرية، http://www.douane.gov.dz، 11/03/2017.21:00 ,

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه والشكل أسفله نلاحظ أن النصيب الأكبر للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي، حيث بلغت قيمة الواردات سنة 2008 حوالي 20985 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 50.67% من إجمالي الواردات الجزائرية، وهو نصف الواردات ثم تراجعت سنة 2009 لتبلغ 20772 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع لصدمة الأزمة المالية العالمية، ولترتفع في السنوات الموالية لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2014 بحوالي 29684 مليون دولار أمريكي، والمرتبة الثانية لدول آسيا حيث بلغت سنة 2008 ما قيمته 6916 مليون دولار أمريكي وتبقى في ارتفاع مستمر لتصل أعلى قيمة لها سنة 2014 حيث قدرت بـ 12619 مليون دولار أمريكي، وتبقى الصين كأكبر ممول للجزائر في دولة آسيا، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بقيم متفاوتة نسبيا من حيث الارتفاع والانخفاض، وتأتي بعدها كل من دول أمريكا الجنوبية والدول العربية وباقي الدول الأوربية على التوالي، لتليها دول المغرب العربي وباقي الدول الإفريقية بأقل قيمة، أما دول المحيط فتحتل المرتبة الأخيرة التي كانت منعدمة في العديد من السنوات.

الشكل رقم (4.3): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المجموعات الاقتصاديةللفترة (2008-2015).

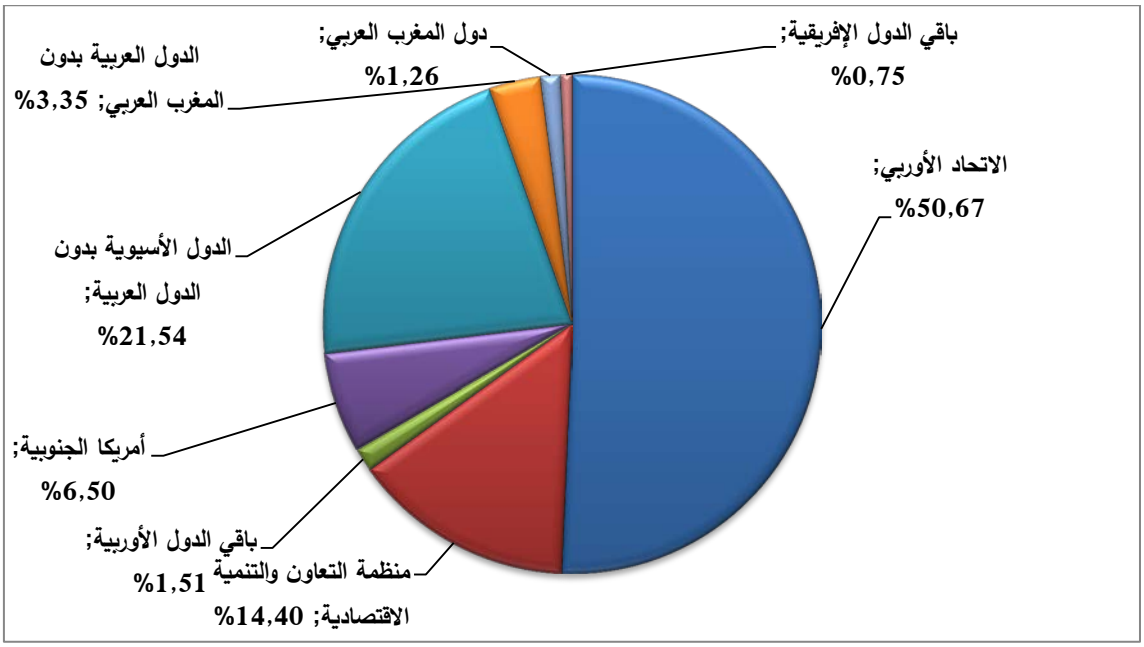

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول(8.3)

ثالثا: رصيد الميزان التجاري الجزائري.

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات وتحولات اقتصادية خلال الفترة (2008-2015) في بدايتها الأزمة المالية العالمية حيث بدأت سنة 2008 وكان تأثيرها على الاقتصاد الجزائري سنة 2009، وكذلك أزمة انخفاض أسعار النفط في أواخر سنة 2014، وعليه الجدول الموالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري.

الجدول رقم (9.3): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الميزان التجاري	40.596	7.784	18.205	25.691	20.167	9.880	0.459	−18.083

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2012، الجزائر، نوفمبر2013، ص 75.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، الجزائر، نوفمبر2014، ص 62.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2015، الجزائر، نوفمبر2016، ص 65.

ويمكن ترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5.3): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري.

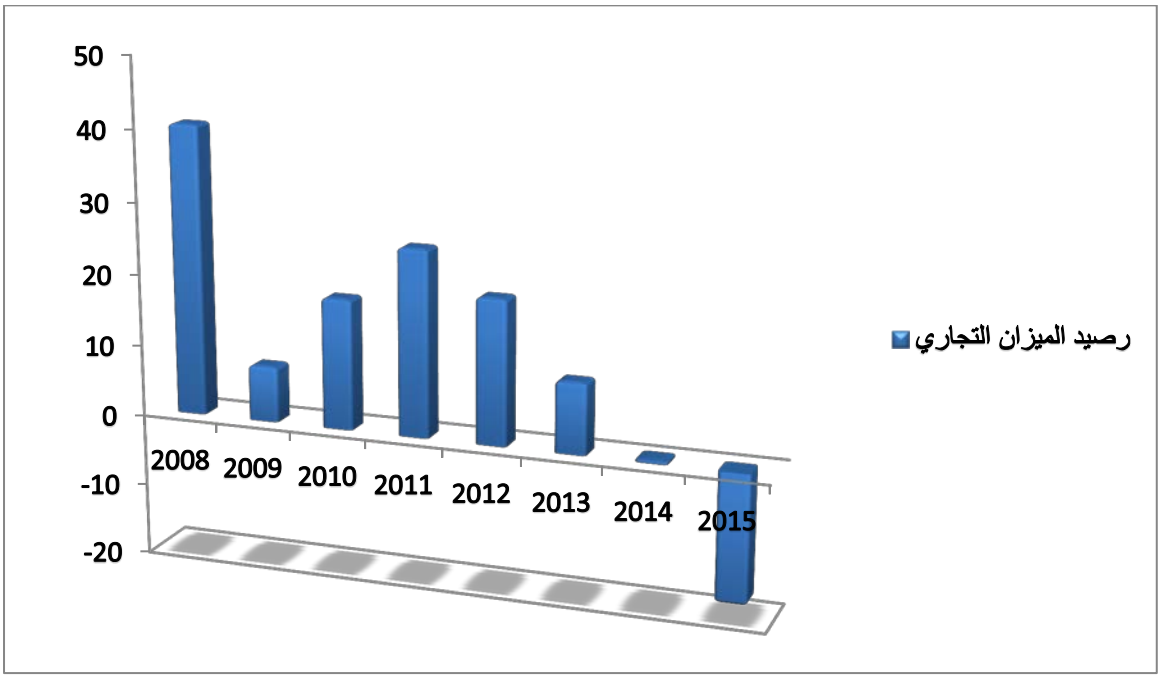

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول(9.3)

من خلال قراءتنا للجدول والشكل السابقين نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري كان موجب طيلة الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014 لكن تميز هذا الرصيد بتقلبات مستمرة وهذا راجع لتقلبات الحاصلة في أسعار النفط ، حيث وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 بحوالي 40.596 مليار دولار أمريكي، ليتراجع بعدها أي في سنة 2009 ليبلغ رصيد الميزان التجاري في هذه السنة 7.784 مليار دولار أمريكي، وعاد مرة أخرى ليرتفع في سنة 2010 ووصل إلى ما قدره 18.205 مليار دولار أمريكي،كما واصل في الارتفاع في السنة

الموالية محققة فائض بما قيمته 25.961 مليار دولار أميركي، ليتراجع بعدها بحوالي 5.795 مليار دولار عن سنة 2012 ويستمر هذا التراجع خلال سنة 2014 ليصل الرصيد في هذه السنة إلى 0.459 مليار دولار أميركي، وينسب هذا التراجع الكبير إلى الأزمة السعرية التي مست أسعار النفط منتصف سنة 2014، وتراجع الصادرات، ومع استمرار تدهور الأسعار خلال سنة 2015 حقق رصيد الميزان التجاري عجز قدر بـ 18.083 مليار دولار أمريكي، وهو الأول من نوعه خلال سنوات عديدة سابقة.

المطلب الثاني: أهم الزبائن والشركاء للجزائر سنة 2015.

أولا: أهم زبائن الجزائر في سنة 2015.

يبين لنا الجدول الموالي أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في مجال التصدير خلال سنة 2015، إذ يمكن من خلال هذا الجدول معرفة أهم الدول التي تستورد من الجزائر، والهدف من ذلك هو معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تصريف الصادرات الجزائرية، وهو كما يلي.

الجدول رقم (10.3): أهم زبائن الجزائر لسنة 2015.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الرتبة	البلد	الحجم	النسبة
1	إيطاليا	8369	%22.15
2	إسبانيا	6565	%17.37
3	فرنسا	4921	%13.02
4	بريطانيا	2883	%7.63
5	هولندا	2281	%6.04
6	الصين	2179	%5.77
7	تركيا	2071	%5.48
8	أمريكا	1977	%5.23
9	البرازيل	1393	%3.69
10	بلجيكا	1282	%3.39
11	البرتغال	1009	%2.67
12	تونس	856	%2.27
13	كندا	748	%1.98
14	كوريا	671	%1.78
15	المغرب	667	%1.77
16	اليابان	602	%1.59
المجموع		**377887**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار, http://www.andi.dz, 20,03/04/2017: 20.

من الجدول أعلاه والشكل أسفله نلاحظ أن الزبائن الرئيسيين للجزائر سنة 2015 عددهم 6 دول وهم على التوالي: إيطاليا بقيمة تصل إلى 8369 مليون دولار أمريكي وبنسبة بلغت 22.15%، وتليها إسبانيا بقيمة قدرها 6565 مليون دولار أمريكي وبنسبة 17.37%، ومن ثم فرنسا بقيمة قدرت بـ 4921 مليون دولار أمريكي وبنسبة13.02%، وتليها بريطانيا بما مقداره 2883 مليون دولار أمريكي وبنسبة 7.63%، إضافة

إلى هولندا بقيمة 2281 مليون دولار أمريكي وبنسبة 6.04%، وكذلك الصين بقيمة 2179 مليون دولار أمريكي وبنسبة 5.77%، وتعتبر هذه الدول الأكثر استيرادا من الجزائر وذلك بما يقارب 71.98%من إجمالي صادرات الجزائر، أما بقية الدول المذكورة وهي: تركيا، أمريكا، البرازيل، بلجيكا، البرتغال، تونس، كندا، كوريا، المغرب، اليابان، فكانت نسب استيرادها من الجزائر متفاوتة فيما بينها وضعيفة وتقارب 28.02% من إجمالي صادرات الجزائر.

الشكل رقم (6.3): أهم زبائن الجزائر لسنة 2015.

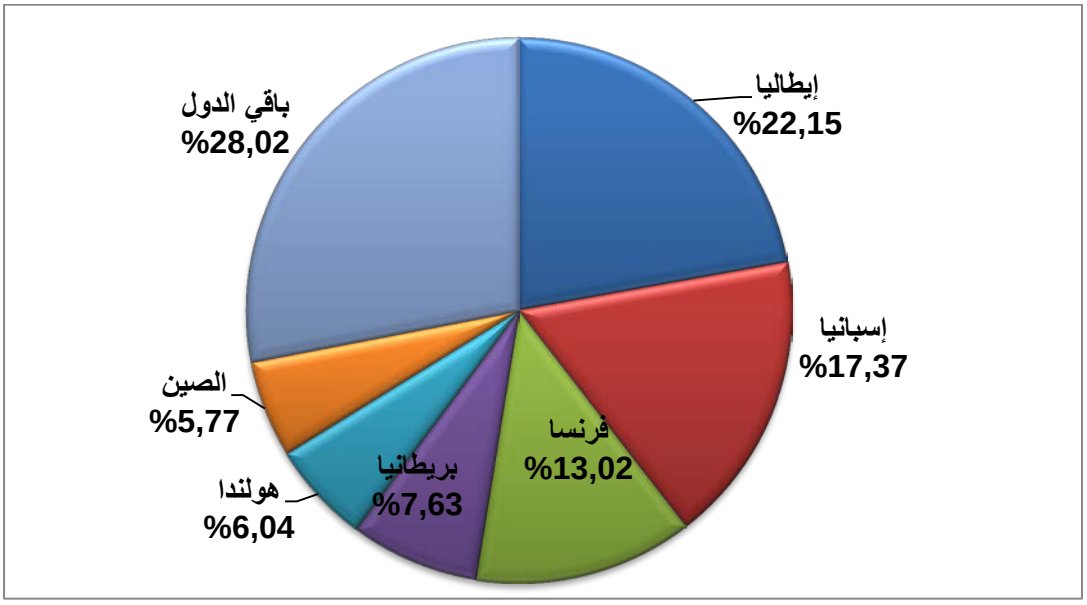

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول(10.3)

ثانيا: أهم شركاء الجزائر لسنة 2015.

يظهر لنا الجدول الموالي أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في مجار الاستيراد خلال سنة 2015، حيث أنه يمكن من خلال هذا الجدول معرفة أهم الدول التي تصدر للجزائر، والهدف من ذلك هو معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تنويع واردات الجزائر وهو كما يلي:

الجدول رقم (11.3): أهم شركاء الجزائر سنة 2015.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الرتبة	البلد	الحجم	النسبة
1	الصين	8223	%15.95
2	فرنسا	5420	%10.52
3	إيطاليا	4828	%9.37
4	إسبانيا	3934	%7.64
5	ألمانيا	3382	%6.57
6	الولايات المتحدة الأمريكية	2710	%5.26
7	تركيا	2036	%3.95
8	الأرجنتين	1281	%2.49
9	كوريا	1171	%2.27
10	البرازيل	1146	%2.23
11	الهند	1114	%2.16
12	هولندا	922	%1.79
13	بريطانيا	903	%1.75
14	روسيا	746	%1.63
15	بلجيكا	834	%1.62
المجموع		**51501**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz, 03/04/2017، 20: 20.

نلاحظ من الجدول أعلاه والشكل أسفله أن أهم شركاء الجزائر في سنة 2015 كانت دولة الصين المرتبة الأولى حيث قدرت بـ 8223 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 15.97%لتليها فرنسا وبريطانيا بنسب 10.52% و9.37%على التوالي من إجمالي الواردات، وتحتل إسبانيا المرتبة الرابعة بحوالي 3934 مليون دولار أمريكي بعدما كانت في المرتبة الثانية من حيث أهم الزبائن، أما ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية احتلتا المرتبة الخامسة والسادسة بنسب 6.57% و5.26%على التوالي، أما بقية الدول المذكورة في الجدول

فكان حجم الواردات بقيم متفاوتة إلى أن تصل إلى آخر دولة التي تحقق أضعف قيمة وهي بلجيكا حيث قدرت بـ 834 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 1.62% من إجمالي الواردات خلال سنة 2015.

الشكل رقم (7.3): أهم شركاء الجزائر لسنة 2015.

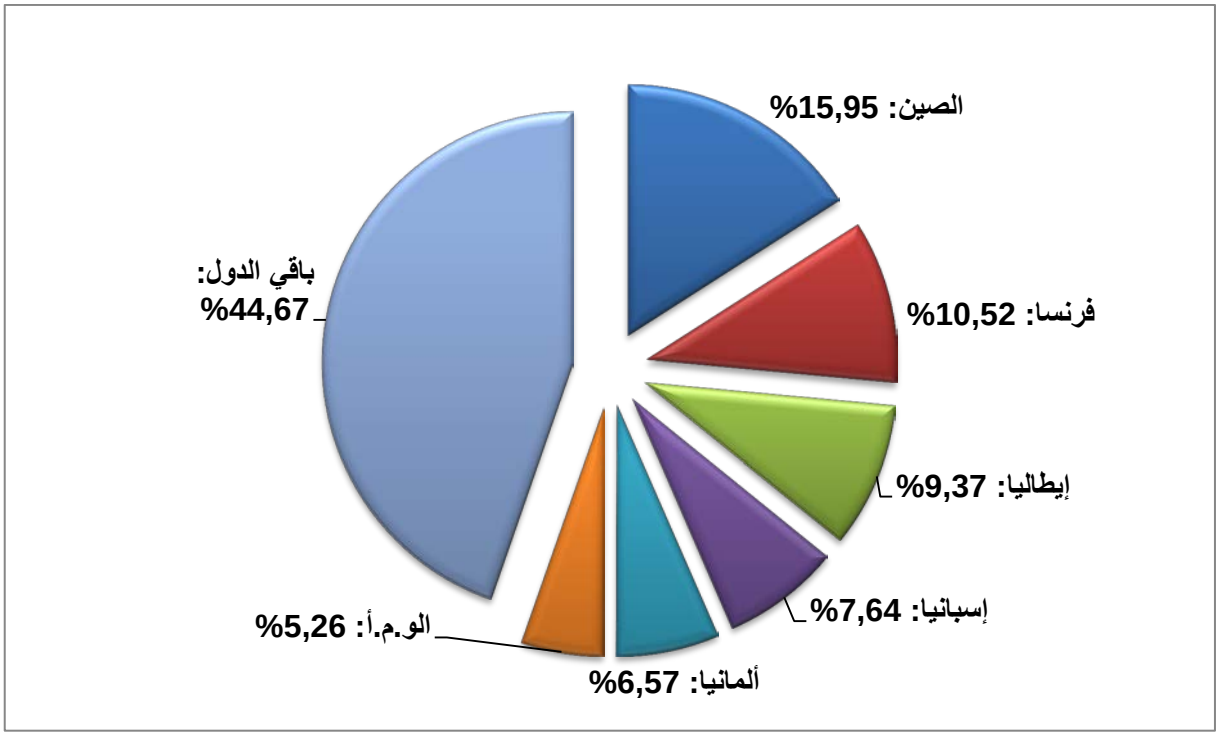

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول(11.3)

المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2008-2015).

لعبت أسعار النفط دورا كبيرا في توفير العملات الصعبة للدولة، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي، لذلك حاولنا أن ندرس ونحلل التقلبات الحاصلة في أسعار النفط على حصيلة الصادرات والواردات وانعكاساتها على رصيد الميزان التجاري.

المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الصادرات.

لأسعار النفط تأثير كبير على قيمة الصادرات الجزائرية وهذا باعتبار الاقتصاد الجزائري ريعي، لذلك سنحاول معرفة مدى انعكاس تقلبات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية، من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (12.3): انعكاس سعر النفط على الصادرات خلال الفترة (2008-2015)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان / السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار النفط $/ب
2008	78.589	77.194	1.395	98.96
2009	45.186	44.415	0.771	62.35
2010	57.090	56.121	0.969	80.35
2011	72.888	71.661	1.227	112.92
2012	71.736	70.583	1.153	11.49
2013	64.377	63.327	1.051	109.38
2014	60.129	58.462	1.667	99.19
2015	34.566	33.081	1.485	52.79

المصدر:

من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، الجزائر، نوفمبر2013، ص 75.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، الجزائر، نوفمبر2014، ص 62.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، الجزائر، نوفمبر2016، ص 65.
- OPCE,Annual Statistical,bulletin, 2014, Sur le site:http://www.opec.org, P 82.
- OPCE, Annual Statistical,bulletin, 2015, Sur le site:http://www.opec.org, P 82.

من خلال قراءتنا للجدول السابق نلاحظ أن أسعار النفط سجلت نموا غير مسبوق وهذا في سنة 2008 قدرت بـ 98.68 دولار للبرميل مقارنة بالعام السابق، ليرتفع معها حجم الصادرات الإجمالية إلى أعلى مستوى له وبلغ 78.589 مليار دولار أمريكي، وكانت عائدات الصادرات ترتكز على المحروقات بنسبة أكبر حيث قدرت بـ 77.164 مليار دولار أمريكي، والباقي يعتبر صادرات خارج المحروقات، وفي سنة 2009 شهدت أسعار البترول انخفاضا في المعدل السنوي حيث وصلت إلى حدود 62.35 دولار للبرميل، لتتأثر معها الصادرات الجزائرية وتنخفض إلى 45.186 مليار دولار أمريكي، وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية ومدى تأثر الصادرات بأسعار النفط، أما في سنة 2010 عادت أسعار النفط للارتفاع لتبلغ 80.35 دولار للبرميل ويرتفع معها حجم الصادرات حيث قدر بـ 57.090 مليار دولار أمريكي، وكانت كذلك النصيب الأكبر منها من صادرات المحروقات، وفي سنة 2011 التي شهدت ارتفاعا خياليا وغير مسبوق لأسعار النفط قدر بـ 112.92 دولار للبرميل، حيث كانت الدولة الجزائرية في هذه السنة تنعم باحتياطي صرف ضخم جدا وترتفع معها حجم الصادرات حيث بلغت 72.888 مليار دولار أمريكي، كذلك شهدت هذه السنة ارتفاعا محسوسا من جانب الصادرات خارج المحروقات حيث أخذت الجزائر في تطوير الإنتاج المحلي وتنويع الاقتصاد كي لا يبق مرتكزا على الصادرات من المحروقات فقط، وفي سنة 2012 شهدت انخفاضا طفيفا في أسعار النفط قدرت بـ 111.49 دولار للبرميل تبعه تأثير في حجم الصادرات وبلغت 71.736 مليار دولار أمريكي، ليستمر الانخفاض في أسعار النفط في سنة 2013 ليصل إلى 109.38 دولار للبرميل ويصاحبه كذلك انخفاضا في إجمالي الصادرات قدر بـ 64.377 مليار دولار أمريكي، وكان هذا الانخفاض يمس كل من الصادرات خارج المحروقات والصادرات من المحروقات.

أما في سنة 2014 التي كانت تعتبر السنة السوداء للجزائر خاصة في الثلاثي الأخير من السنة لتشهد أسعار النفط انخفاضا غير مسبوق ليصل إلى 99.19 دولار للبرميل وهذا منذ سنة 2010، و يرجع لأزمة انخفاض الأسعار العالمية للنفط، كما أدى إلى انخفاض في الصادرات الجزائرية بقيم كبيرة حيث قدرت بـ 60.129 مليار دولار أمريكي، أما صادرات المحروقات فتراجعت إلى 58.462 مليار دولار.أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فبقية ضعيفة حيث انحصرت من 0.771 مليار دولار أمريكي سنة 2009 وهي أدنى قيمة لها إلى1.667 مليار دولار أميركي سنة 2014 وهي أعلى قيمة لها، وشهدت سنة 2015 أكبر انعكاس على الصادرات الإجمالية الجزائرية ، حيث قدرت الصادرات الإجمالية بـ 34.566 مليار دولار أمريكي، أما صادرات المحروقات تراجعت لتبلغ 33.081 مليار دولار أمريكي، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط حيث قدرت بـ 52.79 دولار للبرميل كأقل سعر.

وفي الأخير يمكن القول أن الصادرات الجزائرية تتأثر بتقلبات أسعار النفط من حيث الانخفاض أو الارتفاع، وهذا راجع لتعلق الاقتصاد الجزائري بجانب المحروقات الأساسية أو الدخل الوحيد لخزينة الدولة.

المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الواردات.

تعتبر الجزائر من الدول التي لا تستطيع تحقيق اكتفاءها من جميع النواحي، هذا ما يدفع بها إلى الاستراد كل المستلزمات و الاحتياجات، إلا أن الزيادة المفرطة في هذه الواردات جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط، وهو ما نحاول توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13.3): انعكاس أسعار النفط على الواردات خلال الفترة (2008-2015).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان / السنوات	الواردات	أسعار النفط $/ب
2008	37.993	98.96
2009	37.402	62.35
2010	38.885	80.35
2011	46.927	112.92
2012	51.569	11.49
2013	54.987	109.38
2014	59.670	99.19
2015	52.649	52.79

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتمادعلى:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، الجزائر، نوفمبر2013، ص 75.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، الجزائر، نوفمبر2014، ص 62.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، الجزائر، نوفمبر2016، ص 65.
- OPCE, Annual Statistical,bulltin, 2014, Sur le site:http://www.opec.org, P 82.
- OPCE, Annual Statistical, bulltin, 2015, Sur le site:http://www.opec.org , P 82.

من الجدول السابق نلاحظ انعكاس ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على قيمة الواردات، وهذا راجع لأن النفط هو السلعة الأساسية والمصدر الأول للصادرات الجزائرية، فنلاحظ خلال سنة 2008 كان سعر النفط 98.36 دولار للبرميل فكانت الواردات الجزائرية بقيمة 37.993 مليار دولار أمريكي، أما سنة 2009 انخفضت أسعار النفط بشكل كبير لتسجل 62.35 دولار للبرميل فكان انعكاساها ظاهرا على الواردات، حيث انخفضت بما قيمته 0.591 مليار دولار، في حين أنه من المفروض ترتفع وسجلت الواردات قيمة إجمالية

بلغت 37.402 مليار دولار، أما في السنة الموالية أي 2010 رجعت أسعار النفط للارتفاع من جديد حيث بلغت 80.35 دولار للبرميل، فنلاحظ أن الواردات عادت وارتفعت بعد الانخفاض في السنة السابقة ووصلت قيمتها إلى 38.885 مليار دولار أي بزيادة قدرت بـ 1.483 مليار دولار، أما في سنة 2011 والتي واصلت فيها أسعار النفط ارتفاعها ووصلت إلى أعلى قيمة لها حيث سجلت 112.92 دولار للبرميل، نلاحظ أن الواردات الجزائرية هي الأخرى قفزت وارتفعت بشكل كبير حيث بلغت 46.927 مليار دولار أي محققة زيادة كبيرة بالنسبة لسنة 2010، حيث بلغت هذه الزيادة 8.042 مليار دولار، لنلاحظ في هذه الفترة استقرار أسعار النفط محققة سنة 2012 ما قدره 111.49 أي بانخفاض طفيف عن سنة 2011، أما بالنسبة للواردات فاستمرت في الارتفاع وبشكل كبير حيث وصلت إلى 51.569 مليار دولار وبلغت قيمة الزيادة 4.642 مليار دولار، ولكن كانت هذه الزيادة أقل قيمة بالنسبة للزيادة المحققة سنة 2011 والتي بلغت ضعفها تقريبا، كذلك في السنة الموالية أي 2013 بقيت الأسعار مستقرة مع انخفاض طفيف وسجلت أسعار النفط في هذه السنة 109.38 دولار للبرميل، أما الواردات فقد واصلت ارتفاعها مقارنة مع سنة 2012 ووصلت إلى ما إجماله 54.987 مليار دولار أي بزيادة قدرت بـ 3.418 مليار دولار، أما بالنسبة لسنة 2014 فنلاحظ انخفاض أسعار النفط بشكل ملحوظ وذلك لأن في نفس السنة وفي منتصف السنة وأواخرها هزت أسعار النفط أزمة جديدة هي أزمة انهيار الأسعار و بلغت فيها 99.19 دولار للبرميل، أما فيما يخص الواردات فواصلت الارتفاع حيث بلغ إجمالها 59.670 مليار دولار، وكانت قيمة الزيادة في هذه السنة كبيرة وبلغت 4.683 مليار دولار، والشيء الملاحظ هنا أن الواردات منذ سنة 2010 وهي في ارتفاع مستمر على الرغم من تراجع أسعار النفط بشكل طفيف في سنتي 2012 و2013 قبل أن تبدأ في الانهيار سنة 2014، ولكن بالنسبة لسنة 2015 أين وصلت أسعار النفط إلى أصغر قيمة منذ سنوات حيث بلغت 52.79 دولار للبرميل وهو انهيار كبير بالنسبة للسنوات الماضية فنجد في هذه السنة انعكاس هذا الانهيار في أسعار النفط واضحا وبشكل كبير على الواردات حيث بلغت قيمتها 52.649 مليار دولار أمريكي، أي سجلت انخفاضا كبيرا مقارنة مع سنة 2014 حيث بلغ هذا الانخفاض في الواردات قيمة 7.021 مليار دولار أمريكي، وهو ما يوضح أكثر تأثر الواردات بأسعار النفط أو انعكاس أسعار النفط على الواردات.

المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2015)

بما أن الميزان التجاري هو مكون من الصادرات والواردات فإن أي تغير في رصيد الميزان التجاري محصلة للتغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، ولهذا حاولنا دراسة تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على رصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم (14.3): تقلب أسعـــار النفط وانعكاســه على رصـيد الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2015)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان / السنوات	رصيد الميزان التجاري	أسعار النفط $/ب
2008	40.596	98.96
2009	7.784	62.35
2010	18.205	80.35
2011	25.961	112.92
2012	20.167	11.49
2013	9.880	109.38
2014	0.459	99.19
2015	-18.083	52.79

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتمادعلى:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2012، الجزائر، نوفمبر2013، ص 75.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2013، الجزائر، نوفمبر2014، ص 62.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2015، الجزائر، نوفمبر2016، ص 65.
- OPCE, Annual Statistical,bulltin, 2014, Sur le site:http://www.opec.org, P 82.
- OPCE, Annual Statistical, bulltin, 2015, Sur le site:http://www.opec.org , P 82.

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري حقق سنة 2008 أعلى قيمة له وكان الفائض في هذه النسبة كبير جدا وغير مسبوق بلغ 40.596 مليار دولار أمريكي، واستقرت أسعار النفط عند 98.96 دولار للبرميل، أما سنة 2009 شهدت انهيار في رصيد الميزان التجاري لكن مع تحقيق فائض بلغ 7.784 مليار دولار، وهذا راجع لتقلب أسعار النفط وانخفاضها، حيث قدرت بـ 62.35 دولار للبرميل،

وبسبب الأزمة المالية العالمية التي كان تأثيرها قويا على الجزائر سنة 2009، ليعود الفائض إلى الارتفاع سنة 2010 محققا 18.205 مليار دولار أمريكي متبوع كذلك بالارتفاع في أسعار النفط حيث بلغ 80.35 دولار للبرميل، ليستمر الفائض في الارتفاع في سنة 2011 ليبلغ 25.961 مليار دولار أمريكي، أما أسعار النفط فحققت ارتفاعا قويا جدا كأكبر سعر مسجل قدر بـ 112.92 دولار للبرميل، كما شهدت هذه السنة ارتفاع في الصادرات صادره كذلك ارتفاع في الواردات، أما سنة 2012 عرفت انخفاضا طفيفا في رصيد الميزان التجاري سجل بـ 20.167 مليار دولار أمريكي، صاحبه انخفاض في أسعار النفط قدر بـ 111.49 دولار للبرميل ليستمر رصيد الميزان التجاري في الانخفاض ليحقق في سنة 2013 9.880 مليار دولار، وكذلك الانخفاض في أسعار النفط قدر في نفس السنة بـ 109.38 دولار للبرميل، أما سنة 2014 شهدت انخفاضا كبيرا جدا ولكن بتحقيق فائض ضعيف قدر بـ 0.459 مليار دولار أمريكي، وهذا راجع للانخفاض في أسعار النفط المدوية في الأسواق العالمية منتصف هذه السنة.

أما سنة 2015 التي كانت السنة التي تأثر فيها كثيرا رصيد الميزان التجاري ليحقق عجزا غير مسبوق منذ سنوات، حيث قدر العجز بـ 18.083 مليار دولار أمريكي، والتغير في الصادرات والواردات حيث كان التأثير كبيرا، والسبب يعود في ذلك إلى تواصل الانخفاض في أسعار النفط، حيث سجل سعرا منخفضا جدا بلغ 52.79 دولار للبرميل، أما العجز فكان بمثابة الضربة القوية للاقتصاد الجزائري الذي يعتبر الميزان التجاري مؤشرا قويا يقيس مدى نمو الاقتصاد والتأثير الذي يعود على ميزان المدفوعات الذي يعتبر الميزان التجاري جزء منه.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2008–2015) يتعلق بشكل كبير بأسعار النفط حيث تزامن ارتفاع رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار النفط وكذلك الانخفاض، حيث وصل رصيد الميزان التجاري الجزائري ليسجل عجز أثر على خزينة الدولة منذ سنة 1995 محققا عجزا قدر بـ 0.521 مليار دولار ليحقق أعلى عجز له وهو في سنة 2015 حيث بلغ 18.083 مليار دولار أمريكي.

خلاصة الفصل:

عرفت أسعار النفط عدة تطورات خلال الفترة الممتدة من (2008 إلى 2015)، والجزائر كغيرها من بلدان العالم التي تعتمد على النفط كسلعة أساسية في صادراتها الخارجية، وهذا ما يجعل ميزانها التجاري عرضة للاختلال، ومن خلال ما استعرضنا في هذا الفصل استنتجنا ما يلي:

هناك علاقة وثيقة بين تقلبات أسعار النفط وقيمة الصادرات أي مداخيلها، إذ نلاحظ سيطرت قطاع النفط بصفة شبه كلية على الصادرات الجزائرية، وكلما ارتفعت أسعار النفط حقق الميزان التجاري الجزائري فائضا على غرار ما سجله سنة 2011 وكلما انخفضت صار الميزان في حالة عجز مثل ما حصل في سنة 2015.

إن الواردات الجزائرية هي الأخرى تتأثر بتقلبات الأسعار النفطية ولكن ليس بالشكل الكبير كما هو الحال في قيمة الصادرات، ويرجع هذا لضعف التنويع الاقتصادي في البلد وعدم القدرة على مجابهة الاحتياجات المحلية من السلع، ما يفرض حتمية الاستيراد من الخارج لتلبية حاجيات البلد، لكن تزامنها مع انهيار في أسعار النفط نجد الواردات لا ترتفع مقارنة بالسنوات التي تكون فيها الأسعار مرتفعة.

رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة يتعلق بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، حيث تزامن تحسن وضعية رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار النفط وتراجعه مع انخفاض الأسعار.

الخاتمة

إن النفط يبقى يمثل أكثر من مصدر للطاقة، وذلك نظرا للمزايا العديدة التي لا تتوفر في بدائله الأخرى، إذا يعتبر الخيار الاستراتيجي الأول للعديد من دول العالم، سواء المتقدمة التي تعتمد عليه كمصدر لأول في تموين إنتاجها الصناعي والزراعي وغيره من القطاعات الأخرى، أو الدول الأخرى التي تعتمد عليه كمصدر الأول في معادلة صادراتها وهو حال الجزائر، هذا ما جعل ميزانها التجاري رهينة لتقلبات أسعار النفط، حيث أكدت الأزمات النفطية قابليته للتأثر بالصدمات الخارجية، ويعزى هذا الضعف لعدم تنويع الصادرات، حيث يرتكز هيكل صادراتها حول النفط كسلعة أولية، بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة ومختلف الإجراءات التي اتخذتها، وهذا لأجل التنويع في قاعدتها الإنتاجية لتنويع صادراتها وعزل الاقتصاد الجزائري عن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط وصعوبة التنبؤ بها، لأن سعر النفط معروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية، على غرار ما حدث منتصف سنة 2014 والانهيار المفاجئ في أسعار النفط وتواصل انخفاضها، ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري الجزائري قدر بـ (18083) مليار دولار سنة 2015.

ودراستنا هذه كانت عبارة عن محاولة لتوضيح الانعكاس الذي تحدثه تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري، من خلال التركيز على الصادرات والواردات وكذا رصيد الميزان التجاري.

وقمنا باختبار ثلاثة فرضيات تمثل الأجوبة الأولية للأسئلة الفرعية التي يمثل مجموع الإجابات عليها الرد على سؤال الإشكالية العامة لهذه الدراسة والمتمثل في:

ما مدى انعكاس تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري ؟

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات وهي كما يلي:

بالنسبة **للفرضية الأولى** والتي مفادها أن محددات أسعار النفط تتمثل في كل من الطلب والعرض النفطي، تحققت جزئيا لأن السعر النفطي في الحقيقة يتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، إلا أنه تبقى هناك مجموعة من العوامل التي تأثر في تحديد سعره كالمنظمات الدولية والعوامل الجيوسياسية إضافة إلى العوامل الأمنية والمناخية.

أما بخصوص **الفرضية الثانية** القائلة بأن أسعار النفط تؤثر في الصادرات والواردات سواء في حالة الارتفاع أو الانخفاض، فقد تحققت الفرضية الثانية لوجود علاقة طردية بين أسعار النفط والصادرات والواردات في نفس الاتجاه وهذا في الاقتصاد الجزائري.

وبالنسبة **للفرضية الثالثة** التي يشير محتواها إلى أن أسعار النفط تؤثر على رصيد الميزان التجاري في نفس اتجاه تقلبات أسعار النفط، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية، إذ أن رصيد الميزان التجاري مرهون بتغيرات أسعار النفط، ففي الأزمة الأخيرة لانهيار الحاد في أسعار النفط وانخفاض الصادرات أدى إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري الجزائري.

- **النتائج المتوصل إليها:**

مما سبق تم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها فيما يلي:

– يتحدد سعر النفط نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين؛

– أثرت الأزمات النفطية على جميع أطراف السوق النفطية، فأحيانا تميزت بالإيجابية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط وهذا لما يرتفع سعر النفط، وبالسلبية لما تؤدي الأزمة إلى انخفاض أسعار النفط كما حدث في سنة 2014 والانخفاض الحاد في أسعار النفط، والعكس بالنسبة للدول المستهلكة؛

– إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات بصفة عامة والنفط بصفة خاصة يجعله رهينة لتقلبات الأسعار العالمية للنفط؛

– تؤثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات والواردات في نفس الاتجاه رغم وجود علاقة عكسية بين سعر النفط والواردات في اقتصاديات الدول المتقدمة على عكس الاقتصاد الجزائري الذي يكون فيه سعر النفط ذو علاقة طردية مع الواردات، حيث كلما ارتفع سعر النفط يؤدي ذلك إلى ارتفاع في الواردات؛

– الدور الكبير الذي يلعبه القطاع العام في الاقتصاد الجزائري والتسيير الغير الأمثل للموارد والمحافظة عليها؛

– الميزان التجاري يعتبر من أهم أقسام ميزان المدفوعات، فهو يبرز السلع التي تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية؛

– توجد علاقة طردية بين رصيد الميزان التجاري الجزائري وأسعار النفط العالمية؛

– يبين الميزان التجاري مدى متانة هيكل الاقتصاد الجزائري من خلال هيكل الصادرات والواردات السلعية؛

– العجز الكبير الذي حققه الميزان التجاري بسبب الانهيار الحاد في أسعار النفط العالمية وزيادة قيمة الواردات؛

– تنامي ظاهرة الاستيراد في الجزائر حتى في ظل الأزمة التي عرفتها أسعار النفط منتصف سنة 2014، هذا ما أدى إلى الاختلال في الميزان التجاري الجزائري.

- **الاقتراحات:**

على ضوء النتائج المتحصل عليها خرجنا بجملة من الاقتراحات، تتمثل فيما يلي :

– على الجزائر تقليص هيمنة النفط على الاقتصاد الوطني بإدماج تدريجي للقطاعات البديلة الأخرى؛

- تعزيز دور القطاعات الأخرى في الاقتصاد الجزائري من أجل تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في التنويع الاقتصادي ومن ثم تنويع مصادر الدخل؛
- تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد الجزائري، وتشجيع العمل المشترك بينه وبين القطاع الخاص جنبا إلى جنب، والأخذ بعين الاعتبار وجود اتجاهات عالمية نحو تعظيم دور القطاع الخاص باعتباره أحد الركائز الأساسية للتطوير المستقبلي لجميع القطاعات ؛
- وضع قيود أكثر على حركة الواردات ومحاولة تقليصها قدر الإمكان.
- الحاجة إلى النظر في إصلاح سياسات الدعم المنتهجة من طرف الدولة والتي ساهمت في انخفاض كفاءة استخراج مصادر الطاقة، الأمر الذي أثر سلبيا على كفاءة الموارد والتخصيص الأمثل لها؛
- ضرورة تفعيل القوانين والتشريعات لتشجيع استعمال الطاقة المتجددة والنظيفة وتطويرها كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والمائية؛
- الاهتمام بمخرجات الجامعة الجزائرية وتفعيل دورها، من خلال توعية الطلاب وتشجيعهم على ضرورة وحتمية التوجه إلى المقاولاتية وإنشاء استثمارات خاصة بهم من خلال إقامة الدورات التكوينية والمحاضرات والملتقيات للاستفادة من الأبحاث والنتائج المتوصل إليها.

- **آفاق الدراسة:**

تناولنا في دراستنا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري، خلال الفترة (2008-2015)، فدراستنا هذه كانت عبارة عن جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، لذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد في إثرائها من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- أثر انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- أثر تغيرات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات.
- واقع وآفاق الميزان التجاري في ظل الأزمة النفطية -عرض تجارب دولية-

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ. الكتب

1. بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.

2. جمال عبد الناصر، **المعجم الاقتصادي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

3. حافظ البرجاس، **الصراع الدولي على البترول العربي**، بيسان للنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2000.

4. دريد كمال آل شبيب، **مالية دولية**، دار اليازوري، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2013.

5. سمير فخري نعمة، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2011.

6. سيد متولي عبد القادر، **اقتصاد دولي نظريات وسياسات**، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

7. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2015.

8. ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005.

9. عبد الخالق مطلك الراوي، **محاسبة النفط والغاز**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، عمان، 2011.

10. عبد الكريم جيار العيساوي، **التمويل الدولي، (مدخل حديث)**، دار الصفاء، عمان، الطبعة الثانية، 2015.

11. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة المعربة البترولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2015.

12. علي عباس، **غدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

13. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

14. علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

15. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، **عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع**، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

16. هوشيار معروق، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

ب. مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه:

1. أحمد محمد أحمد المنصوري، **اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المملكة العربية السعودية، 1991.

2. أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى لعض التجارب العالمية)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

3. براهيم بالقلة، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

4. بنين بغداد، **نمذجة قياسية لدراسة أسعار البترول الجزائر (دراسة حالة صحاري بلاند)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

5. بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض متغيرات لاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

6. جامع عبد الله، **أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2010) على الاقتصاديات النفطية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

7.الحاج قويدر، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 (دراسة تحليلية)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012.

8. حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1992-2014**، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصادية النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

9. حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية (خلال الفترة 1986-2008)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010.

10. حنان لعروق، **سياسات سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.

11. دنيا احمد عمر، **أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين، 5 / 9 / 2006.

12. دوحي سلمى، **أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

13. سامية مقعاش، **العملة الأوربية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.

14. سيدي ولد عبد الله، **أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في ظل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا في الفترة (1992-2002)**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007.

15. عبد الجليل عجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

16. عزاري فريدة، نمذجة **المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات)** (1970-2006)، رسالة دكتوراه، تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.

17. عمر مؤذن، **تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2012.

18. العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1970-2006)** مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

19. عيسى مقيلدي، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحويلات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

20. فائق العلي، **تأثير العوامل الجيوسياسية على النفط، رسالة مقدمة لنيل الإجازة في الجغرافيا البشرية والاقتصادية**، تخصص الجغرافيا البشرية والاقتصادية، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 2006.

21. قنادزة جميلة، **الجباية البترولية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

22. جمعة رضوان، **تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات (دراسة حالة الجزائر 1970-2004)** مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

23. قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

24. لباني ياسمينة، التوازن **انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصادي الجزائري (دراسة تحليلية باستخدام نموذج العام القابل للحساب للسنة (2002)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع اقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصاديةّ وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.

25. لخديمي عبد الحميد، **أثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011.

26. مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على اقتصاد العربي (خلال الفترة 1973-2003)** مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية ، قسم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

27. مهيوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (الفترة الممتدة بين 1986-2010)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.

28. موري سمية، **أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

29. ناهض قاسم القدرة، **اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

30. نسمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005/ 2012)** ، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

31. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

ت. الملتقيات والمؤتمرات:

1. يحياوي مفيدة، دريدي أحلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقة المتجددة بالجزائر** (دراسة لواقع مشاريع مخبر الطاقة المتجددة بجامعة محمد خيضر بسكرة)، الملتقى الدولي حول تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 28 و29 أكتوبر 2014.

2. مداحي محمد، زيرق سوسن، **الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول "تقيم استراتجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 28 و29 أكتوبر 2014.

3. بشار عبد الله، **النفط في دول مجلس التعاون الخليجي وأثاره على التنمية، منتدى الجغرافيون العرب**، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 2008.

4. منظمة أقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك)، تكرير **النفط الثقيل، التحديات والفرص، مؤتمر الطاقة العربي العاشر**، الطاقة والتعاون العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 21- 23 ديسمبر 2014.

5. مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ملتقى وطني حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري- قراءة في التطورات في أسواق الطاقة كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 14 ماي 2015.

6. مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة سطيف، 2008.

7. راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط لأسباب والنتائج**، المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015.

8. أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، جزء 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.

9. محمد التهامي طواهر وآخرون، **مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956-2012) التحديات وأهم الإنجازات والآفاق**، الملتقى الدولي "الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية ممارسة الدولة، والاقتصاد والمجتمع"، كليه العلوم الاقتصادية التجارة وعلوم التسيير، الجزائر، 2012.

ث. المقالات والمجلات:

1. أمال رحمان، محمد التهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل – حالة الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد 12، ورقلة، 2013.

2. خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون،** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، أغسطس 2015.

3. صديقة باقر عبد الله، **الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية،** مركز التدريب والبحوث، مديرية إحصاءات التجارة، العراق.

4. عيسى حمد، أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات السوداني 1990-2011، **مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث،** العدد 3، مارس 2014.

5. عيسى محمد الغزالي، أسواق النفط العالمية، **سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية،** العدد السابع والخمسون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر/ تشرين الثاني ، السنة الخامسة.

6. محمد بن بوزيان، لخديمي عبد الحميد ، **تغيرات سعر النفط من الاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،** العدد 02، جامعة أحمد بالقايد، جامعة بشار، 2012.

7. وليد عيدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي،** البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق.

ج. التقارير والنشرات:

1. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي ، 2012،** الجزائر، نوفمبر، 2013.

2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي 2008،** الجزائر، سبتمبر، 2009.

3. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي، 2013،** الجزائر، نوفمبر، 2014.

4. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، **التقرير السنوي، 2015،** الجزائر، نوفمبر، 2016.

5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التطورات في مجال النفط والطاقة، صندوق النقد العربي ، 2014.

6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، صندوق النقد العربي ، 2013.

7. تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 37، الكويت، 2010.

8. تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 38، الكويت، 2011.

9. تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ، العدد 40، الكويت، 2013.

10. تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ، العدد41، الكويت، 2014.

11. تقرير شهري، التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ديسمبر 2015.

12. معهد الدراسات المصرفية، تقرير منظمة الأوبك، **نشرة توعوية**، السلسلة الخامسة، العدد6، الكويت، يناير 2013.

13. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **تطورات أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء**، الكويت، نوفمبر 2015.

ح. المواقع الالكترونية:

1. الجمارك الجزائرية، من الموقع الالكتروني، http://www.douane.gov.dz، 11/03/2011 ، 21:00.

2.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من الموقع الالكتروني، http://www.andi.dz، 2017/04/03، 20:20.

3.ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **الميزان التجاري**، من الموقع الالكتروني، https://ar.wikipedia.org/wiki، 2017/03/05، 21:00.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Organization of Arab petroleum exporting countries (OAPEC) , the secretary general s 39th annual report , N° 39, Kuwait, 2012**.**

2. OPEC, annual statistical bulletin, sure le site /http://www.opec.org, 2007.

3. OPEC, annual statistical bulletin, sure le site /http://www.opec.org, 2014.

4. OPEC, annual statistical bulletin, sure le site /http://www.opec.org,2015.

5. OPCE, Annual Statistical bulletin, Sure le site http://www.opc.org,2016 .

6. **BP statistical review of world energy**, sure le site /http://www.opec.org, June 2016

الملاحق

الملحق رقم 01: إنتاج النفط

Oil: Production in million tonnes*

Million tonnes	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	Change 2015 over 2014	2015 share of total
US	309.0	304.6	305.2	302.3	322.5	332.8	345.0	393.7	448.0	522.8	**567.2**	8.5%	13.0%
Canada	142.3	150.6	155.3	152.9	152.8	160.3	169.8	182.6	195.0	209.6	**215.5**	2.8%	4.9%
Mexico	186.6	182.7	172.3	157.0	146.8	145.7	144.6	143.9	141.9	137.1	**127.6**	-7.0%	2.9%
Total North America	637.8	637.8	632.8	612.2	622.0	638.8	659.4	720.2	785.0	869.5	**910.3**	4.7%	20.9%
Argentina	39.4	39.1	37.7	36.5	33.6	33.0	30.6	30.7	30.1	29.7	**29.7**	0.1%	0.7%
Brazil	89.1	93.8	95.2	98.9	105.8	111.4	114.1	112.1	109.8	122.1	**131.8**	7.9%	3.0%
Colombia	27.7	27.9	28.0	31.1	35.3	41.4	48.2	49.9	52.9	52.2	**53.1**	1.7%	1.2%
Ecuador	28.6	28.8	27.5	27.2	26.1	26.1	26.8	27.1	28.2	29.8	**29.1**	-2.4%	0.7%
Peru	4.5	4.6	4.6	4.7	4.8	5.1	4.9	4.9	4.8	5.3	**4.7**	-11.1%	0.1%
Trinidad & Tobago	8.1	8.3	7.1	7.0	6.8	6.3	6.0	5.2	5.2	5.1	**4.9**	-4.8%	0.1%
Venezuela	169.7	171.0	165.5	165.6	155.7	145.7	141.6	139.2	137.6	138.2	**135.2**	-2.1%	3.1%
Other S. & Cent. America	7.4	7.1	7.1	7.1	6.6	6.9	7.0	7.3	7.4	7.6	**7.4**	-1.8%	0.2%
Total S. & Cent. America	374.4	380.7	372.6	378.1	374.6	375.8	379.1	376.2	376.1	390.0	**396.0**	1.5%	9.1%
Azerbaijan	22.2	32.3	42.6	44.5	50.4	50.8	45.6	43.4	43.5	42.1	**41.7**	-1.0%	1.0%
Denmark	18.5	16.8	15.2	14.0	12.9	12.2	10.9	10.0	8.7	8.1	**7.7**	-5.4%	0.2%
Italy	6.1	5.8	5.9	5.2	4.6	5.1	5.3	5.4	5.6	5.8	**5.5**	-5.1%	0.1%
Kazakhstan	61.5	65.0	67.1	70.7	76.5	79.7	80.1	79.2	81.8	80.8	**79.3**	-1.9%	1.8%
Norway	138.7	129.0	118.6	114.8	108.7	98.8	93.8	87.3	83.2	85.3	**88.0**	3.2%	2.0%
Romania	5.4	5.0	4.7	4.7	4.5	4.3	4.2	4.0	4.1	4.1	**4.0**	-1.1%	0.1%
Russian Federation	474.8	485.6	496.8	493.7	500.8	511.8	518.8	526.0	531.1	534.1	**540.7**	1.2%	12.4%
Turkmenistan	9.5	9.2	9.8	10.4	10.5	10.8	10.8	11.2	11.7	12.1	**12.7**	5.0%	0.3%
United Kingdom	84.7	76.6	76.6	71.7	68.2	63.0	52.0	44.6	40.6	39.9	**45.3**	13.4%	1.0%
Uzbekistan	5.4	5.4	4.9	4.8	4.5	3.6	3.6	3.2	3.2	3.1	**3.0**	-3.1%	0.1%
Other Europe & Eurasia	22.0	21.7	21.6	20.6	19.9	19.2	19.2	19.2	19.6	19.2	**18.7**	-2.4%	0.4%
Total Europe & Eurasia	849.0	852.4	863.8	855.0	861.4	859.3	844.4	833.3	833.0	834.7	**846.7**	1.4%	19.4%
Iran	207.8	210.5	212.2	213.0	205.6	211.9	212.7	180.5	169.6	174.7	**182.6**	4.5%	4.2%
Iraq	89.9	98.0	105.1	119.3	119.9	121.5	136.7	152.5	153.2	160.3	**197.0**	22.9%	4.5%
Kuwait	130.4	133.7	129.9	136.1	121.0	123.3	140.8	154.0	151.5	150.8	**149.1**	-1.1%	3.4%
Oman	38.5	36.5	35.2	37.6	40.2	42.8	43.8	45.0	46.1	46.2	**46.6**	0.8%	1.1%
Qatar	52.6	56.8	57.6	64.7	62.6	71.1	78.0	82.2	80.2	79.6	**79.3**	-0.4%	1.8%
Saudi Arabia	521.3	508.9	488.9	509.9	456.7	473.8	525.9	549.8	538.4	543.4	**568.5**	4.6%	13.0%
Syria	22.3	21.0	20.1	20.3	20.0	19.2	17.6	8.5	3.0	1.6	**1.3**	-18.2%	•
United Arab Emirates	135.7	144.3	139.6	141.4	126.2	133.3	151.3	154.8	165.5	166.6	**175.5**	5.3%	4.0%
Yemen	19.8	18.1	15.9	14.8	14.3	14.3	11.2	8.8	6.9	6.6	**2.1**	-67.8%	•
Other Middle East	9.1	8.9	9.5	9.5	9.4	9.4	9.9	9.0	10.2	10.5	**10.4**	-0.5%	0.2%
Total Middle East	1227.4	1236.9	1214.0	1266.4	1176.0	1220.7	1327.9	1345.1	1324.6	1340.3	**1412.4**	5.4%	32.4%
Algeria	86.4	86.2	86.5	85.6	77.2	73.8	71.7	67.2	64.8	68.8	**68.5**	-0.4%	1.6%
Angola	62.9	69.6	82.5	93.5	87.6	90.5	83.8	86.9	87.3	83.0	**88.7**	6.8%	2.0%
Chad	9.1	8.0	7.5	6.7	6.2	6.4	6.0	5.3	4.4	4.3	**4.1**	-4.8%	0.1%
Republic of Congo	12.7	14.4	11.5	12.3	14.2	16.2	15.5	15.2	14.5	14.2	**14.3**	0.4%	0.3%
Egypt	33.2	33.2	33.8	34.7	35.3	35.0	34.6	34.7	34.4	35.1	**35.6**	1.4%	0.8%
Equatorial Guinea	16.4	15.6	15.9	16.1	14.2	12.6	11.6	12.7	12.4	13.1	**13.5**	3.3%	0.3%
Gabon	13.5	12.1	12.3	12.0	12.0	12.8	12.7	12.3	11.8	11.8	**11.6**	-1.4%	0.3%
Libya	82.2	85.3	85.3	85.5	77.4	77.6	22.5	71.1	46.4	23.3	**20.2**	-13.4%	0.5%
Nigeria	123.3	118.5	112.4	103.8	107.6	122.1	119.0	117.2	111.5	114.8	**113.0**	-1.5%	2.6%
South Sudan	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	1.5	4.9	7.7	**7.3**	-4.9%	0.2%
Sudan	14.5	17.5	23.8	22.6	23.4	22.8	14.3	5.1	5.8	5.9	**5.2**	-12.3%	0.1%
Tunisia	3.7	3.6	5.0	4.6	4.3	4.0	3.7	3.9	3.6	3.4	**2.9**	-14.1%	0.1%
Other Africa	8.6	11.1	9.6	9.3	9.2	8.1	10.9	10.9	12.1	12.1	**13.1**	7.9%	0.3%
Total Africa	466.4	475.1	486.1	486.6	468.6	481.8	406.3	444.0	413.9	397.5	**398.0**	0.1%	9.1%
Australia	25.3	23.5	24.5	24.1	22.4	24.5	21.5	21.4	17.8	19.1	**17.0**	-10.9%	0.4%
Brunei	10.1	10.8	9.5	8.6	8.3	8.5	8.1	7.8	6.6	6.2	**6.2**	0.4%	0.1%
China	181.4	184.8	186.3	190.4	189.5	203.0	202.9	207.5	210.0	211.4	**214.6**	1.5%	4.9%
India	34.9	36.0	36.4	37.8	38.0	41.3	42.9	42.5	42.5	41.6	**41.2**	-1.1%	0.9%
Indonesia	53.7	50.2	47.8	49.4	48.4	48.6	46.3	44.6	42.7	41.2	**40.0**	-3.0%	0.9%
Malaysia	34.6	32.7	33.8	34.0	32.2	32.6	29.4	29.8	28.5	29.8	**31.9**	6.9%	0.7%
Thailand	11.4	12.5	13.2	14.0	14.6	14.8	15.4	16.7	16.5	16.3	**17.2**	6.0%	0.4%
Vietnam	19.0	17.2	16.3	15.2	16.7	15.6	15.8	17.3	17.4	18.1	**17.4**	-3.4%	0.4%
Other Asia Pacific	12.4	13.1	13.9	14.9	14.4	13.8	13.0	12.7	12.0	12.9	**13.1**	1.4%	0.3%
Total Asia Pacific	382.8	380.9	381.8	388.5	384.4	402.7	395.3	400.4	394.0	396.6	**398.6**	0.5%	9.1%
Total World	**3937.8**	**3963.9**	**3951.2**	**3986.8**	**3887.0**	**3979.1**	**4012.4**	**4119.2**	**4126.6**	**4228.7**	**4361.9**	**3.2%**	**100.0%**
of which: OECD	926.1	904.2	889.1	857.8	853.7	856.7	857.0	902.5	954.8	1042.0	**1087.9**	4.4%	24.9%
Non-OECD	3011.7	3059.7	3062.0	3129.0	3033.3	3122.4	3155.4	3216.7	3171.7	3186.6	**3274.0**	2.7%	75.1%
OPEC	1690.8	1711.7	1692.9	1745.6	1623.6	1670.8	1710.9	1782.4	1734.4	1733.3	**1806.6**	4.2%	41.4%
Non-OPEC	2247.1	2252.2	2258.3	2241.2	2263.4	2308.3	2301.5	2336.8	2392.1	2495.4	**2555.3**	2.4%	58.6%
European Union	126.9	115.7	113.9	106.3	99.8	93.4	81.6	72.9	68.5	67.2	**71.7**	6.6%	1.6%
CIS	580.3	604.3	627.9	630.5	649.2	662.8	664.7	668.6	676.5	677.1	**682.0**	0.7%	15.6%

الملحق رقم 02: استهلاك النفط

Oil: Consumption in million tonnes*

Million tonnes	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	Change 2015 over 2014	2015 share of total
US	938.4	930.7	928.8	875.4	833.2	850.1	834.9	817.0	832.1	838.1	**851.6**	1.6%	19.7%
Canada	99.9	99.4	102.3	101.2	95.0	101.6	105.0	103.3	103.5	103.3	**100.3**	-2.9%	2.3%
Mexico	90.8	89.7	92.0	91.6	88.5	88.6	90.3	92.3	89.7	85.2	**84.3**	-1.1%	1.9%
Total North America	1129.1	1119.7	1123.1	1068.2	1016.7	1040.3	1030.2	1012.6	1025.3	1026.6	**1036.3**	0.9%	23.9%
Argentina	20.8	21.8	24.2	24.9	24.3	28.1	28.3	29.7	31.1	30.9	**31.6**	2.3%	0.7%
Brazil	95.2	96.5	102.7	110.1	110.3	120.0	125.9	128.8	137.4	143.4	**137.3**	-4.2%	3.2%
Chile	12.5	13.9	17.9	18.6	18.2	16.0	17.6	17.5	16.8	16.7	**16.9**	1.5%	0.4%
Colombia	10.9	10.9	10.7	11.7	10.7	11.9	12.8	13.9	13.8	14.6	**15.5**	5.6%	0.4%
Ecuador	7.9	8.3	8.5	8.7	8.9	10.3	10.5	10.9	11.6	12.0	**11.7**	-2.3%	0.3%
Peru	7.1	6.9	7.1	8.0	8.2	8.6	9.5	9.6	10.2	10.2	**10.9**	6.2%	0.3%
Trinidad & Tobago	1.2	1.4	1.6	1.8	1.7	1.9	1.7	1.6	1.7	1.8	**1.8**	3.4%	•
Venezuela	28.3	31.5	29.7	33.8	34.2	34.2	34.6	37.2	38.1	36.7	**32.0**	-12.7%	0.7%
Other S. & Cent. America	64.8	65.9	65.5	63.5	62.8	63.6	64.8	63.9	62.1	63.6	**65.0**	2.2%	1.5%
Total S. & Cent. America	248.6	257.0	267.9	281.1	279.3	294.6	305.6	312.9	322.9	329.8	**322.7**	-2.1%	7.5%
Austria	14.0	14.2	13.4	13.4	12.8	13.4	12.7	12.5	12.7	12.5	**12.6**	0.8%	0.3%
Azerbaijan	5.4	4.8	4.5	3.6	3.3	3.2	4.0	4.2	4.5	4.4	**4.5**	1.3%	0.1%
Belarus	7.5	8.8	8.0	7.9	9.3	7.5	8.6	10.4	7.1	7.3	**7.1**	-2.4%	0.2%
Belgium	33.6	33.4	33.8	35.9	31.5	33.0	30.8	29.6	30.2	29.8	**30.5**	2.3%	0.7%
Bulgaria	4.8	5.0	4.8	4.8	4.3	3.9	3.8	3.9	3.6	3.9	**4.2**	7.8%	0.1%
Czech Republic	9.9	9.8	9.7	9.9	9.7	9.2	9.0	8.9	8.5	9.1	**9.4**	3.1%	0.2%
Denmark	9.2	9.4	9.4	9.3	8.3	8.4	8.3	7.8	7.7	7.9	**8.1**	1.4%	0.2%
Finland	11.0	10.6	10.6	10.5	9.9	10.4	9.7	9.2	9.0	8.6	**8.3**	-3.2%	0.2%
France	93.1	93.0	91.4	90.8	87.5	84.5	83.0	80.3	79.3	76.9	**76.1**	-1.0%	1.8%
Germany	122.4	123.6	112.5	118.9	113.9	115.4	112.0	111.4	113.4	110.4	**110.2**	-0.2%	2.5%
Greece	20.1	21.3	21.4	20.4	19.5	18.1	17.0	15.3	14.5	14.4	**14.8**	3.0%	0.3%
Hungary	7.4	7.8	7.7	7.5	7.1	6.7	6.3	5.9	5.8	6.5	**7.0**	8.0%	0.2%
Ireland	9.3	9.3	9.4	9.0	8.0	7.6	6.8	6.5	6.5	6.5	**6.9**	6.0%	0.2%
Italy	86.7	86.7	84.0	80.4	75.1	73.1	70.5	64.2	59.4	55.8	**59.3**	6.2%	1.4%
Kazakhstan	9.0	10.3	11.3	11.0	8.9	9.3	12.3	13.1	13.1	13.5	**12.7**	-5.4%	0.3%
Lithuania	2.8	2.8	2.8	3.1	2.6	2.7	2.6	2.7	2.6	2.6	**2.6**	3.4%	0.1%
Netherlands	50.1	50.8	50.7	47.3	45.9	45.9	46.1	43.7	41.4	39.6	**38.7**	-2.2%	0.9%
Norway	10.2	10.5	10.7	10.4	10.7	10.8	10.6	10.5	10.8	10.2	**10.2**	0.7%	0.2%
Poland	22.4	23.3	24.2	25.3	25.3	26.7	26.6	25.7	23.8	23.9	**25.1**	5.1%	0.6%
Portugal	16.4	14.6	14.7	14.1	13.2	13.0	12.1	11.0	11.3	11.1	**11.4**	2.2%	0.3%
Romania	10.5	10.3	10.3	10.4	9.2	8.8	9.1	9.2	8.4	9.0	**9.1**	2.0%	0.2%
Russian Federation	125.0	130.4	130.0	133.6	128.2	133.3	142.2	144.6	144.9	150.8	**143.0**	-5.2%	3.3%
Slovakia	3.8	3.4	3.6	3.9	3.7	3.9	3.9	3.6	3.6	3.4	**3.8**	11.3%	0.1%
Spain	79.3	79.3	80.3	78.0	73.5	72.1	68.8	64.7	59.3	59.0	**60.5**	2.6%	1.4%
Sweden	17.2	17.3	16.9	16.7	15.5	16.2	14.8	14.6	14.4	14.5	**14.1**	-2.6%	0.3%
Switzerland	12.2	12.6	11.3	12.1	12.3	11.4	11.0	11.2	11.8	10.6	**10.7**	1.5%	0.2%
Turkey	30.7	32.1	32.6	32.1	32.6	31.8	31.1	31.6	32.7	34.4	**38.8**	12.5%	0.9%
Turkmenistan	5.0	4.8	5.1	5.3	5.0	5.5	5.8	6.0	6.2	6.3	**6.4**	1.6%	0.1%
Ukraine	13.7	14.2	14.4	14.2	13.5	12.6	13.1	12.5	11.9	10.0	**8.4**	-16.1%	0.2%
United Kingdom	83.8	83.2	80.7	79.5	75.8	74.9	73.7	71.2	70.6	69.9	**71.6**	2.4%	1.7%
Uzbekistan	5.1	5.1	4.7	4.6	4.3	3.6	3.4	3.0	2.9	2.8	**2.8**	-0.1%	0.1%
Other Europe & Eurasia	33.8	34.4	35.6	35.8	35.0	34.7	34.5	33.4	32.6	32.8	**33.1**	0.7%	0.8%
Total Europe & Eurasia	965.3	976.8	960.8	959.5	915.4	911.3	904.3	882.7	864.7	858.6	**862.2**	0.4%	19.9%
Iran	80.5	87.7	89.6	93.1	95.4	86.8	88.0	89.0	95.5	93.1	**88.9**	-4.5%	2.1%
Israel	12.2	11.7	12.3	12.0	10.8	11.2	11.8	13.9	10.9	10.3	**11.0**	6.8%	0.3%
Kuwait	19.5	17.7	17.9	19.0	20.4	21.6	20.4	21.5	22.7	22.7	**23.6**	3.7%	0.5%
Qatar	3.9	4.5	5.2	6.2	6.0	6.5	8.0	8.3	9.4	10.0	**10.9**	8.6%	0.3%
Saudi Arabia	94.2	98.4	104.4	114.4	125.9	137.1	139.1	146.2	147.3	160.1	**168.1**	5.0%	3.9%
United Arab Emirates	25.0	26.9	28.7	30.2	28.9	30.8	33.3	34.5	35.1	37.6	**40.0**	6.4%	0.9%
Other Middle East	66.1	61.5	60.8	68.5	71.1	74.3	74.9	76.8	81.0	83.2	**83.3**	0.1%	1.9%
Total Middle East	301.5	308.4	319.0	343.4	358.6	368.3	375.6	390.3	402.0	417.1	**425.7**	2.1%	9.8%
Algeria	11.0	11.5	12.9	14.0	14.9	14.8	15.8	16.9	17.7	18.2	**19.3**	5.8%	0.4%
Egypt	29.8	28.7	30.6	32.6	34.4	36.3	33.7	35.3	35.7	38.3	**39.2**	2.3%	0.9%
South Africa	24.8	25.3	26.6	25.7	24.2	26.6	28.1	28.2	27.9	29.3	**31.1**	5.9%	0.7%
Other Africa	73.2	73.4	74.9	80.9	82.9	86.7	82.7	88.5	92.0	91.4	**93.5**	2.3%	2.2%
Total Africa	138.9	138.8	145.0	153.2	156.3	164.5	160.3	168.9	173.3	177.2	**183.0**	3.2%	4.2%
Australia	39.9	43.0	41.9	42.7	43.1	43.4	45.6	47.2	46.7	45.4	**46.2**	1.8%	1.1%
Bangladesh	3.9	3.9	3.7	3.8	3.5	3.9	5.1	5.4	5.3	5.7	**5.5**	-2.8%	0.1%
China	328.6	352.7	370.2	377.5	392.2	447.9	464.2	486.3	507.2	526.8	**559.7**	6.3%	12.9%
China Hong Kong SAR	14.0	15.2	16.4	14.8	16.9	17.8	18.0	17.2	17.6	16.7	**18.3**	9.7%	0.4%
India	121.9	128.3	138.1	144.7	152.6	155.4	163.0	173.6	175.3	180.8	**195.5**	8.1%	4.5%
Indonesia	61.5	58.5	61.8	60.1	59.7	64.2	73.1	74.7	74.6	76.0	**73.5**	-3.2%	1.7%
Japan	247.2	238.0	230.9	224.8	200.4	202.7	203.6	217.0	208.0	197.3	**189.6**	-3.9%	4.4%
Malaysia	28.0	28.9	30.8	29.5	29.2	29.3	31.0	32.6	34.7	35.0	**36.2**	3.3%	0.8%
New Zealand	7.0	7.1	7.1	7.2	6.9	7.0	7.0	7.0	7.1	7.2	**7.5**	3.9%	0.2%
Pakistan	15.3	17.6	19.2	20.0	21.8	21.3	21.5	20.5	21.7	22.8	**25.2**	10.5%	0.6%
Philippines	14.8	13.3	13.8	13.3	14.0	14.6	13.8	14.4	14.9	16.1	**18.4**	14.3%	0.4%
Singapore	41.4	44.5	48.3	51.4	55.5	61.0	63.7	63.3	64.0	65.9	**69.5**	5.4%	1.6%
South Korea	104.7	104.7	107.6	103.1	103.7	105.0	105.8	108.8	108.3	107.9	**113.7**	5.3%	2.6%
Taiwan	49.2	49.1	51.1	45.9	46.1	47.2	44.5	44.6	45.1	45.4	**46.0**	1.4%	1.1%
Thailand	45.9	44.2	45.5	44.4	45.9	47.7	49.7	52.4	54.6	54.9	**56.6**	3.1%	1.3%
Vietnam	12.2	12.0	13.3	14.1	14.6	15.6	16.9	17.3	17.5	18.0	**19.5**	8.4%	0.5%
Other Asia Pacific	15.1	15.6	16.8	15.6	16.4	16.9	18.7	19.1	19.1	20.4	**20.6**	1.1%	0.5%
Total Asia Pacific	1150.6	1176.5	1216.6	1212.7	1222.4	1300.9	1345.5	1401.2	1421.8	1442.2	**1501.4**	4.1%	34.7%
Total World	**3933.9**	**3977.2**	**4032.3**	**4018.1**	**3948.7**	**4079.9**	**4121.6**	**4168.6**	**4209.9**	**4251.6**	**4331.3**	**1.9%**	**100.0%**
of which: OECD	2303.1	2291.9	2278.0	2210.2	2098.9	2119.3	2094.1	2071.0	2057.4	2033.8	**2056.4**	1.1%	47.5%
Non-OECD	1630.8	1685.3	1754.3	1807.9	1849.7	1960.5	2027.4	2097.6	2152.6	2217.7	**2274.9**	2.6%	52.5%
European Union	725.5	726.7	710.9	707.5	669.9	665.1	644.8	618.4	602.0	591.2	**600.2**	1.5%	13.9%
CIS	172.7	180.8	180.7	183.0	175.5	178.0	192.5	197.4	194.1	198.7	**188.5**	-5.1%	4.4%

الملحق رقم 03

الجدول 1/16 : ميزان المدفوعات

(مقدر بالدولار)

	2004	2005	2006	2007	2008
	(بملايير الدولارات الأمريكية ؛ باستثناء تعليمات مخالفة)				
الرصيد الخارجي الجاري	**11,12**	**21,18**	**28,95**	**30,54**	**34,45**
الميزان التجاري	14,27	26,47	34,06	34,24	40,60
الصادرات (f.o.b)	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59
المحروقات	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19
أخرى	0,67	0,74	1,13	0,98	1,40
الواردات (f.o.b)	-17,95	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99
خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-2,01	-2,27	-2,20	-4,09	-7,59
دائن	1,85	2,51	2,58	2,84	3,49
مدين	-3,86	-4,78	-4,78	-6,93	-11,08
دخل العوامل، صافي	-3,60	-5,08	-4,52	-1,83	-1,34
دائن	0,99	1,43	2,42	3,81	5,13
مدين	-4,59	-6,51	-6,94	-5,64	-6,47
دفع الفوائد	-1,29	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19
أخرى	-3,30	-5,48	-6,18	-5,41	-6,28
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-3,12	-4,74	-5,29	3,90	-4,56
تحويلات، صافية	2,46	2,06	1,61	2,22	2,78
رصيد حساب رأس المال	**-1,87**	**-4,24**	**-11,22**	**-0,99**	**2,54**
حساب رأس المال			-0,01		
الإستثمار المباشر (الصافي)	0,62	1,06	1,76	1,37	2,33
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	**-2,23**	**-3,05**	**-11,89**	**-0,77**	**-0,43**
السحب	2,12	1,41	0,98	0,51	0,84
الإهتلاك	-4,35	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27
الأخطاء و السهو، صافي	-0,26	-2,25	-1,08	-1,59	0,64
منها : رصيد النقود الإئتمانية			-0,13	0,36	
رصيد القروض قصيرة الأجل			0,06	-1,13	
الرصيد الإجمالي	**9,25**	**16,94**	**17,73**	**29,55**	**36,99**
التمويل	**-9,25**	**-16,94**	**-17,73**	**-29,55**	**-36,99**
زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)	-8,88	-16,31	-17,73	-28,27	-36,53
إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي	-0,37	-0,63	0,00	0,00	0,00
حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف				-1,28	-0,46
للتذكير :					
الإحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10
بعدد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل	**23,72**	**27,36**	**36,66**	**39,73**	**34,99**
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)	38,66	54,64	65,85	74,95	99,97

الملحق رقم 04

الجدول 17 : هيكل الصادرات و الواردات

	2004	2005	2006	2007	2008
			(بملايين الدولارات الأمريكية)		
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	3 385	3 374	3 572	4 656	7 397
الطاقة	158	199	230	305	560
المواد الأولية	733	706	792	1 245	1 318
المواد النصف مصنعة	3 422	3 845	4 637	6 678	9 502
التجهيزات الفلاحية	157	150	90	137	164
التجهيزات الصناعية	6 681	7 950	8 015	9 361	14 394
السلع الإستهلاكية	2 610	2 922	2 830	3 546	4 122
المجموع الجزئي :	**17 146**	**19 146**	**20 166**	**25 928**	**37 457**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	808	711	515	420	536
المجموع :	**17 954**	**19 857**	**20 681**	**26 348**	**37 993**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	66	67	73	88	119
الطاقة	31 550	45 588	53 608	59 605	77 194
المواد الأولية	97	136	195	170	334
المواد النصف مصنعة	430	481	765	640	834
التجهيزات الفلاحية			1	1	1
التجهيزات الصناعية	50	37	44	46	67
السلع الإستهلاكية	15	19	44	35	32
المجموع الجزئي :	**32 208**	**46 328**	**54 730**	**60 585**	**78 581**
أخرى	9	6	11	5	9
المجموع :	**32 217**	**46 334**	**54 741**	**60 590**	**78 590**
منها : الصادرات خارج المحروقات	667	746	1 132	980	1 386
			(بالنسبة المئوية)		
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	19,7	17,6	17,7	18,0	19,7
التجهيزات الصناعية	39,0	41,5	39,7	36,1	38,4
السلع الإستهلاكية	15,2	15,3	14,0	13,7	11,0
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	2,1	1,6	2,1	1,6	1,8

الملحق رقم 05

الجدول 1/16 : ميزان المدفوعات مقدر بالدولار الأمريكي

	2008	2009	2010	2011	*2012
	(بملايير الدولارات الأمريكية ؛ بإستثناء تعليمات مخالفة)				
الرصيد الخارجي الجاري	**34,450**	**0,402**	**12,149**	**17,766**	**12,302**
الميزان التجاري	40,596	7,784	18,205	25,961	20,167
الصادرات (f.o.b)	78,589	45,186	57,090	72,888	71,736
المحروقات	77,194	44,415	56,121	71,661	70,583
أخرى	1,395	0,771	0,969	1,227	1,153
الواردات (f.o.b)	-37,993	-37,402	-38,885	-46,927	-51,569
خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-7,589	-8,696	-8,340	-8,805	-7,126
دائن	3,487	2,986	3,567	3,745	3,961
مدين	-11,076	-11,682	-11,907	-12,550	-11,087
دخل العوامل، صافي	-1,335	-1,318	-0,366	-2,039	-3,908
دائن	5,133	4,746	4,598	4,453	3,922
مدين	-6,468	-6,064	-4,964	-6,492	-7,830
دفع الفوائد	-0,187	-0,173	-0,110	-0,241	-0,325
أخرى	-6,281	-5,891	-4,854	-6,251	-7,505
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-4,560	-3,920	-3,930	-4,970	-6,342
تحويلات، صافية	2,778	2,632	2,650	2,649	3,169
رصيد حساب رأس المال	**2,540**	**3,457**	**3,177**	**0,375**	**-0,245**
حساب رأس المال					-0,009
الإستثمار المباشر (الصافي)	2,490	2,546	3,478	2,045	1,524
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	**-0,428**	**1,515**	**0,136**	**-1,081**	**-0,622**
السحب	0,838	2,198	0,575	0,067	0,247
الإهتلاك	-1,266	-0,683	-0,439	-1,148	-0,869
الأخطاء و السهو، صافي	0,478	-0,604	-0,437	1,411	-1,138
الرصيد الإجمالي	**36,990**	**3,859**	**15,326**	**20,141**	**12,057**
التمويل	**-36,990**	**-3,859**	**-15,326**	**20,141**	**12,057**
زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)	-36,530	-2,278	-14,996	-20,035	-12,216
إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي					
حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف	-0,460	0,089	-0,078	0,102	0,195
مخصصات حقوق السحب الخاصة		-1,670			
وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي		0,000	-0,252	-0,208	-0,036
للتذكير :					
الإحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)	143,100	148,910	162,221	182,224	190,661
بعدد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل	**34,996**	**36,405**	**38,326**	**36,765**	**36,516**
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)	99,970	62,250	80,150	112,943	111,045

الملحق رقم 06

الجدول 17 : تركيبة الواردات و الصادرات حسب فوج المنتجات

	2008	2009	2010	2011	2012
			(بملايين الدولارات الأمريكية)		
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	7 397	5 512	5 696	9 261	8 483
الطاقة	560	516	898	1 094	4 659
المواد الأولية	1 318	1 128	1 325	1 676	1 729
المواد نصف المصنعة	9 502	9 557	9 494	10 047	9 994
التجهيزات الفلاحية	164	219	321	364	310
التجهيزات الصناعية	12 344	14 141	16 200	15 091	12 558
السلع الإستهلاكية	6 172	5 868	4 119	6 890	9 635
أخرى				1 986	3 682
المجموع الجزئي :	**37 457**	**36 941**	**38 053**	**46 409**	**51 050**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	536	461	832	518	519
المجموع :	**37 993**	**37 402**	**38 885**	**46 927**	**51 569**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	119	113	315	355	315
الطاقة	77 194	44 415	56 121	71 662	70 584
المواد الأولية	334	169	94	161	168
المواد نصف المصنعة	834	393	498	660	618
التجهيزات الفلاحية	1	0	1	0	0
التجهيزات الصناعية	67	42	30	35	32
السلع الإستهلاكية	32	49	30	16	19
المجموع الجزئي :	**78 581**	**45 181**	**57 089**	**72 889**	**71 736**
أخرى	9	5	2	0	0
المجموع :	**78 590**	**45 186**	**57 091**	**72 889**	**71 736**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 386	766	967	1 227	1 153
			(بالنسبة المئوية)		
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	19,7	14,9	15,0	20,0	16,6
التجهيزات الصناعية	33,0	38,3	42,6	32,5	24,6
السلع الإستهلاكية	16,5	15,9	10,8	14,8	18,9
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	1,8	1,7	1,7	1,7	1,6

الملحق رقم 07

الجدول 1/16 : ميزان المدفوعات مقدر بالدولار

	2009	2010	2011	2012	2013*
	(بملايير الدولارات الأمريكية ؛ باستثناء تعليمات مخالفة)				
الرصيد الخارجي الجاري	**0,402**	**12,149**	**17,766**	**12,418**	**0,831**
الميزان التجاري	7,784	18,205	25,961	20,167	9,384
الصادرات (f.o.b)	45,186	57,090	72,888	71,736	64,377
المحروقات	44,415	56,121	71,661	70,583	63,327
أخرى	0,771	0,969	1,227	1,153	1,050
الواردات (f.o.b)	-37,402	-38,885	-46,927	-51,569	-54,993
خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-8,696	-8,340	-8,805	-7,006	-6,825
دائن	2,986	3,567	3,745	3,822	3,914
مدين	-11,682	-11,907	-12,550	-10,828	-10,739
دخل العوامل، صافي	-1,318	-0,366	-2,039	-3,906	-4,514
دائن	4,746	4,598	4,453	3,733	3,548
مدين	-6,064	-4,964	-6,492	-7,639	-8,062
دفع الفوائد	-0,173	-0,110	-0,241	-0,134	-0,067
أخرى	-5,891	-4,854	-6,251	-7,505	-7,995
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-3,920	-3,930	-4,970	-6,342	-5,911
تحويلات، صافية	2,632	2,650	2,649	3,163	2,786
رصيد حساب رأس المال	**3,457**	**3,177**	**2,375**	**-0,361**	**-0,967**
حساب رأس المال				-0,009	
الإستثمار المباشر (الصافي)	2,546	3,478	2,045	1,541	1,691
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	**1,515**	**0,136**	**-1,081**	**-0,587**	**-0,384**
السحب	2,198	0,575	0,067	0,266	0,062
الإهتلاك	-0,683	-0,439	-1,148	-0,853	-0,446
الأخطاء و السهو، صافي	-0,604	-0,437	1,411	-1,306	-2,274
الرصيد الإجمالي	**3,859**	**15,326**	**20,141**	**12,057**	**0,134**
التمويل	**-3,859**	**-15,326**	**-20,141**	**-12,057**	**-0,134**
زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)	-2,278	-14,996	-20,035	-12,216	-0,239
إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي					
حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف	0,089	-0,078	0,102	0,195	0,167
مخصصات حقوق السحب الخاصة	-1,670				
وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي	0,000	-0,252	-0,208	-0,036	-0,062
للتذكير :					
الإحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)	148,910	162,221	182,224	190,661	194,012
بعدد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل	**36,405**	**38,326**	**36,765**	**36,667**	**35,419**
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)	62,250	80,150	112,943	111,045	109,550

الملحق رقم 08

الجدول 17 : تركيبة الواردات و الصادرات حسب فوج المنتجات

	2009	2010	2011	2012	2013
			(بملايين الدولارات الأمريكية)		
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	5 512	5 696	9 261	8 483	9 013
الطاقة	516	898	1 094	4 659	4 139
المواد الأولية	1 128	1 325	1 676	1 729	1 732
المواد نصف المصنعة	9 557	9 494	10 047	9 994	10 642
التجهيزات الفلاحية	219	321	364	310	477
التجهيزات الصناعية	14 141	14 690	15 091	12 793	15 233
السلع الإستهلاكية	5 868	5 629	6 890	9 400	10 539
أخرى			1 986	3 682	2 693
المجموع الجزئي :	**36 941**	**38 053**	**46 409**	**51 050**	**54 468**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	461	832	518	519	525
المجموع :	**37 402**	**38 885**	**46 927**	**51 569**	**54 993**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	113	315	355	315	404
الطاقة	44 415	56 121	71 661	70 584	63 327
المواد الأولية	169	94	161	168	109
المواد نصف المصنعة	393	498	660	618	492
التجهيزات الفلاحية	0	1	0	0	0
التجهيزات الصناعية	42	30	35	32	29
السلع الإستهلاكية	49	30	16	19	16
المجموع الجزئي :	**45 181**	**57 089**	**72 888**	**71 736**	**64 377**
أخرى	5	2	0	0	0
المجموع :	**45 186**	**57 091**	**72 888**	**71 736**	**64 377**
منها : الصادرات خارج المحروقات	766	967	1 227	1 153	1 050
			(بالنسبة المئوية)		
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	14,9	15,0	20,0	16,6	16,5
التجهيزات الصناعية	38,3	38,6	32,5	25,1	28,0
السلع الإستهلاكية	15,9	14,8	14,8	18,4	19,3
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	1,7	1,7	1,7	1,6	1,6

الملحق رقم 09

الجدول 1/16 : ميزان المدفوعات مقدر بالدولار الأمريكي

	2011	2012	2013	2014	2015 *
	(بمليار دولار أمريكي ؛ بإستثناء تعليمات مخالفة)				
الرصيد الخارجي الجاري	**17,766**	**12,418**	**1,153**	**-9,277**	**-27,476**
الميزان التجاري	25,961	20,167	9,880	0,459	-18,083
الصادرات (f.o.b)	72,888	71,736	64,867	60,129	34,566
المحروقات	71,661	70,583	63,816	58,462	33,081
أخرى (خارج المحروقات)	1,227	1,153	1,051	1,667	1,485
الواردات (f.o.b)	-46,927	-51,569	-54,987	-59,670	-52,649
خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-8,805	-7,006	-6,998	-8,141	-7,522
دائن	3,745	3,822	3,778	3,555	3,482
مدين	-12,55	-10,828	-10,776	-11,696	-11,004
دخل العوامل، صافي	-2,039	-3,906	-4,521	-4,814	-4,435
دائن	4,453	3,733	3,548	3,232	2,192
مدين	-6,492	-7,639	-8,069	-8,046	-6,627
دفع الفوائد	-0,241	-0,134	-0,067	-0,045	-0,124
اخرى	-6,251	-7,505	-8,002	-8,001	-6,503
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-4,97	-6,342	-5,911	-5,256	-3,721
تحويلات، صافية	2,649	3,163	2,792	3,219	2,564
رصيد حساب راس المال	**2,375**	**-0,361**	**-1,020**	**3,396**	**-0,061**
حساب رأس المال		-0,009	0,000	-0,003	0,000
الإستثمار المباشر (الصافي)	2,045	1,541	1,961	1,525	-0,691
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-1,081	-0,587	-0,384	0,517	-0,459
السحب	0,067	0,266	0,165	0,748	0,001
الإهتلاك	-1,148	-0,853	-0,549	-0,231	-0,460
الأخطاء و السهو، صافي	1,411	-1,306	-2,597	1,357	1,089
الرصيد الإجمالي	**20,141**	**12,057**	**0,133**	**-5,881**	**-27,537**
التمويل	**-20,141**	**-12,057**	**-0,133**	**5,881**	**27,537**
زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)	-20,035	-12,216	-0,239	5,556	27,242
إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي					
حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف	0,102	0,195	0,168	0,347	0,191
مخصصات حقوق السحب الخاصة					
وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي	-0,208	-0,036	-0,062	-0,022	0,104
للتذكير :					
الإحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)	182,224	190,661	194,012	178,938	144,133
بعدد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل	36,765	36,667	35,402	30,088	27,172
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار امريكي/برميل)	112,943	111,045	108,971	100,234	53,066

الملحق رقم 10

الجدول 17 : تركيبة الواردات والصادرات حسب فوج المنتجات

	2011	2012	2013	2014	2015
			(بمليون دولار أمريكي)		
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	9 261	8 483	9 013	10 550	8 946
الطاقة	1 094	4 659	4 139	2 720	2 247
المواد الأولية	1 676	1 729	1 732	1 812	1 489
المواد نصف المصنعة	10 047	9 994	10 642	12 301	11 482
التجهيزات الفلاحية	364	310	477	629	638
التجهيزات الصناعية	15 091	12 793	15 233	18 115	16 369
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	6 890	9 400	10 539	9 894	8 243
أخرى	1 986	3 682	2 686	2 998	2 672
المجموع الجزئي :	**46 409**	**51 050**	**54 461**	**59 019**	**52 086**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	518	519	523	651	563
المجموع :	**46 927**	**51 569**	**54 984**	**59 670**	**52 649**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	355	315	404	323	238
الطاقة	71 661	70 584	63 663	58 362	33 081
المواد الأولية	161	168	109	110	107
المواد نصف المصنعة	660	618	492	1 173	1 111
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	1	0
التجهيزات الصناعية	35	32	29	16	18
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	16	19	16	11	11
المجموع الجزئي :	**72 888**	**71 736**	**64 713**	**59 996**	**34 566**
أخرى	0	0	0	0	0
المجموع :	**72 888**	**71 736**	**64 713**	**59 996**	**34 566**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 227	1 153	1 050	1 634	1 485
			(بالنسبة المئوية)		
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	20,0	16,6	16,5	17,9	17,2
التجهيزات الصناعية	32,5	25,1	28,0	30,7	31,4
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	14,8	18,4	19,4	16,8	15,8
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	1,7	1,6	1,6	2,7	4,3